وزارة التعليـم العالـــي والبحث العلمـــي

جامعة محمد الشريف مساعدية
سوق أهراس

Université Mohamed Chérif Messadia
Souk-Ahras

كلّية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قســم : علوم التسيير

السنة الجامعية 2023/2022

مقدّمَة للحصول على شهادة الماستر

إدراة المخاطر المصرفية وانعكاساتها على مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية

– دراسة حالة بنوك العمومية للفترة – 2016–2021 –

الشعبة

علوم مالية و محاسبية / علوم تسير

التّخصص:

مالية مؤسسة

من إعداد :

بوعلي بدرة

دريدي صبرينة

لجنة المناقشة :

الرئيس :	أولاد زاوي عبد الرحمان	استاذ محاضرا –أ–	جامعة سوق أهراس
المشرف :	زيراوي عادل	استاذ محاضرا –أ–	جامعة سوق أهراس
المناقش :	حريد رامي	استاذ محاضرا –أ–	جامعة سوق أهراس

رقم 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى:

"يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتو العلم درجات"

شكرا يا الله لان العوض يأتي منك جميلا، ويجعلنا نبتهج وننسى ماقد ذهب،وشكرا لان بابك لا يغلق، ووجودك غير منقطع، ورحمتك سقاء لكل ظمأ.

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على انجاز هذا العمل ونرجو منه عز وجل أن يتقبل منا القبول الحسن.

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل نتوجه بجزيل الشكر وخالص الامتنان

والتقدير إلى الأستاذ"زيراوي عادل" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل توجيهاته ونصائحه فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كذلك احضى بالشكر الجزيل إلى كل من علمني حرفا جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد الشريف مساعديه وكل العاملين بها.

وفي الأخير اسأل الله العلي القدير أن يوفقنا لما فيه خيرنا وصلاح أمرنا واستقامة نهجنا انه قريب مجيب الدعاء.

اهداء

الحمد لله شكرا وامتنانا وإقرارا بفضله واعترافا بعظيم كرمه، الحمد لله ليلا ونهارا، سرا وجهارا، الحمد لله ملء كل شئ

اشكر الله الذي انعم علينا بنعمة العلم والحمد لله الذي أعانني بالصبر والثبات لتحمل مشقة هذا المشوار

إلى من قال فيهم الله عز وجل:

"وقضى ربك ألا تعبدو إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها، إلى أغلى ما املك في الوجود "أمي الغالية" حفظها الله

إلى قدوتي الدائمة في الحياة، إلى الذي تكفل المشقة في تعليمي ، إلى الذي أرادني أن ابلغ المعالي "أبي الغالي" حفظه الله

إلى من ساندتني بدعائها "جدتي" أطال الله في عمرها

إلى سندي في الدنيا إلى "أخي" و "أختي"

إلى كل من ساندني ولو بكلمة طيبة

إلى كل عائلتي

إلى كافة الأصدقاء وزملاء الدراسة

وصلى الله على نبينا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

بدرة

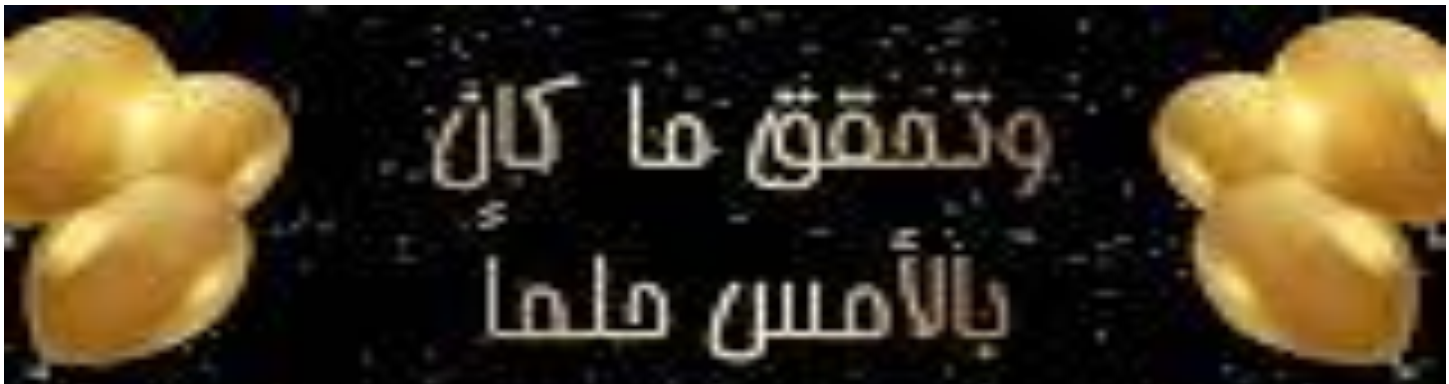

إهداء

"وقل إعملوا فسيرى الله عملكم"

صدق الله العظيم [سورة التوبة الأية 105]

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك...ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك...

الحمد لله الذي فتح لي أبواب النجاح، ورسم لي طريقي وعوظني عما فاتني...

إلى من سهرت الليالي من أجل أن أكون، وشملتني بدعائها في كل وقت وحين أمي الغالية حفضك الله وأدام عليك الصحة والعافية...

إلى من منحوني السند والمحبة الأخوية الخالصة إخوتي...

إلى من أمدني بالإسرار على المواصلة، رفيق دربي زوجي العزيز ...

إلى جميع أصدقاء الدراسة...

دريدي صبرينة

الملخص

ملخص

تعتبر معرفة المخاطر وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وتقدمها وتأثيرها على الأداء المالي لبنوك التجارية الجزائرية، حيث تم إختيار بنك القرض الشعبي الجزائري CPA كعينة للدراسة، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2016 إلى 2020، من خلال التركيز على أهم مؤشرات الأدء المالي للبنوك الجزائرية قصد معرفة أثر العائد والمخاطرة على أداء البنوك التجارية من أجل قياس كل من المخاطر والأداء المالي للبنك محل الدراسة، لتحليل بعض نتائج المؤشرات المالية والمخاطر للإطلاع على مدى تجسيد مفهومي الكفاءة والفعالية، خلال خمس سنوات الدراسة، وذلك بإعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية المتعلقة ببنك القرض الشعبي الجزائري محل الدراسة إعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري و التحليلي من خلال مؤشرات الأدء المالي المستخدمة في الجانب التطبيقي. وكانت أهم النتائج المتوصل إليها في أن بنك القرض الشعبي الجزائري يحقق أداء غير مرضي تماما في ما يتعلق بالسيولة وهذا ما يجعل البنك يقع في مخاطر السيولة، كذلك لدى بنك القرض الشعبي الجزائري موجودات ضعيفة وإن هناك ضبط غير جيد لمحفظة الأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر – مخاطر السيولة – لجنة بازل – تقييم الأداء المالي – نماذج تقييم الأداء المالي – بنوك تجارية – العائد على الأصول .

summary

Knowledge of risk and its management is considered one of the main factors in the success and progress of banks and their impact on the financial performance of Algerian commercial banks. Knowing the impact of return and risk on the performance of commercial banks in order to measure each of the risks and financial performance of the bank under study, to analyze some of the results of financial indicators and risks to see the extent to which the concepts of efficiency and effectiveness are embodied, during the five years of the study, based on the data extracted from the financial statements related to the loan bank The Algerian chaabi under study is based on the descriptive approach in the theoretical and analytical side through the financial performance indicators used in the applied side. The most important findings were that the Algerian People's Loan Bank achieves a completely unsatisfactory performance with regard to liquidity, and this is what makes the bank fall into liquidity risks.

Keywords: risk management - liquidity risk - Basel Committee - financial performance evaluation - financial performance evaluation models - commercial banks - return on assets.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر والتقدير	
الإهداء	
الإهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	**I–III**
قائمة الجداول	**IV–V**
قائمة الأشكال	**VI–VII**
قائمة الاختصارات	**VII**
المقدمة العامة	**أ–و**
الفصل الأول الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية	
تمهيد	**08**
المبحث الأول:مدخل مفاهيمي للمخاطر المصرفية	**09**
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية	**09**
المطلب الثاني:الصور الرئيسية للمخاطر المصرفية	**10**
المطلب الثالث: طرق تقدير المخاطر المصرفية	**16**
المبحث الثاني: إطار عام لإدارة المخاطر المصرفية	**19**
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية	**19**
المطلب الثاني: أليات إدارة المخاطر المصرفية	**23**
المطلب الثالث: تقنيات إدارة المخاطر المصرفية	**26**
المبحث الثالث: إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة	**28**
المطلب الأول: إتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال	**28**
المطلب الثاني: إتفاقية بازل الثانية لكفاية رأس المال	**37**
المطلب الثالث: إتفاقية بازل الثالة لكفاية رأس المال	**44**
خلاصة الفصل	**49**
الفصل الثاني: الإطار النظري لتقييم مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية	
تمهيد	**51**

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي للبنوك التجارية	**52**
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي للبنوك التجارية	**52**
المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي	**55**
المطلب الثالث: الأبعاد الرئيسية لتقييم الأداء المالي	**57**
المبحث الثاني: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	**62**
المطلب الأول: مؤشر الربحية	**62**
المطلب الثاني: مؤشر السيولة	**67**
المطلب الثالث: مؤشر النشاط	**69**
المطلب الرابع: مؤشر المديونية	**71**
المبحث الثالث: المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	**73**
المطلب الأول: نموذج القيمة الإقتصادية المضافة	**73**
المطلب الثاني: نموذج القيمة السوقية المضافة	**75**
المطلب الثالث: نموذج التقييم المصرفي الأمريكي Calmes	**77**
المطلب الرابع: نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر Raroc	**86**
خلاصة الفصل	**93**
الفصل الثالث:الإطار التطبيقي للمؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية	
تمهيد	**95**
المبحث الأول:فلسفة العمل المصرفي للجزائر بدأ قانون النقد والقرض	**96**
المطلب الأول:مبدأ العمل المصرفي في ضوء قانون النقد والقرض 90-10	**96**
المطلب الثاني:البنوك التجارية و الهيئات الرقابة العاملة ضمن النظام المصرفي الجزائري في الوقت الحاضر.	**104**
المطلب الثالث:احترام قواعد الحذر المحددة من طرف البنك المركزي	**107**
المبحث الثاني:تطور الأداء في المنظومة المصرفية للجزائر	**109**
المطلب الأول: تطور نشاط البنك المركزي	**109**
المطلب الثاني:تطور مؤشرات العائد البنك المركزي	**112**
المطلب الثالث:تطور مؤشرات المخاطر لبنك الجزائري	**117**
المبحث الثالث:دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA من حيث العائد والمخاطرة للفترة (2016-2020)	**120**

فهرس المحتويات

المطلب الأول:بطاقة فنية لبنك القرض الشعبي الجزائري	**120**
المطلب الثاني: تطور مؤشرات المخاطر لبنك القرض الشعبي الجزائري	**122**
المطلب الثالث: تطور مؤشرات العاد لبنك القرض الشعبي الجزائري	**127**
خلاصة الفصل	**147**
خاتمة	**151-149**
قائمة المراجع	**161-153**
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	قائمة الجداول	الصفحة
(1-1)	أهم المخاطر المصرفية وطرق قياسها.	18-17
(2-1)	الأوزان المطبقة حاليا لمخاطر الأصول للعناصر داخل الميزانية حسب لجنة بازل.	35-34
(3-1)	تطور مكونات رأس المال البنكي حسب مقررات بازل 3.	46-45
(1-2)	مؤشرات الربحية.	66
(2-2)	مؤشرات نموذج Camles.	85
(1-3)	نسبة نشاط الودائع لبنوك الجزائر للفترة (2016-2021).	109
(2-3)	نسبة مخاطر الإئتمانية لبنك الجزائر للفترة (2016-2021).	109
(3-3)	نسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لبنك الجزائر للفترة (2016-2021).	112
(4-3)	نسبة عائد مؤشر هامش الربح لبنك الجزائر للفترة (2016-2021).	113
(5-3)	نسبة مؤشر الرفع المالي لبنوك الجزائر للفترة (2016-2021).	115
(6-3)	نسبة مؤشر منفعة الاصول البنوك الجزائر للفترة (2016-2021).	116
(7-3)	نسبة مخاطر السيولة لبنوك الجزائر للفترة (2016-2021).	117
(8-3)	نسبة المخاطر رأس المال لبنوك الجزائر للفترة (2016-2021).	118
(9-3)	نسبة مخاطرالإئتمانية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	123
(10-3)	نسبة مخاطر السيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	124
(11-3)	نسبة مخاطر رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	125
(12-3)	نسبة مخاطر سعر الفائدة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	126
(13-3)	نسبة مؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	127
(14-3)	نسبة مؤشر العائد على الرافعة المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	129
(15-3)	نسبة مؤشر هامش الربح لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	130
(16-3)	نسبة مؤشر منفعة الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة	132

	(2016-2020).	
(17-3)	نسبة كفاية رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	133
(18-3)	نسبة جودة الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	135
(19-3)	نسبة كفاءة الإدارة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	136
(20-3)	نسبة الربحية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	138
(21-3)	نسبة السيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	139
(22-3)	نسبة حساسية مخاطر السوق لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	140
(23-3)	نسبة القيمة الإقتصادية المضافة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)	142
(24-3)	نسبة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	143

قائمة الأشكال

رقم الشكل	قائمة الأشكال	الصفحة
(1-1)	الصور الرئيسية للمخاطر المصرفية.	15
(2-1)	الدعائم الثلاث لإتفاقية بازل 2.	43
(1-2)	نموذج العائد على حقوق الملكية.	66
(2-2)	مؤشرات تقييم الأداء المالي.	92
(1-3)	تطور ودائع بنك الجزائر للفترة (2016-2021).	109
(2-3)	تطور المخاطر الإئتمانية لبنك الجزائر للفترة (2016-2021).	111
(3-3)	تطور العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لبنك الجزائر للفترة (2016-2021).	112
(4-3)	تطور مؤشر هامش الربح لبنك الجزائر للفترة (2016-2021).	114
(5-3)	تطور مؤشر الرفع المالي لبنك الجزائر للفترة (2016-2021).	115
(6-3)	تطور مؤشر منفعة الأصول لبنك الجزائر للفترة (2016-2021).	116
(7-3)	تطور مخاطر السيولة لبنك الجزائر للفترة (2016-2021).	117
(8-3)	تطور مخاطر رأس المال لبنك الجزائر للفترة (2016-2021).	119
(9-3)	الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	122
(10-3)	تطور المخاطر الإئتمانية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	123
(11-3)	تطور مخاطر السيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري (2016-2020).	124
(12-3)	تطور مخاطر رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	125
(13-3)	تطور كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	128
(14-3)	تطور العائد على الرافعة المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	129
(15-3)	تطور مؤشر هامش الربح لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	131
(16-3)	تطورمؤشر منفعة الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	132
(17-3)	تطور كفاية رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	134
(18-3)	تطورجودة الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-	135

	2020).	
(19-3)	تطور كفاءة الإدارة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	**137**
(20-3)	تطور الربحية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	**138**
(21-3)	تطورالسيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	**139**
(22-3)	تطور حساسية مخاطر السوق لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	**141**
(23-3)	تطور العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرلبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020).	**143**

قائمة الإختصارات

قائمة المختصرات

الرمز	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
ROE	Return On Equity	العائد على حقوق الملكية
ROA	Return On Assets	العائد على الأصول
AU	Assets Utility	منفعة الأصول
EM	Equity Multiple	الرفع المالي
PM	Profit Margin	هامش الربح
EVA	Economic Value Added	القيمة الإقتصادية المضافة
MVA	Market Value Added	القيمة السوقية المضافة
RAROC	RISK ADJUSTED RETURN ON CAPITAL	العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

المقدمة

المقدمة

تلعب البنوك التجارية دورا حيويا في تمويل التنمية الاقتصادية والأعمال باعتبارها من أهم الجهات التي تساعد في تحقيق ذلك، من خلال التمويل الذي توفره للمشاريع الكبيرة وللمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تقديم العديد من الخدمات المصرفية للعملاء الأمر الذي يبرز أهميتها بشكل خاص ،وعليه فان ضمان تمويل التنمية الاقتصادية يقترن بسلامة أداء البنوك التجارية لوظيفتها التمويلية والتي تتحقق من خلال سلامة مؤشرات الأداء المالي.

وبسبب حجم هذا الدور وحجم المهام التي تقوم بها البنوكفان تحقيقها لأداء جيد أصبح مقترن بمستوى المخاطر التي تتحملها لذا كان من الضروري التركيز على المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها وكيفية قياسها وإدارتها والوسائل التي يمكن اتخاذها للحد من تلك المخاطر بغية تحقيق أعلى معدلات للأداء المالي، لذلك فان سلامتها المالية تعتبر شرطا أساسيا لاستقرار النظام المصرفي.

ونظرا لأهمية إدارة المخاطر في الأداء، جعل السلطات النقدية و مجلس إدارة البنك يهتم بالمخاطر والتركيز عليها، حيث تتضمن إدارة المخاطر عملية فهم وإدراك وتحديد تلك المخاطر وتقييمها وتحليلها باستخدام النماذج المالية المتطورة وكذا تطبيق مقاييس لضبط والسيطرة على التدابير التي تتخذها الإدارة العليا لتجنب أو تقليل العواقب الغير مرغوب فيها.

إشكالية الدراسة:

في هذا السياق بالذات جاءت دراستنا لموضوع"**إدارة المخاطر المصرفية وإنعكاستها على الأداء المالي في البنوك التجارية**"الذي يتناول بالتحليل الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية في التحسين من مستوى الأداء المالي في البنوك التجارية؟

وقصد معالجة هذه الإشكالية والإلمام بمختلف جوانبها سنحاول عبر المحاور الرئيسية للدراسة الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أهم الصور الرئيسة لمخاطر العمل المصرفي؟
- كيف تؤثر المخاطر المصرفية على الأداء المالي للبنوك التجارية؟
- ماهو واقع ادارة المخاطر المصرفية في البنوك العمومية الجزائرية – بنك القرض الشعبي الجزائري-؟

- كيف تطور مستوى الأداء المالي في بنك القرض الشعبي الجزائري في ضوء التطورات التي عرفتها اسراتيجية البنك بإدارة المخاطر المصرفية؟

فرضيات الدراسة:

ينحصر دور إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية في دراسة العمليات المصرفية من مخاطر السيولة ومخاطر السوق وغيرها من المخاطر الأخرى، ولان البنوك تستثمر أموالها في ظل إفترض العديد من المخاطر التي تحيط بها مما يستلزم ضرورة البحث الجيد عن أفضل سياسات لتقييم أداها المالي وإتخاذ القرار في البنوك التجارية.

بغرض الإجابة عن التساؤل الرئيسي و الأسئلة الفرعية فقد تم بناء وصياغة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية مفادها:

الفرضية الرئيسية:

تساهم إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية بتحسين مستوى الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تطبيق مؤشرات العائد والمخاطرة من أجل تحديد ما قد يتعرض إليه البنك من خسائر غير متوقعة.

الفرضية الأولى:

تعد المخاطر الإئتمانية هي الرئيسية لمخاطر العمل المصرفي حيث تقوم بها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها لأن الإئتمان يمثل معظم أصول البنك ويساهم في الدخل التشغيلي.

الفرضية الثانية:

تؤثر المخاطر المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية من خلال تدهور قيمة الأصول أو التعرض لخسائر كبيرة التي تؤدي إلى تراجع الأداء المالي للبنك.

الفرضية الثالثة:

ترتسم استرابجية إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية في ضوء قواعد التسيير الحذر و التنظيم الاحترازي التي يسطرها بنك الجزائر.

الفرضية الرابعة:

يساهم تبني قواعد التسيير الحذر في تحسين مؤشرات الاداء المالي في البنوك الجزائرية اجمالا و كذا بنك القرض الشعبي الجزائري CPA.

أهمية الدراسة:

نستشف أهمية هذه الدراسة انطلاقا من دور البنوك التجارية تمثل النسيج الرئيسي في النظام المالي والنقدي في الجزائر فهي القائم على تمويل خطة التنمية الإقتصادية في الجزائر لا سيما في ضوءوجود ركود بورصة الجزائر ومن ثم فإن الإهتمام بسلامة الأداء المصرفي تمثل التحدي الأبرز الذي تواجهه حتى توازن بين متطلبات التنمية وأهدافها الخاصة:تظهر أهمية الدراسة في كون أن إدارة المخاطر أصبح من الأمور الضرورية في نشاط البنوك، كما تتزايد أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية في كونه يعتبر مؤشرا لما توصل إليه البنك من خلال المقارنة مع السنوات السابقة وهذا من أجل معرفة الوضع المالي خلال فترة الدراسة، ومعرفة أوضاع البنوك ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة، كذلك التعرف على أهم نماذج قياس الأداء المالي الأمر الذي يدفع الكثير من متخذي القرار على الإهتمام بتحقيق كفاءة وفعالية الأداء المالي في البنوك التجارية، وهذا من أجل التوفيق بين تحقيق أعلى الربح من جهة و توفير السيولة للمتعاملين وزيادة القدرة التنافسية بالبنك من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يتلخص أهمها في النقاط التالية:

- الإحاطة بالإطار النظري للإدارة المخاطر المصرفية من خلال التعرف على مصادرها وأسباب حدوثها، طرق قياسها وكيفية إدارتها من منظور مقررات بازل دولي جديد ديناميكي لإدارة المخاطر المصرفية.
- الإحاطة بالأبعاد الرئيسة للأداء المالي في البنوك التجارية و المؤسسات المالية، بالاضافة الى التعرض لأهم و أحد النماذج و المؤشرات المعتمدة في مجال تقييم الأداء المالي في هذا النوع من المؤسسات.
- الوقوف على فعالية استراتيجيات ادارة المخاطر المصرفية في البنوك العمومية الجزائرية من خلال بنك القرض الشعبي الجزائري كعينة في التحكم بمخاطر البيئة المصرفية ضمن التوجه العام للمنظومة المصرفية الجزائرية الذي سطره قانون النقد و القرض 90-10، والقاضي بالارتكاز الى معايير المردودية و المتاجرة كأساس للعمل المصرفي السليم.

حدود الدراسة:

- حدود زمانية: وتمثل الإطار في الفترة الممتدة مابين (2016-2021)
- حدود مكانية: شملت الدراسة القرض الشعبي الجزائري – سوق أهراس– والبنوك العمومية.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أهم الجوانب المتعلق بموضوع الدراسة، فالمنهج الوصفي يعتمد على الجوانب النظرية المتعلقة التي تتعلق بموضوع الدراسة، أما المنهج التحليلي يستعمل في دراسة الحالة المقترحة في الدراسة التطبيقية، حيث يتم التحليل من خلال تطبيق نماذج تقييم الأداء السابق وذكرها لتقييم الأداء في البنك القرض الشعبي الجزائري من أجل الخروج بالنتائج الضرورية.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

أما عن أسباب اختيار موضوع الدراسة تتجلى فيما يلي:

أ. **الأسباب الذاتية:**

- وجود إهتمام شخصي للباحثين بالموضوع و الخوض بمجال العمل المصرفي .
- كون الموضوع له أهمية بالغة وكبيرة.
- فتح المجال لغيرنا للتعمق أكثر في هذا الميدان مستقبلا.

ب. **الأسباب الموضوعية:**

- حداثة موضوع إدارة المخاطر المصرفية وربطها بالأداء المالي في البنوك التجارية.
- ضعف لوعي للمسؤلي البنوك التجارية بأهمية إدارة المخاطر في البنوك التجارية.
- محدودية الإهتمام بدراسة إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية ودراسة مدى تأثيرها على الأداء المالي لهذه البنوك.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الوصول إلى المعلومات من طرف البنك.
- صعوبة التنقل إلى ولايات أخرى من أجل المراجع والمعلومات الكافية.
- إنتشار الأبحاث العلمية غير الدقيقة.
- صعوبة الوصول إلى الدراسات السابقة.

تقسيمات الدراسة:

- بغرض الإحاطة بكل جوانب الدراسة، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، دون أن ننسى كذلك المقدمة والخاتمة العامة، ويمكن إستعراض ذلك كمايلي:تناول الفصل الاول الإطار النظري للإدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، وهذا للإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بها حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلالث مباحث: **المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للمخاطر المصرفية، المبحث الثاني : إطار عام لإدارة المخاطر المصرفية، المبحث الثالث: إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات بازل للرقابة، كما** خصص الفصل الثاني الإطار النظري للمؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية، وذلك من خلال التطر إلى المباحث الأساسيي التالية:المبحث الأول إطار ماهية الأداء المالي للبتوك التجارية، المؤشرات التقليدية لقياس النسب المالية للأداء المالي في البنوك التجارية، المبحث الثالث الذي تناول المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، كذلك تناول الفصل الثالث نتائج الدراسة ومناقشتها، قمنا في هذا الفصل التطبيقي إلى تقسيمه إلى ثلالث مباحث متمثلة في المبحث الأول فلسفة العمل المصرفي للجزائر بدأ قانون النقد والقرض، المبحث الثاني تطور الأداء في المنظومة المصرفي الجزائري (2016-2021)، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى دراسة حالة لبنك القرض الشعبي الجزائري (2016-2020).

دراسات سابقة:رميسة كلاش:" **المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي_دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العالمة في الجزائر_"**، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2022/2021 (هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية، تم قياس الأداء المالي بإستخدام العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة).

عبد المطلب عثمان محمود دليل، إسماعيل محمد أحمد شبو: " **أهمية كفاءة إدارة المخاطر في تقويم الأداء المالي والإداري بالمصارف التجارية – دراسة حالة مصرف المزارع التجاري–"**، مجلة العربية للنشر العلمي، العدد 35، سنة 2021 (هدفت الدارسة إلى تحديد علاقة الإرتباط بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بمصرف المزارع التجاري، وقد بينت نتائج الدارسة أن تطبيق موجهات الضبط المؤسسي تساعد في إمكانية وتقييم كفاءة فعالية الأداء المالي و الإداري بالمصرف، كما أكدت الدارسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر وتقويم الأداء المالي والإداري بالمصرف).

علي أحمد فارس، رسل صالح مهدي، **"تأثير إدارة المخاطر المصرفية وفق مدخل إدارة المشروع في الأداء المصرفي وإمكانية تطبيقه في المصارف العراقية –دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية–"**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14، العدد57.(يهدف البحث إلى وضع إطار لتقييم إدارة مخاطرة المشروع وكيفية تنفيذها من أجل تحسين الأداء المصرفي وقد ناقشه البحث مشكة تمثلت بالتحديات التي تواجه المصارف في تنفيذ إدارة مخاطرة المشروع وإمكانية تطبيقه في المصارف العراقية، وقد إستخدمت الوسائل الإحصائية والمالية والتي تضمنت مؤشرات الأداء المصرفي وهي مخاطرة السيولة ومخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة الإئتمان ومخاطرة رأس المال وأيضا مؤشرات الربحية عن طريق مقياس العائد على حقوق الموجودات و العائد على حق الملكية والعائد على الودائع، و كانت أهم الإستنتاجات التي توصلت لها البحث ان هناك تنوع كبير في المخاطر التيتواجهها المصارف مما أدى إلى وجود حاجة ملحة لدارسة هذه المخاطر بمنظور شامل والتخلي عن المنظور التقليدي الذي يحمل كل واحدة من المخاطر بمعزل عن المخاطر الاخرى).

ثائر فتحي محمد وهدان، **"أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي –"**، مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، سنة 2017 (هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي وإنتهجت هذه الدراسة الأسلوب الإحصائي الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم إختيار هذه المخاطر الأتية (مخاطر الإئتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر كفاية رأس المال)، كما نم إستخدام المؤئرات التالية للتعبير عن الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم، ومعدل دوران السهم)، كما أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الإئتمان ومخاطر كفاية رأس المال هي الأكثر تأثيرا على الأداء المالي، وأن مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية كونها تخضع لظوابط وقوانين لجنة بازل الملزمة من قبل البنك المركزي، الذي بدوره يعد جهة رقابية على نسب السيولة والكفاية، رأس المال عند تلك البنوك).

الفصل الأول:

الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية

تمهيد:

تعتمد البنوك في نشاطها على جمع الأموال من الجمهور في شكل ودائع تقوم بتوظيفها لحسابهم عن طريق منح القروض، هذه العملية تعتبر النشاط الأساسي للمصارف والتي تكون دائما مرفوقة بمخاطر عديدة، ومع التطور الذي عرفه العالم زادت وتنوعت الخدمات المصرفية المقدمة مما نتج عنه زيادة وتنوع في المخاطر وعليه فقد تولدت حاجة البنوك إلى ضرورة مراقبة مستوى المخاطر ووضع إجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.

وقد تم تخصيص هذا الفصل كمدخل حول إدارة المخاطر المصرفية بغرض ضبط المفاهيم و الإحاطة بمختلف جوانبها، من خلال التعرض للمحاور التالية:

- **المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للمخاطر المصرفية**
- **المبحث الثاني: إطار عام لإدارة المخاطر المصرفية**
- **المبحث الثالث: إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات بازل للرقابة**

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للمخاطر المصرفية

تتعرض كافة البنوك إلى مخاطر عند ممارسة أعمالها وذلك بدرجات متفاوتة تختلف باختلاف نشاطاتها الرئيسية، لذا فقد أصبح التحدي الأساسي الذي يواجهها هو مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر، ومن خلال هذا المبحث سنحاول إبراز المفاهيم الخاصة بالمخاطر المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

نظرا لتنوع وتعدد المخاطر التي من شانها أن تواجه البنوك التجارية، كان لزاما على هذه الأخيرة أن تعمل على تحديد هذه المخاطر.

I-1 – تعريف المخاطر المصرفية:

لقد وردت عدة تعار يف للمخاطر المصرفية واختلفت هذه التعاريف باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل باحث والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه ومن أهم هذه التعاريف نذكر ما يلي:

تعرف المخاطرة بمعناها الواسع على أنها"احتمالية حصول أحداث غير مرغوب فيها، تؤدي إلى انحراف معاكس في النتيجة المرغوبة المتوقعة، وتنشأ- المخاطر Risque عن حالة عدم التأكد Incertitude المرفقة باحتمالات انحراف العائد الفعلي عن العائد المتوقع للاستثمار"[1].

يقصد بالمخاطر المصرفية: "احتمالية تعرض البنك إلى الخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين"[2].

تتمثل المخاطر المصرفية:"احتمال تأثير الحوادث المتوقعة وغير المتوقعة تأثيرا عكسيا على رأس مال البنك وعوائده، أي احتمال أن يحدث انحراف عن النتيجة المرغوبة المتوقعة"[3].

وبناءا على ما سبق يمكن القول أن **المخاطر المصرفية** تعني: احتمالية تحقيق عائد فعلي يختلف عن العائد المتوقع، ما قد يترتب عنه تراجع في حجم الموارد المالية، تنشأ من حالة عدم اليقين من النتائج المستقبلية.

---

[1] محمد مطر ، **"إدارةالإستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية"**،دار وائل للنشر، د ط،عمان،2004، ص22.

[2] زينب حوري، **"تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية** "دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي(2000-2002)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص علوم إقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006، ص61.

[3] فتيحة حبشي، "**إدارة المخاطر المالية في البنوك**"، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة قسنطينة،2012،ص4.

I-2 -مصادر المخاطر المصرفية

مصادر المخاطر في إطار نظرية المحفظة الاستثمارية، تنشأ بشكل أساسي من **مصدرين** رئيسيين:

I-2-1 -المخاطر المنتظمة (مخاطر السوق) : أو المخاطر العامة التي تؤثر على كل البنوك بصرف النظر عن خصائصها من حيث الحجم أو الهيكل أو طبيعة النشاط و التي لا يمكن مواجهتها مثل: (تقلبات أسعار الصرف، التضخم، تغيرات أسعار الفائدة، الدورات الاقتصادية رواج وركود) ...إلخ.

I-2 -2-المخاطر التشغيلية: وهي المخاطر الخاصة بالبنك نفسه و الناجمة عن طبيعة العمل المصرفي، حيث تتضمن جميع المخاطر المتصلة بكفاءة إدارة أصول و خصوم البنك، وتتطلب رقابة مستمرة من قبل إدارة البنوك وفقا لتوجه وحركة السوق والأسعار، العمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقات بالأطراف الأخرى ذات العلاقة، ومن أهم أنواعها: مخاطر التركيز الائتمانية، مخاطر السيولة، المخاطر القانونية، مخاطر الجرائم الإلكترونية، مخاطر ضعف الإدارة ..الخ .[1]

المطلب الثاني:الصور الرئيسية للمخاطر المصرفية

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر التي تؤثر على ادعائها مما دفع العديد من المؤلفين الكتابة عنها ومن أبرز هذه المخاطر ما يلي[2]:

II-1- مخاطر السيولة: تعني مخاطر السيولة تزايد الصعوبات التي يواجهها البنك لتوفير السيولة اللازمة لتسديد التزاماته المتعددة وأهمها سحوبات العملاء من أصحاب الودائع، أو عدم قدرته في تقديم القروض إلى العملاء بسبب انخفاض أو نقص السيولة أو تلبية رغبات إدارة المحفظة من التدفقات النقدية للاستثمار في الأوراق المالية المتاحة، وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها وعدم الاستفادة من الفرص المتاحة للحصول على العائد، ويأتي النقص في السيولة لأسباب متعددة أهمها زيادة حجم الموجودات المصرفية التي لا يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة أو بسرعة وبدون خسارة لتلبية احتياج العملاء، أو بسبب عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة من البنك، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بإلتزاماته قصيرة الأجل تكون

[1] دريد كمال آل شبيب، **"إدارة البنوك المعاصرة"**، المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2012، ص 232، 234.
[2] **المرجع نفسه**، ص242،ص252.

البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه، هناك عدة أسباب تؤدي لحدوث مخاطر السيولة أهمها[1]:

- عدم التوازن بين نمو التزامات المصرف وأعباء خدماته.
- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

II-2- المخاطر الائتمانية: تنشأ المخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض من الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد مما يلحق خسائر اقتصادية مباشرة للمصرف، وتمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة (Opportunitycost)وتكاليف ومصاريف معاملات المتابعة للائتمان المتعثر[2]، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع أو فشل في استرجاع القرض، فالخسائر تعتمد على حجم الضمانات الممنوحة والاتفاقيات المبرمة بين الطرفين[3]، وسبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والمصرف أو بسبب المصرف الذي يمنح الائتمان، وهناك عدة صور للمخاطر الائتمانية والتي يمكن أن نحددها فيما يلي[4]:

- **المخاطر المتعلقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي إليه:** وتنشا بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه لان لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر لاختلاف أساليب التشغيل والإنتاج لوحدات هذا القطاع.

---

[1] خلف محمد محمد:"**مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية**"،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد22،2017، ص407.

[2] صادق راشد الشمري: "**إدارة المخاطر المصرفية واثرها في اداء المالي للمصارف التجارية**"،دار اليازوري العلمية، الطبعة الاولى، الاردن،2020،ص61.

[3] جبر إبراهيم الداعوروآخرون:"**اثر المخاطر الائتمانية على التدفقات النقدية في المصارف**"،المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية،المجلد22،العدد2022،1، ص09.

[4] خضراوي ينعيمة:"**إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية**"،ماجستير،علوم اقتصادية تخصص نقود وتمويل،بسكرة،2009،ص5،ص6.

- **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** إن هذا المخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها، مبلغها ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها.
- **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها، وهذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها والتحكم فيها وأخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.
- **المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:** كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها هي وليست أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته. نذكر على سبيل الأخطاء(عدم أخذ الضمانات الشخصية والعينية الكافية التي يمكن بيعها عند الضرورة، السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة إليه قبل تكملة المستندات والوثائق اللازمة، تخصيص نسبة كبيرة من القروض لمتعامل واحد....الخ)[1].

II-3- مخاطر سعر الفائدة: تجدر الإشارة أن هذه المخاطر تنشأ في حالة عدم تطابق آجال تسعير كل من الالتزامات والأصول الحساسة لأسعار الفائدة، أي عدم تطابق تاريخ استحقاق عمليات الإقراض مع تاريخ استحقاق عمليات الاقتراض، فمثلا لو تعاقد البنك مع أحد العملاء على أساس سعر فائدة معين، وحدث ارتفاع في أسعار الفوائد السائدة في السوق، فإن البنك يكون قد دخل في استثمار ذو دخل منخفض، وهو بطبيعة الحال يقل عن العائد السائد في السوق.

يتعرض البنك لهذا النوع من الخطر عندما يجد نفسه مجبرا على استعمال المكشوف لدى البنك المركزي لسد حاجاته من السيولة بمبالغ تفوق الحد الأدنى لإعادة الخصم، أو عندما يكون مجبرا للجوء إلى سوق النقد لإعادة التمويل بمعدلات فائدة أعلى من معدل إعادة الخصم، كما قد ينتج هذا الخطر بسبب المنافسة، حيث يفضل الزبائن التعامل مع البنوك التي تقترح أسعار الفائدة منخفضة مقارنة بمثيلاتها المنافسة لها في تقديم القروض.

إذا كانت الموجودات الحساسة للتغير في سعر الفائدة تساوي المطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة فهذا يعني بأن البنك لا يواجه مخاطر سعر الفائدة [2].

---

[1] خضراوي نعيمة،**مرجع سبق ذكره**، ص6.

[2] بن زكورة العونية، سعيدي فاطمة الزهراء:"**إدارة المخاطر المصرفية** "، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، 2020، ص26-27.

- الموجودات **أكبر** من المطلوبات فسيكون هناك **فجوة موجبة** مما يعني بان إرتفاع الفوائد سيجعل البنك مربح وإنخفاضها سيجعل البنك يخسر.
- الموجودات **أقل** من المطلوبات فسيكون هناك **فجوة سالبة** مما يعني بان إرتفاع الفوائد سوف يجعل البنك يخسر وإنخفاضها يجعل البنك يربح[1].

II-4- مخاطر السوق: وتمثل هذه المخاطرة بالنسبة لمحفظة الائتمان بأنها احتمالية فقدان جزء من أصولها سواء داخل الميزانية أو خارجها نتيجة التطورات السلبية في مؤشرات السوق (أسعار الفائدة، مؤشرات بورصات الأسهم أسعار الصرف ...الخ)، التي قد تحدث أثناء الفترة المطلوبة لتصفية هذه الأصول، وتوجد هذه المخاطر فيما يتصل بأي فترة من الزمن، وتتمثل مكاسب المحفظة السوقية بالأرباح والخسائر الناشئة عن المعاملات وأي هبوط في القيمة السوقية سوف ينتج عنه خسارة سوقية للفترة المناظرة المساوية للفرق بين قيم تحركات السوق Mark-to-Market في البداية والنهاية، ويقتضي التحكم بهذه المخاطر تقييم حساسية أصول المحفظة لتقلبات المؤشرات السوقية، وتحديد تباينات قيمة المحفظة ضمن قيم حدية معينة تتم على أساسها التسوية المتواصلة لحساسية المحفظة[2].

II-5-المخاطر التشغيلية: وهي المخاطر الناجمة عن إتخاذ قرارات خاطئة، تنفيذها بشكل خاطئ أو عدم إتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤدي إلى إلحاق خسائر أو ضياع فرصة بديلة، لذلك فإن المخاطر الإستراتيجية تكون على مستويين [3]:

- **المخاطر التشغيلية على المستوى الكلي** : هي المخاطر الناتجة عن إتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق قائمة.
- **المخاطر التشغيلية على مستوى الأنشطة** : هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار.

---

[1] بن زكورة العونية، سعيدي فاطمة الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

[2] عادل زيراوي:"**محاضرات في مقياس الإقتصاد البنكي المعمق**"، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الشريف مساعديه، سوق أهراس، 2021/2020 ،ص34.

[3] بن زكورة العونية، سعيدي فاطمة الزهراء،**مرجع سبق ذكره**، ص35.

ولاشك أن المخاطر التشغيلية تنخفض بصورة كبيرة في المصارف التي تتميز مجالس إدارتها وإدارتها العليا بالخبرة الكافية والمعرفة الجيدة بالأعمال المصرفية والتي تستطيع بطبيعة الحال اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة مما يقلل من تعرض المصرف للمخاطر ومن ثم الخسائر[1].

II-6- مخاطر السمعة : تظهر نتيجة لوجود إنطباع سلبي عن البنك، والذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل، أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى البنوك المنافسة، ويكون نتيجة لتصرفات يقوم بها مدير أو موظف البنك أو نتيجة لعدم خدمة العملاء بالسرعة والدقة والجودة المطلوبة، أو بسبب ضعف أنظمة الأمان المتوافرة لدى البنك والذي تؤدي إلى زعزعة الثقة بالبنك، ومن الأمثلة على ذلك ممارسة البنك أنشطة غير قانونية مثل عمليات غسيل الأموال أو تمويل قطاعات غير مرغوب فيها أو تعرضه لعمليات سطو متكررة.

II-7- مخاطر رأس المال: نشأ نتيجة لعدم كفاية رأس المال لحماية مصالح كافة الأطراف المتعاملة مع البنك من مودعين ومقترضين ومستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، ومخاطر رأس المال ينتج عنها انخفاض في القيمة السوقية للأصول عن القيمة السوقية للالتزامات. وتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، ويتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق ما بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للمطلوبات، وهكذا فان مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول[2].

II-8- مخاطر عدم الامتثال: هي الخسارة المالية المحتملة نتيجة عدم تقيد البنك بالالتزام بالحدود القانونية مثل عدم التزام البنك بالحدود الموصوفة لمنح القروض الفردية، أو تلك الممنوحة لأشخاص من داخل البنك، أو لمؤسسات حليفة، أو وضع حدود على سعر الفائدة وبالتالي على الجهات الرقابية التأكد من أن البنك يلتزم بمثل هذه الحدود التي ينص عليها القانون.[3]

II-9- مخاطر سعر الصرف: تعرف مخاطر سعر الصرف بأنها المخاطر المرتبطة بعدم التأكد من التغير في قيمة العملات الأجنبية التي تحدث عند تبديل (تحويل) عملة بعملة أخرى، وأن المصدر للمخاطر يحدث فقط عندما يمتلك المستثمر أصول خارجية يكون مخصص لها عملات أجنبية، وعليه فان تجنب المستثمر لمثل هذه الأصول يعني

---

[1] صادق راشد الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص78.

[2] محمد داود عثمان:**"ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره"**،دار الفكر، الطبعة الاولى، الاردن،2013، ص222، ص223.

[3] عادل زيراوي، **مرجع سابق ذكره** ،ص34.

أن المستثمر قد تجنب هذا المصدر من المخاطر، كما يعبر مخطر سعر الصرف عن درجة التقلب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو إلى العملة المرجعية[1].

شكل رقم (1-1): يوضح الصور الرئيسية للمخاطر المصرفية.

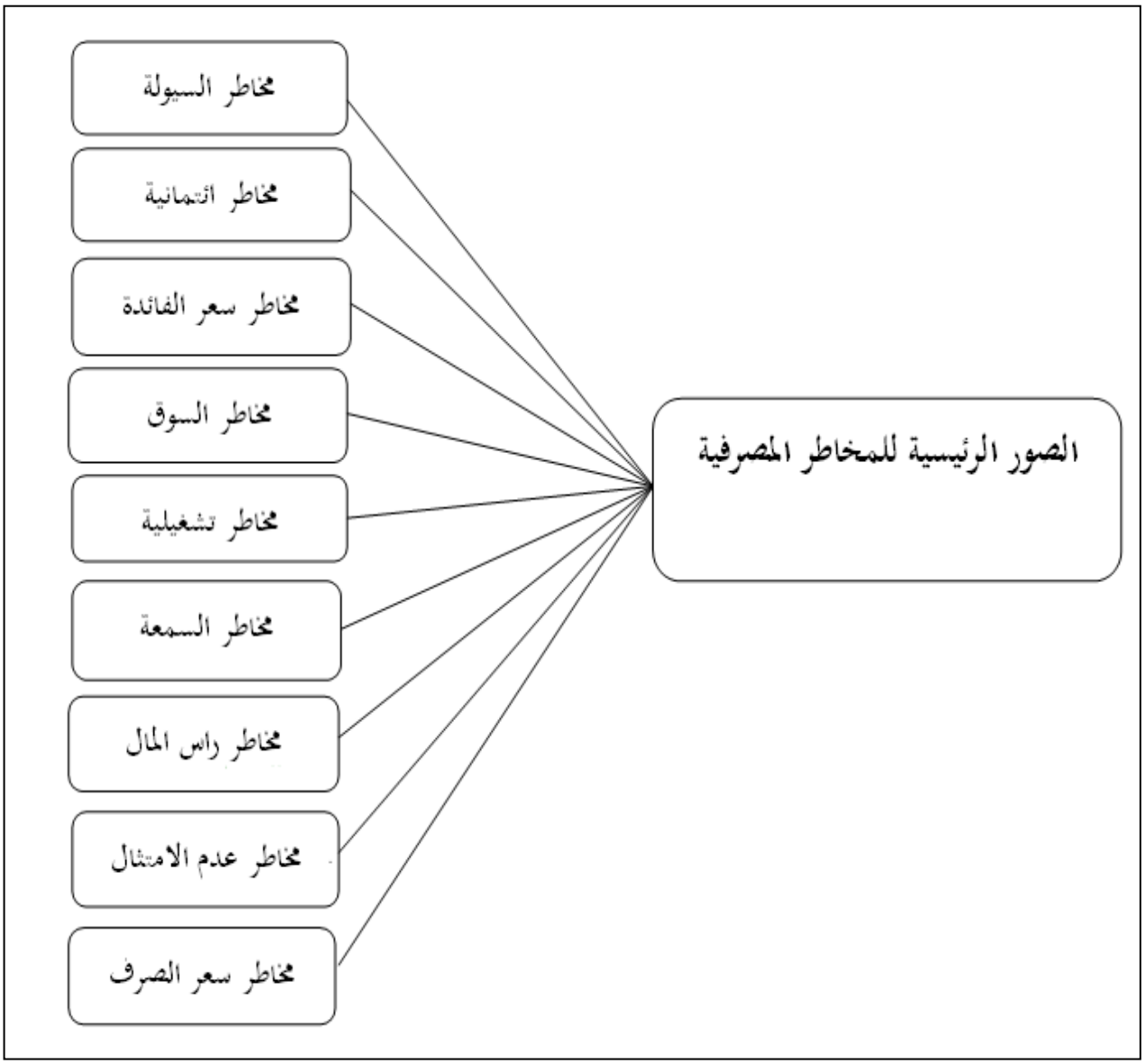

المصدر: من إعداد الطالبتان

[1] نبيلة فالي:"**ادوات واساليب التحوط من مخاطر اسعار الصرف في البنوك الجزائرية**"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 08، العدد 01،2023،ص457.

المطلب الثالث: طرق تقدير المخاطر المصرفية

يمكن التطرق إلى المقاييس الرئيسية لعائد و مخاطرة محفظة الأصول البنكية كصورة من المحفظة المالية، بالاعتماد على مساهمة العوائد المتوقعة للاستثمارات الفردية، و يعرف رياضا بالوسط الحسابي المرجح لعوائد قروض المحفظة:[1]

$$Rp = \sum_{i=1}^{n} XiRi = X1R1 + X2R2 + \cdots .. + XnRn$$

Rp :عائد المحفظة**p**، X_i:الوزن النسبي للأصل البنكي**i**، R_i: حجم العائد المتوقع عن الأصل المصرفي**i** ، **n**: عدد أصول المحفظة الاستثمارية للبنك.

توضح العلاقة **أعلاه** أن عائد المحفظة يتوقف على حجم الاستثمار و عوائد القروض المكونة لها، الأمر الذي يقود إلى استنتاج مفاده أنه عائد المحفظة بدوره يرتبط بدرجة المخاطر التي تحتويها أصولها على اعتبار تعريفه كدالة في المخاطر،إلى ذلك فان مخاطر المحفظة الائتمانية تعرف بحجم مساهمة المخاطر التي تحتويها أصولها إضافة مخاطر انحراف عائد المحفظة تحت تأثير درجة ارتباط عوائدها المعرف بالتباين المشترك بينها، و تعرف رياضيا بالعلاقة التالية:[2]

$$\delta p^2 = \sum_{i=1}^{n} Xi^2 \delta i^2 + \sum_{i \neq i}^{n} \sum_{i=1}^{n} XiXj\delta ij = RQp + RQs$$

RQp: المخاطر الخاصة للمحفظة معرفة بتباين أصولها.

RQs: المخاطرة النظامية للمحفظة معرفة بالتباين المشترك لأصولها.

ويمكن تعريف مخاطر محفظة الائتمان أيضا، بالاعتماد علاقة معامل الارتباط بالتباين المشرك و الانحراف المعياري بالصيغة التالية:[3]

$$\delta p^2 = \sum_{i=1}^{n} Xi^2 \delta i^2 + \sum_{i \neq i}^{n} \sum_{i=1}^{n} XiXjrij\delta i\delta j$$

---

[1]- Hanene ben salah:"Gestion des Actifs Financiers - Hanene ben salah Thèse de doctorat des l'universités Lyon 1 et Tunis1,2015, p11

[2] - Hanene ben salah " OP- CIT".P 12

استنادا إلى العلاقة السابقة يتضح أن تعريف المخاطرة الإجمالية لمحفظة الائتمان في شقها النظامي، يتوقف على درجة ارتباط عوائد أصولها، و في ظل ما عرفته الأعمال المصرفية من توسع رافقه تعدد و تنوع القروض التي تحتويها محفظة البنك، تصبح عملية قياس مخاطرها بهذه الصيغة أمرا شاقا و غاية في التعقيد لاستحالة تقدير عدد يكاد يكون غير منتهي من معاملات الارتباط، الأمر الذي يبرر واقعيا باعتماد البنوك التجارية على مقاييس أخرى لتقدير حجم المخاطر التي ينطويها الاستثمار في محفظة القروض ترتكز في أغلبها على مقاربات التحليل المالي و الائتماني.

جدول رقم (1-1): أهم المخاطر المصرفية وطرق قياسها

المخاطر	مؤشرات قياسها	دلالة المؤشر
مخاطر السيولة	▪ الودائع الأساسية/إجمالي الأصول ▪ الخصوم المتقلبة/ إجمالي الأصول ▪ سلم الاستحقاقات النقدية	يوضح هذا المؤشر نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية سواء من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكه البنك أو الحصول على أموال إضافية من الغير.
مخاطر الائتمانية	▪ صافي أعباء القروض/ إجمالي القروض ▪ الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض ▪ الديون المشكوك فيها/ القروض التي استحقت ولم تسدد	توضح المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أواصل الدين أو هما معا سواء بالنسبة للاستثمار في الأوراق المالية أو القروض وفقا للاتفاقيات والعقود المبرمة.
مخاطر رأس المال	▪ حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول ▪ القاعدة الرأسمالية/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة	تشير إلى درجة تغطية حقوق الملكية للأصول ذات المخاطر. وتفسر مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها وعلى مدى كفاية رأس المال المملوك(حقوق الملكية) لمقابلة خسائر الاستثمار دون المساس بالودائع.
مخاطر سعر الفائدة	▪ الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة/ إجمالي الأصول ▪ الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة/ إجمالي الخصوم	يوضح هذا المؤشر مدى حساسية التدفقات النقدية التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة.

	▪ الأصول الحساسة– الخصوم الحساسة	
مخاطر تشغيلية	▪ إجمالي الاصول/ عدد العاملين ▪ مصروفات العمالة/عدد العاملين	تشير إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك.
مخاطر سعر الصرف	▪ المراكز المفتوحة لكل عملة/ القاعدة الرأسمالية ▪ إجمالي المراكز المفتوحة/القاعدة الرأسمالية	تشير إلى درجة التقلب في القيمة السوقية للبنك نتيجة تطورات أسعار صرف العملات الأجنبية.

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على دراسات سابقة.

المبحث الثاني:إطار عام لإدارة المخاطر المصرفية

لا تزال إلى يومنا هذا هناك تعارضات المخاطر المصرفية حيث أنها هي المصدر الأساسي للأزمات المالية التي تواجه المصارف على المستوى العالم، وهذا راجع إلى التدني في معايير الائتمان الخاصة بالقرضين في البنك، وسوء إدارة المخاطر المصرفية للمتغيرات، مما يؤدي إلى تدهور أوضاع الأطراف المتعاملة مع البنوك المصرفية، ومنه سنتطرق إلى إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

I-1 تعريف إدارة المخاطر المصرفية:

لقد اختلفت وتعددت المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية وذلك نظرا لاختلاف الزاوية التي ينظروا إليها، وعلى هذا الأساس ظهرت عدة تعريفات منها:

تعني إدارة المخاطر المصرفية:"جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على تغير القيمة السوقية للمصرف، ووجهة النظر هذه تعتبر متسقة مع وجهة النظر التي تقول بأن إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال عائد المخاطر وتكلفتها، ومن ثم فان وجهة النظر هذه ترى بأن إدارة المخاطر هي العمل على تقليل أو تصغير المستوى المطلق للمخاطر"[1]

تعرف أيضا:"إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"[2].

تعرف إدارة المخاطر على أنها "تحديد ومتابعة ومراقبة المخاطر للإبلاغ عنها والتحكم فيها للحد من أثارها السلبية"[3].

---

[1] حاكم محسن الربيعي،حمد عبد الحسين راضي: **"حوكمة البنوك وأثرها في الأداء و المخاطرة"** ،الطبعة الأولى،دار اليازوري،عمان,2013،ص162.

[2] طارق عبد العال حماد: **"إدارة المخاطر (أفراد– إدارات– شركات– بنوك)"** ،الدار الجامعية، د ط ،الإسكندرية، 2003، ص51.

[3] صادق راشد الشمري: **"إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثارها في الأداء المالي للمصارف التجارية"**،د.ط، دار اليازوري،عمان,2013،ص41.

وبناءا على ما سبق يمكن القول أن إدارة المخاطر المصرفية "هي عملية تحديد ومتابعة ومراقبة المخاطر المتعلقة بحياة البنك، وهذا بهدف التقليل من الانحرافات ومعالجتها ووضعها في الصورة الصحيحة من قبل إدارة البنك للمخاطر".

I-2-وظائف إدارة المخاطر المصرفية

تقوم إدارة المخاطر على مجموعة من الوظائف تتمثل في:

-1-I-2توقع الخطر وتحديده.

كل خدمة يقدمها المصرف تنطوي على مجموعة من المخاطر فعلى سبيل المثال:هناك أربعة أنواع المخاطر في حالة منح الائتمان هي: مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، وهنا تظهر أهمية تحديد المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل، وتعتبر هذه المرحلة جزء من الإدارة بالتوقع، إذ يسمح توقع المخاطر بالتخفيض من عامل المفاجأة وعامل عدم التأكد، واستيعاب الظواهر غير المنتظرة، وهذا من خلال توفير إجراءات للحماية والاحتياط، إذ تسمح إجراءات الحماية بالتخفيض من حدة المخاطر، في حين تسمح إجراءات الاحتياط بالتخفيض من تكرار وقوع المخاطر وتحققها.

I-2-2- تقييم الخطر وقياسه.

إن كل نوع من المخاطر لابد من النظر إليه بأبعاد الثلاثة وهي:حجمه، مدته، واحتمال حدوثه، وقياس الخطر قد يتضمن العوائد والتكاليف، والمتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فعملية تقييم المخاطر وقياسها، هي تحديد عامل التأكد وخطورة الضرر أو احتمال وقوعه، و من بين مبادئ هذه المرحلة تحديد الظروف الخطرة والقرارات التي يتحمل أن تسبب أضرارا، وتسمح هذه المرحلة بإصدار أحكام حول مدى كفاية الضوابط والتدابير، وتحديد الإختلالات في توفير وتحديد أولويات التدابير اللازمة لتصحيح الوضع، ويستند المصرف في القيام بهذه العملية على الطرق والأساليب الراضية والإحصائية في تقييم وقياس المخاطر وتحديد أقصى خسائر محتملة يمكن حدوثها ويمكن أن يتحملها.

I-2-3-التحليل و التحكم:

على المصرف القيام بعملية تحليل المخاطر، وذلك بانتقاء المخاطر وتقسيمها إلى مخاطر غير مرغوب فيها، ومخاطر مرفوضة نهائيا، وأخرى مقبولة بأسعار تتناسب ودرجة خطورتها وتكرارها، إضافة إلى تحديد التغيرات المصاحبة لتلك المخاطر وتصنيفها حسب أهميتها، إن الغاية من تحليل المخاطر هو تحديدها وتقييمها، والتعرف على المخاطر التي قد تقع، وقيمة الخسائر المتوقعة، والعوامل التي تتسبب فيها.

I-2-4-معالجة الخطر والتحكم في الخسارة

بعد تحديد وتقييم المخاطر وتحليلها تأتي مرحلة معالجتها والتحكم في الخسائر الناجمة عن وقوعها، ففي مرحلة التحليل والتحكم يتم تحديد المخاطر التي تم قبولها والمخاطر التي تم رفضها، والمخاطر التي تم قبولها يعني أن المصرف مستعد لتحمل نتائجها[1].

I-3-أهمية إدارة المخاطر المصرفية

تكمن أهمية إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي :

I-3-1- تنفيذ الإستراتيجية:

تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل وبالقدرة على تحديد سياسة الأعمال وفقا لذلك، ومن الممكن أن تبدو المخاطر "نظرية"بالمقارنة بالأمور الواقعية الأكثر عملية مثل حجم الأعمال، الهامش والأتعاب، والمخاطر نتائج ممكنة وغير مؤكدة.

I-3-2-تنمية المزايا التنافسية:

إن المخاطر مثل التكاليف يجب أن تحمل على العملاء كلما جعلت المنافسة ذلك ممكنا، وهذا هو السبب في ارتباط إدارة المخاطر الوثيق بقرارات التسعير[2].

---

[1] عبد الناصر ناصري:" **أثر المخاطر النظامية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية** "، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة سوق أهراس، 2020-2021، ص68-70.

[2] مهند حنا نقولا عيسى: "**إدارة المخاطر المحافظ الائتمانية**" ، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010 ، ص85.

I-3-3-المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير:

إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى ومن عميل لآخر أو عبر وحدات الأعمال، على تسعير المخاطر وتحميلها على العملاء يسمح باتخاذ عدة إجراءات قادرة على التوفيق بين رأس المال المتاح والمخاطر.

I-3-4-رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها:

فمراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحمل المخاطر عن طريق توفر معلومات واضحة و مباشرة بشأنها، و مع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر ويحول دون اتخاذ قرار بتحمل المخاطر رغم أن ربحيتها يمكن أن تكون متسقة مع مخاطرها.

I-3-5-أداة لاتخاذ القرار:

إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة، ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.

I-3-6-قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات:

إن الخسائر هي نتيجة لكل المخاطر، ومخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح الذي يحدد الخسائر القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع، يجب أن يغطي رأس المال الإنحرافات السلبية للخسائر في كل الحالات تقريبا حتى المستوى، الذي يتم عنده الحكم على الوفاء بأنه مقبول لدى المديرين ومالكي الأسهم.

I-3-7-كل الخسائر غير المتوقعة المتجاوزة لمبلغ رأس المال تولد عجز البنك عن الدفع.

I-3-8-مخاطر عدم الملاءة هي نتيجة مشتركة لكل من رأس المال المتاح والمخاطر التي تم تحملها[1].

[1]طارق عبد العال حماد:"**إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)**"،الدار الجامعية،الإسكندرية، ص226-231.

I-4 أهداف إدارة المخاطر المصرفية

تهدف إدارة المخاطر في المصارف إلى تحقيق أهداف يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- إستمرارية النمو، **عندما** يكون النمو هدفا تنظيميا هاما، تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، وعلى استعداد لتسهيل إستمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الإقتصادي في المصرف.
- تعظيم قيمة المصرف، تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للمصرف، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمصرف وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية[1].
- إستقرار الأرباح أو المكاسب، حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الإستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح[2].

المطلب الثاني: آليات إدارة المخاطر المصرفية

تمثل أهم مبادئ ومراحل إدارة المخاطر المصرفية بشكل سليم وبصورة صحيحة، في تحديد الجهة المسؤولة في البنك ووجود آليات تتحكم في المخاطر المصرفية.

II-1مبادئ إدارة المخاطر المصرفية

تتجسد مبادئ الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية من منظور اللجنة الفرعية لإدارة المخاطر المصرفية التابعة للجنة الخدمات المالية الأمريكية فيما يلي:

II-1-1- تبني سياسة لإدارة المخاطر المصرفية

حيث يقع ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وضع سياسة لإدارة المخاطر تتضمن بالحد الأدنى تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس وإدارة الرقابة على المخاطر.

---

[1] عبد الناصر ناصري، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

[2] بلعورة هجيرة: "**إسهامات تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر في البنوك التجارية**"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 2019، ص39.

II-1-2- إطار لإدارة المخاطر

ينبغي أن ترسم سياسة إدارة المخاطر بالبنك إطار عام يتصف بالشمولية، بحيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، ومن خلاله يتم تحديد أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر، ويجب أن يتصف بالمرونة حتى يتوافق مع التغيرات في بيئة الأعمال.

II-1-3- تكامل وظائف إدارة المخاطر

يجب أن لا يتم مراجعة وتقييم المخاطر المصرفية بصورة منعزلة عن بعضها البعض، ولكن بصورة متكاملة، نظرا لأنه يوجد تداخل بين المخاطر، ويتأثر كل منها بالأخر.

II-1-4- محاسبة خطوط الأعمال

في ضوء تقسيم أنشطة البنك إلى خطوط أعمال (أنشطة التجزئة ونشاط الشركات) فانه يتعين على كل نشاط كل خط أعمال أن يكون مسؤولا عن إدارة المخاطر المصاحبة له.

II-1-5- تقييم وقياس المخاطر

جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية، وبصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.

II-1-6-المراجعة المستقلة: تقتضي فعالية إدارة المخاطر ضرورة الفصل بين مهام الأطراف التي تتخذ قرارات الدخول في المخاطر، ومهام الأطراف التي تقوم بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في البنك، هذا يعني أن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة، يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر.

II-1-7-التخطيط للطوارئ: يجب توفير خطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية، ويجب مراجعة هذه الخطط بصورة دورية، للتأكد من تغطيتها للأزمة المحتملة الحدوث والتي تؤثر على البنك.[1]

[1] معاريف محمد، شيخي مختارية: "**الحوكمة و دورها في ادارة المخاطر المصرفية في البنوك**"، مقال منشور بمجلة التكامل الاقتصادي، المجلد7، العدد01، جامعة أدرار الجزائر،2019، ص38.

II-2-مراحل إدارة المخاطر المصرفي

تستوجب إدارة المخاطر المصرفية في البنك احترام التسلسل المنطقي لمجموعة من الخطوات التي تميل في غالبها إلى الدمج ببعضها البعض في الواقع العملي، ولعل أهم هذه المراحل و الخطوات ما تلخصه النقاط التالية: [1]

II-2-1-التعرف على المخاطر

من الواضح أنه قبل أن يتم العمل أي شئ بخصوص المخاطر التي تواجهها المنشأة، يجب أن يكون شخص ما على وعي ودراية بها، ونحن نقول (شخص ما) لأن هذه المرحلة من عملية إدارة المخاطر غالبا ما يتم تفويضها لطرف أو جهة خارجية مثل وكيل التأمين.

II-2-2- تقييم المخاطر

ويتضمن ذلك قياس حجم الخسارة المحتملة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم يتم بناء على ذلك ترتيب أولويات العمل، وعادة ما تصنف المخاطر ضمن ثلاث مجموعات:

- **المخاطر الحرجة:** كل ظروف التعرض للخسارة المحتملة كارثية وسوف ينتج عنها إفلاس.
- **المخاطر الهامة:** ظروف التعرض للمخاطرة تستلزم من البنك الاقتراض لمواصلة نشاطه.
- **المخاطر أقل أهمية:** ظروف التعرض للمخاطرة يمكن تعويض الخسارة المحتملة الناتجة عنها بالاعتماد على الأصول الحالية للبنك أو إيراداته دون أن يتسبب لك في ضائقة مالية.

إن توزيع ظروف التعرض للمخاطرة على واحدة من هذه المجموعات يتطلب تقرير مبلغ الخسارة المالية التي تنشأ من تعرض معين، وتقييم قدرة البنك على إستعاب مثل هذه الخسائر، ويتضمن ذلك قياس مستوى الخسارة غير المؤمن ضدها والممكن تحملها دون اللجوء للاقتراض، والوقوف على القدرة الائتمانية القصوى للمصرف.

[1] طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق ذكره**،ص59،ص63.

II-2-3- دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر

تتضمن هذه المرحلة تحديد التقنيات المتاحة والتي ينبغي استخدامها في التعامل مع كل مخاطرة، والتكاليف المرتبطة بكل منهج، ثم يتم اتخاذ القرار بناء على أفضل المعلومات المتاحة و بالاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر في البنك.

II-2-4- التقييم و المراجعة

إن هذه العملية مهمة جدا لضمان نجاح برنامج إدارة المخاطر، ويجب إدراجها في البرنامج لسببين، يتمثل الأول في أن عملية إدارة المخاطر لا تتم في الفراغ ، فالتغيير مستمر من حيث مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة، ولذلك فالتقنيات التي كانت مناسبة في العام الماضي قد لا تكون مناسبة هذا العام، والمراقبة المستمرة مطلوبة، أما الثاني فيتمثل في أن الأخطاء ترتكب أحيانا، ويسمح إجراء تقييم مراجعة لبرنامج إدارة المخاطر لمديري المخاطر بمراجعة القرارات واستكشاف الأخطاء وتصحيحها قبل أن تصبح باهظة التكاليف، ويمكن أن تتم عملية المراجعة إما من قبل مدير المخاطر في البنك أو باستقدام استشاريين من الخارج للقيام ،على أن تكون عملية إدارة المخاطر شاملة ومتكاملة تغطي كل الإرادات والأقسام التابعة للبنك حتى يكون هناك إدراك ووعي بهذه الإدارة، حيث تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى التأكد من استيفاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات، وحصر إجمالي التعرض للمخاطر، بالإضافة إلى تحديد تركز المخاطر وتفاديه.

المطلب الثالث: تقنيات إدارة المخاطر المصرفية

تتضمن تقنيات إدارة المخاطر الخطوات التالية:

III-1-تجنب المخاطر

يمكن تجنب المخاطر في البنوك من خلال ما يلي:

- الامتناع عن منح القروض مرتفعة المخاطر.
- تجنب مخاطر أسعار الفائدة بعدم الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل.

III-2- تخفيض المخاطر

ويكون ذلك بتخفيض الاستثمارات التي تواجه المخاطر مثل إذا كانت طويلة الأجل أو بعملة معينة، وتقوم البنوك بتخفيض المخاطر من خلال ما يلي:

- رصد سلوك القروض ومعرفة الأسباب التي أدت إلى مشاكل التوقف عن الدفع.
- تقليل المخاطر أسعار الفائدة من خلال اعتماد سياسة مصرفية سليمة وإدارة الموجودات والمطلوبات المصرفية[1].

III-3-نقل المخاطر

وهو أسلوب يساعد على قبول الخطر من طرف أخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية (التأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود).

III-4-أقسام المخاطر

يتضمن هذا الأسلوب قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها (أي أن هذه الإستراتيجية هي مزيج بين تجنب المخاطر ونقلها).

III-5- التحوط

ويمكن تمييزه عن التأمين بأنه نقل للمخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح. [2]

[1] دريد كامل آل شبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص263-264.

[2] زيراوي عادل، **مرجع سابق ذكره** ، 2020،ص38.

المبحث الثالث :إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات بازل للرقابة

باعتبار أن قطاع البنوك يحتل مكانا متميزا داخل القطاع المالي، سواء كان من حيث اقدميته، أو انتشاره، كان الاهتمام العالمي بتنظيم وترشيد وإدارة البنوك للمخاطر واحد من أهم اهتمامات المجتمع الدولي، ومع تصاعد المخاطر المصرفية أصبحت هناك حاجة ماسة إلى خلق ترتيبات نظامية ورقابية تحكمها معايير دولية موحدة لعلاج ضعف الرقابة الداخلية والقصور الإداري في المؤسسات المالية والنظم المصرفية ومن هنا بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر لتحقيق الأهداف الاقتصادية فيما يتعلق بالسلامة المالية للأنظمة النقدية، ولهذا ظهرت لجنة بازل للرقابة المصرفية إذ عملت هذه اللجنة على اقتراح عدة معايير لتنظيم النشاط المصرفي.

المطلب الأول : اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال

نشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، بعد إفلاس الكثير من البنوك، وذلك من أجل اقتراح إجراءات لمتابعة البنوك من أجل تجنبها للأزمات مصرفية.

I-1 تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية أو معاهدة دولية، فهي تنظيم غير رسمي قام على تفاهم وتنسيق في المواقف بين محافظي بنوك الدول الصناعية، وقد استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية، وكذلك التفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراك منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا، يساعدها عدد من فرق العمل الفنية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الرقابي الدولي[1].

I-2- اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال

تم إصدار هذه الاتفاقية من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1988 حيث انطوت هذه الاتفاقية على العديد من الجوانب ومن أهمها :

[1] عاشوري صورية: "**محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية**"،أطروحة دكتوراه،العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2020،ص34.

I-2-1- التركيز على المخاطر الائتمانية :

حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، مع مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما، ولم يشمل معيار كفاية رأس المال مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية[1].

I-2-2-تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها

حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت، فمن الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.

- **تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية**

- **مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي:**

وهي مجموعة الدول التي رأت اللجنة، أنه يمكن إذا زادت الإيداعات لدى بنوكها أكثر من سنة، فان وزن المخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي الدول، وبالتالي ينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم، وتضم دول هذه المجموعة الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات اقراضية خاصة.

- **مجموعة الدول الأخرى في العالم :**

وهي تضم باقي دول العالم، وينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأخرى وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطر المقررة لمجموعة OECD والدول ذات الترتيبات الإقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي.

[1] جرودي رندة:" **أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات الإسلامية ولجنة بازل**"،اطروحة دكتوراه، مالية بنوك وتامينات،جامعة فرحات عباس،سطيف،2020،ص71.

I-2-3وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية :

حيث يلاحظ بعد تحويل الأصول التي تمثل ائتمان مباشر ممنوح أساسا للغير إلى أصول خطرة مرجحة بأوزان باستخدام أوزان المخاطر المشار إليها سابقا، فان الاتفاقية ترى ضرورة أن ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنوك إلى الغير أي انه اقل مخاطر من الائتمان المباشر، وقد تم تسوية هذه الالتزامات أو تتحول إلى الائتمان مباشر في المستقبل، وفي هذا الإطار يتم ما يلي :

- تحويل الالتزام المصرفي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته.
- يتم تحويل الالتزام الناتج من الخطوة السابقة إلى أصل خطر مرجحا باستخدام الوزن الترجيحي للمدين[1].

I-2-4- وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي :

ومن ثم أصبح الإطار الجديد لكفاية رأس المال المصرفي يتكون من المعادلة التالية:

رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية = رأس المال الأساسي+ رأس المال المساند

ومعنى ذلك أن رأس المال طبقا لاتفاقية بازل أصبح يتكون من شريحتين وتشمل :

- **الشريحة الأولى:**

تمثل رأس المال الأساسي ويتكون من حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل وكذلك الأسهم الممتازة، بالإضافة إلى الاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد:" **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3**"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى،الإسكندرية، 2013، ص255، ص256.

- **الشريحة الثانية:**

تمثل رأس المال المساند أو التكميلي ويتكون من الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات إعادة تقييم الأصول والمخصصات العامة للديون المشكوك في تحصيلها والقروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل .[1]

وفيما يلي عرض لمكونات شرائح رأس المال:

- رأس المال الأساسي(الشريحة الأولى) :

يتكون من الفئات التالية :

- **رأس المال المدفوع** :

وهي حقوق المساهمين الدائمة وتضم الأسهم العادية والمدفوعة بالكامل، والأسهم الممتازة غير تراكمية للأرباح[2].

- **الاحتياطات المعلنة** :

والتي تنشأ من الأرباح بعد خصم الضريبة أو الأرباح المحتجزة كعلاوات إصدار الأسهم والاحتياطات العامة والاحتياطات القانونية والاختياري، ويستثنى من رأس المال الأساسي كل من احتياطات إعادة التقييم والأسهم الممتازة غير الدائمة او المتراكمة أو ما يطلق عليها القابلة للاستعادة أو القابلة للتحويل إلى مديونية.

- **رأس المال المساند أو التكميلي (الشريحة الثانية)** :

ويتكون من العناصر التالية :

---

[1] بريش عبد القادر، سدرة أنيسة:" **فرص وتحديات العمل المصرفي في ظل مستجدات مقررات بازل**"،مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر3،العدد06،2017، ص14.

[2] بن سليم محسن:" **الإدارة الحديثة للمخاطر المالية وفقا للمعايير الدولية**"،أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،عنابة،2017،ص61.

- **الاحتياطات الغير المعلنة :**

وهي الاحتياطات التي تعبر من خلال حساب الأرباح والخسائر دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح عن بياناته، وذلك بشرط أن تكون مقبولة من السلطات الرقابية.

- **احتياطات إعادة تقييم الأصول :**

تنشا هذه الاحتياطات نتيجة تقييم أصول البنك مثل : المباني، الأوراق المالية، الاستثمارات، أما احتياطات إعادة تقييم العقارات فقد رفضت لجنة بازل إدراجها ضمن رأس المال المساند.

- **المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة**

تعتبر المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة، في حكم الاحتياطات، ويكون الحد الأقصى لهذا النوع من المخصصات التي تدرج ضمن القاعدة الرأسمالية 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة بأوزان المخاطر.

- **القروض المساندة :**

وهي القروض تطرح في صورة سندات ذات أجل محدد، من خصائصها أن ترتيب سدادها في حالة إفلاس البنك يرد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين، كما يمكن أن تأخذ هذه القروض صورة قروض تدعيميه من قبل مساهمين بالبنك شريطة في حالة تعثره شريطة أن يرد ترتيب سدادها بعد سداد حقوق المودعين.

- **أدوات رأس مالية أخرى :**

يندرج تحت هذه الفئة مجموعة من الأدوات الرأسمالية التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين و القروض، ويخضع إدخالها ضمن رأس المال المساند على شروط عديدة أهمها أن تكون مدفوعة بالكامل، ويمكن تأجيل دفع العوائد المستحقة عليها[1].

[1] بن سليم محسن ، مرجع سبق ذكره،ص62،ص63.

I-2-5- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول :

فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة وهي صفر، 10% ،20%،50%،100 %، فعلى سبيل المثال النقدية وزنها المرجح صفر، والقروض الممنوحة للقطاع العام أو الخاص وزنها المرجح 100%، ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية لان تختار تحديد بعض أوزان المخاطر والاهم أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لاتعني انه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة. [1]

والجدول التالي يبين الأوزان المطابقة حاليا لمخاطر الأصول للعناصر داخل الميزانية :

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره،ص256,

الجدول رقم(2-1) : الأوزان المطبقة حاليا لمخاطر الأصول للعناصر داخل الميزانية حسب لجنة بازل

درجة المخاطر	البنود
%0	• النقدية • المطلوبات من الحكومة المركزية لدول منظمة التعاون الاقتصادي(OCDE) وبنوكها المركزية. • المطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات المركزية في دول إل(OCDE).
%0أو 10 %أو 20 %أو 50% حسب ما تقرر السلطات المحلية.	• المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمون أو المغطاة بواسطة إصدارات أوراق مالية من تلك المؤسسات.
%20	• المطلوبات المضمونة من بنوك التنمية متعددة الأطراف مثل : البنك الدولي وكذلك المطلوبات المضمونة أو المغطاة بأوراق مالية صادرة عن تلك البنوك. • المطلوبات من البنوك المسجلة في دول ال(OCDE) وكذا القروض المضمونة منها. • المطلوبات من شركات الأوراق المالية المسجلة في دول ال (OECD) والخاضعة لاتفاقيات رقابية، وكذا مطلوبات بضمانات تلك الشركات. • المطلوبات من الدول المحلية خارج دول ال(OCDE)والمتبقي على استحقاقها اقل من عام وكذا القروض المتبقي عليها اقل من عام والمضمونة من بنوك مسجلة خارج دول ال(OCDE). • المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المحلية في دول ال(OCDE) والتي تتضمن مطلوبات الحكومة المركزية والقروض المضمونة بواسطة إصدارات أوراق مالية من هذه المؤسسات. • النقدية تحت التحصيل.

%50	- القروض المضمونة بالكامل بمرهونات على العقارات السكنية التي يشغلها المقترضون والتي سيؤخرونها للغير.
%100	- المطلوبات من القطاع الخاص - المطلوبات من البنوك المسجلة خارج الدول ال(OCDE) والتي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن عام. - المطلوبات من الحكومة المركزية خارج الدول ال(OCDE) والتي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن عام. - المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول ال(OCDE)، (ما لم تكن ممنوحة بالعملة المحلية وممولة بها). - المطلوبات من الشركات التجارية المملوكة للقطاع العام. - المباني والعملات والأصول الأخرى الثابتة. - العقارات والاستثمارات الأخرى(بما في ذلك الاستثمارات في شكل مساهمات في شركات أخرى لم تدخل في الميزانية الموحد للبنك). - الأدوات الرأسمالية التي أصدرتها بنوك أخرى (ما لم تكن قد استعدت من رأس المال). - باقي الأصول الأخرى.

المصدر :بن سليم محسن، **الإدارة الحديثة للمخاطر المالية وفقا للمعايير الدولية**،أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،عنابه، 2017،ص61

أما في ما يتعلق بمخاطر خارج الميزانية، فيتم حساب المخاطر المرجحة لهذا الصنف على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى :**

يتم تطبيق معامل التحويل الخاص بكل التزام هذا يؤدي إلى الحصول على معدل أو نظير لمخاطر الإقراض وتتمثل هذه المعادلات في :

- 10% على نفقات إعادة التمويل (المدة اقل من سنة)، فتح قروض (المدة اقل من سنة)، الالتزامات القابلة للإلغاء بشروط يضعها البنك في أي وقت وبدون إعلام مسبق.
- 20% السندات المكفولة، والاعتمادات المستندية.
- 50% لفتح القروض المعتمدة للزبائن(المدة أكثر من سنة) الضمانات الاحتياطية والكفالات وباقي الضمانات الممنوحة للزبائن أو البنوك الأخرى (المدة أكثر من سنة).
- 100% أوراق القبض والضمانات المحجوزة لدى البنوك التجارية على المخاطر المتعلقة بفنون أخرى ولضمانات تسديد القروض الموزعة من طرف بنوك أخرى.

نظير مخاطر الإقراض = الالتزامات خارج الميزانية × معامل التحويل

- المرحلة الثانية : يتم حساب قيمة المخاطر المرجحة كما يلي :

المخاطر المرجحة = نظير مخاطر الإقراض × معامل الترجيح

والقيمة الناتجة تدرج بمقام معيار كفاية رأس المال.[1]

I-3-الانتقادات الموجهة للصيغة الأولى من مقررات بازل 1988

لقت مقررات بازل (1) في صيغتها الأولية انتقادات واسعة في عديد الأنظمة المصرفية في العالم، تأسست على جملة من النقائص التي شابت بعض بنودها لعل أهمها ما تختصره النقاط التالية :

- إن تقدير متطلبات رأس المال بصفة مطلقة على أساس مخاطر الائتمان المحسوبة باستخدام أوزان ترجيحية مقدرة جزافيا ولا تخضع لتقديرات السوق ولا تواكب تطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية.

[1] بن سليم محسن، مرجع سبق ذكره،ص66،ص67.

- إن رأس المال المحسوب وفقا لهذه الصيغة لا يعكس حجم رأس المال الاقتصادي الذي يعتمد على احتمال تعثر العميل كما يأخذ في الحسبان آليات تخفيف المخاطر.
- منح وضع مميز لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول ال (OECD) على حساب حكومات وبنوك باقي دول العالم، رغم أن بعض دول أعضاء هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية تفوق باقي دول العالم.
- تعتبر متطلبات تخصيص رأس المال البنكي وفقا لهذه الصيغة، عاملا مثبطا لتوجه البنوك لتمويل الاستثمارات الضخمة ذات المخاطر المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة.

I-4-الصيغة المعدلة من مقررات بازل (1) :

ساهمت هذه الانتقادات باقتراح تعديل مقررات بازل في صيغتها الأولية من طرف لجنة الإشراف المصرفي في افريل 1995، على نحو تضمن الأخذ بمخاطر السوق ضمن متطلبات تخصيص رأس المال البنكي، لتترجم صيغة جديدة أعادت تعريف معدل كفاية رأس المال البنكي بالصيغة التالية :

[(رأس المال البنك)/(الأصول المرجحة بالمخاطر+ مخاطر السوق*12.5%+ المخاطر التشغيلية*12%)]*100≤8%

وقد تضمن التعديل دعم متطلبات رأس المال البنكي بإضافة شريحة ثالثة لرأس المال إلى الشريحتين المعمول بهما من قبل تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين، لمواجهة كل من مخاطر الائتمان المقدرة بالمجموع المرجح للأصول الخطرة ومخاطرة السوق التي تتحدد من خلال إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5%.[1]

المطلب الثاني: اتفاقية بازل الثانية لكفاية رأس المال

بسبب الانتقادات التي وجهت لاتفاقية بازل 1، قامت لجنة بازل في منتصف عام 1999 بنشر اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية بازل(1) عام 1998، وبعد مناقشات طويلة لمقترحات هذه الاتفاقية تم إجازتها والاتفاق عليها عام 2004 وعرفت باتفاقية بازل (2).

[1] عادل زيراوي،**مرجع سبق ذكره**،ص45.

II-1-الأهداف الرئيسية لمقررات بازل (2)

إن التعديلات التي تم إجراؤها سنة1995 قد ساعدت في تقوية سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي ودعم المساواة التنافسية بين المصارف، والذي استوجب التعديل إلى الاتفاقية التي تم إصدار مقرراتها عام 1988 لتوفير الحوافز المناسبة لتقنيات إدارة المخاطر بالنسبة لبعض أنواع المعاملات ، كما أن مقررات بازل 1 لعام 1988 قد أغفلت أنواعا من المخاطر أفرزتها التطورات اللاحقة مثل مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية وركزت على مخاطر الائتمان فقط.

وأمام هذه التحديات أصدرت لجنة بازل مشروع المقررات الجديدة التي عرفت باسم بازل 2 التي سعت إلى وضع إطار جديد ومتكامل لكفاية رأس المال يعمل على تحقيق الأهداف الرقابية والإشرافية الآتية:

- الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي والمصرفي.
- الاستمرار في دعم العدالة التنافسية بين المصارف.
- إيجاد وسيلة وأدوات شاملة للتعامل مع المخاطر.
- التركيز على المصارف النشطة والفاعلة عالميا، مع الأخذ بعين الاعتبار ان مبادئه الأساسية وركائزه يجب أن تكون ممكنة التطبيق من قبل المصارف على اختلاف درجة نموها وتطورها.[1]
- تشجيع البنوك على تطوير أنظمة داخلية لقياس وتقييم المخاطر وربطها بمستوى الأموال الخاصة.
- إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال البنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي.[2]

II-2-الدعائم الرئيسية لمقررات بازل (2)

في سبيل تحقيق الاستقرار المالي وتحسين ممارسات إدارة المخاطر تم الانتقال من بازل (1) إلى بازل (2) من خلال ثلاثة ركائز أساسية هي:

[1] صادق راشد الشمري، **مرجع سبق ذكره**،ص82.

[2] عادل زيراوي، **مرجع سبق ذكره**،ص45.

II-2-1-الدعامة الأولى: الحد الأدنى اللازم لرأس المال لمواجهة المخاطر

أو ما يعرف بنسبة الملاءة، حيث يتم اعتماد الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لكل بنك بنفس القدر من التعرض لمخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية[1].

تتمثل هذه الدعامة في تحديد الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر تشغيلية، مع تحديد الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال بواقع 8% وهي نفس النسبة الحالية (بازل 1) ورغم عدم تغيير النسبة فان منهجيات وأساليب حساب أوزان مخاطر الائتمان قد تغيرت بالإضافة إلى التزام البنوك بالاحتفاظ بجزء من رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل حيث لم تكن البنوك مطالبة بالاحتفاظ بجزء من رأس المال لمواجهتها في إطار اتفاق بازل (1)[2].لكن ما يمكن تسجيله هو أن الخطة الجديدة سمحت للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، والتي تختلف من بنك لآخر. كما منحت لها المرونة في التطبيق، إذ أعطت بازل(2)للبنوك حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيدا في هذا التحديد حسب حجم البنوك وقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر[3].

- **بالنسبة للمخاطرة الائتمانية:**

فقد سجل تغييرا كبيرا عن اتفاق بازل(1)، حيث تم إدخال تعديلات جذرية مست معاملات ترجيح المخاطر فلم تعد الأوزان تعطى حسب الطبيعة القانونية للمقترض (الدولة، المؤسسات أو البنوك الأخرى)، بل على نوعية القرض في حد ذاته، بمعنى أن نظام الأوزان أصبح مرتبطا بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية بما فيها وكالات تمويل الصادرات .

وترتب عن هذا التعديل لنظام الأوزان أن قروض المؤسسات والبنوك الأخرى يمكن أن تحظى بتصنيف أفضل، وبالتالي بوزن مخاطرة أحسن من تلك المعطاة للدولة، وهذا يعني أنه لم تعد مخاطر المؤسسات ذات الصفة السيادية، بالإضافة إلى ذلك فقد اقترحت اتفاقية بازل(2) ثلاثة أساليب مختلفة لحساب الحد الأدنى لرأس المال، تمثلت أساسا في:

---

[1] عماد غزازي، سيد علي صغيري:" **اثر الالتزام بمقررات لجنة بازل على الملاءة المالية في البنوك التجارية الجزائرية**"، مجلة الاقتصاد الجديد،المجلد11، العدد02، 2020،ص510.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**،ص287.

[3] نجار حياة، **مرجع سبق ذكره**،ص103.

- **الأسلوب المعياري:** يعطي أوزانا معينة لأصول البنوك بناء على التنقيط المعطى لها من مؤسسات التقييم، مثل(Poors&Standar)،(Moodys)و(Fitch).
- **أسلوب التقييم الداخلي الأساسي:** وهو الأسلوب الذي يقوم البنك وفقه بتقدير مخاطره إلا أن السلطة الرقابية هي التي تحدد أوزان المخاطر.

[الخسارة المتوقعة= التعرض لمخاطر التعثر*الخسارة عند التعثر* احتمال التعثر]

- **أسلوب التقييم الداخلي المتقدم:** وهو الأسلوب الذي يعود قرار تقدير المخاطر للبنك وحده بناء على قاعدة بيانات كبيرة وباستخدام برامج متطورة[1].

- **بالنسبة لمخاطرة السوق**

نظرا لتقلبات الأسعار في السوق وما ينجم عنها من خسائر فقد أقرت اتفاقية بازل أسلوبين لتقدير وتقييم مخاطر السوق، وهما:

- **الأسلوب المعياري(النمطي):** حددت اتفاقية بازل طريقة حساب المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة، الأسهم، أسعار الصرف وأسعار السلع.
- **أسلوب النماذج الداخلي:** تعتمد البنوك من خلاله على الأساليب الإحصائية في تقدير خطر السوق يوميا وفي ظل ظروفه العادية، معتمدة في ذلك على المعلومات المتعلقة بأسعار الفائدة، أسعار الأسهم والسندات وأسعار الصرف[2]، يعتمد على أسلوب القيمة المعرضة للخطر.[3]

- **بالنسبة لمخاطر التشغيل**

فقد أولى اتفاق بازل(2) الاهتمام بمجموعة ثالثة من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية، على عكس بازل(1)، حيث حدد ثلاثة أساليب لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي[4] :

---

[1] نجار حياة، مرجع سبق ذكره، ص141.

[2] بن زكورة عونية، سعيدي فاطمة الزهراء،مرجع سبق ذكره،ص107.

[3]عادل زيراوي،مرجع سبق ذكره،ص46.

[4]نجار حياة،**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل**، مرجع سبق ذكره، ص104.

- **أسلوب المؤشر الأساسي**: يقوم على أساس ضرب متوسط الدخل العادي الإجمالي لثلاث سنوات الأخيرة من فترة التقدير في معامل حدد بـ15% .
- **الأسلوب المعياري(النمطي)**: يقوم البنك بتقسيم نشاطه إلى 08 مجموعات معاملاتها بين 12% و 18 % وتضرب في متوسط الدخل العادي الإجمالي المتحصل عليه من كل نشاط لآخر ثلاث سنوات قبل فترة التقدير.
- **أسلوب القياس المتقدم**: يستخدم البنك معطياته التاريخية حول خسائر المخاطر التشغيلية، وباستخدام نماذج رياضية وبرمجيات يمكنه تقديرها لفترات مقبلة[1].

II-2-2-الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال

تتمثل في الرقابة الإشرافية، وتهدف إلى خلق نوع من التناسق بين المخاطر التي يواجهها بنك معين وحجم أمواله الخاصة، والتأكيد على أن الإشراف على البنك ليس مجرد التزام بعدة معدلات كمية، ولكنه يتضمن أيضا القيام بتقديرات نوعية حول كفاءة إدارته وقوة أنظمته[2].

ترتكز هذه الدعامة على أربعة مبادئ أساسية هي:

- أن تفرض السلطة الرقابية بالدولة التي تتسم اقتصادياتها بتقلبات ذات قدر مؤثر والتي تتراوح بين الرواج والكساد حدا أدنى لرأس المال أعلى من الحد الأدنى المقرر بمعرفة السلطات الرقابية بالدول الأخرى حيث أن هذه التقلبات تؤثر على نشاط المصرف.
- أن تتوفر لدى المصرف عمليات كلية لتقييم كفاية رأس المال وذلك، بان يكون لدى كل أنظمة داخلية جيدة لتقويم ملاءة رأس المال احتياطات رأس المال المستقبلية وذلك في ضوء المخاطر التي يتعرض لها المصرف وخطة عمله المستقبلية، ولتحقيق هذا الغرض يجب على البنوك ان يكون لديها منهجية واضحة وجيدة فيما يتعلق بتوزيع رأس المال وذلك على الرغم من الأنظمة المتبعة في التقويم ستكون مختلفة باختلاف حجم المصرف وأعماله.
- مراجعة إجراءات وعملية الرقابة في ضوء بازل (2)، سيقوم المراقبون على المصارف بمراجعة وتقويم ملاءة رأسمال المصرف باستخدام أسلوب أو أكثر من الأساليب المعروفة في هذا المجال، وسيقوم المراقبون بعقد اجتماعات

---

[1]، **المرجع نفسه**، ص104.

[2] نجار حياة:"**اتفاقية بازل (3) وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13،2013،ص277.

مع الإدارة العليا للمصرف لمناقشة الإستراتيجية المتعلقة برأسماله وهياكله وأهدافه وتطوره، ويجب على السلطات الرقابية والإشرافية أن تركز اهتمامها بالدرجة الأولى على فهم وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية تقويما صحيحا.

- سعي السلطات الرقابية للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع تدهور مستوى رأسمال المصرف عن القدر الملائم.[1]

II-2-3-الدعامة الثالثة: انضباط السوق

تعني تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل امن وسليم وفعال، وأيضا تحفيزها للحفاظ على قواعد رأسمالية قوية، لتعزيز إمكاناتها على مواجهة أي خسائر محتملة مستقبلا من جراء تعرضها للمخاطر، وبذلك يشكل الانضباط السوقي الفعال عنصرا أساسيا لتقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي.[2]

إن استقرار السوق لا يعني بالضرورة ثبات أسعار الأصول، حيث يمكن للأسواق أن تكون مستقرة وبها تقلب شديد للأسعار، إلا أن استقرار الأسواق يعني بصفة عامة غياب التقلبات ذات العواقب الوخيمة على الاقتصاد؛ لقد اهتمت لجنة بازل بانضباط السوق من خلال السعي إلى الحد من المخاطر التي يتعرض لها كالتقلبات التي تعرفها أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة، وذلك عن طريق وضع العديد من المعايير من بينها اتفاقية بازل(2) للرقابة المصرفية والتي وضعت ركيزة خاصة بانضباط السوق [3].

يعتبر أساس نهج الدعامة الثالثة هو الفكرة القائمة على إمكانية استفادة الهيئات الإشرافية من تسعير السوق كمساعد لعملية الإشراف، تكمن الفكرة في أنه كلما زادت المعلومات لدى الأطراف المقابلة حول المصرف كلما كان موقفهم أفضل لاتخاذ قرارات بشأن المخاطر النسبية التي يتعرض لها المصرف، وهذا سيعطي الفرصة للمشرفين لرؤية المصارف التي تعتبرها الأسواق أنها ذات مخاطر عالية نسبيا من اجل اتخاذ التدابير الصحيحة.[4]

والشكل التالي يلخص أهم الاتجاهات والمبادئ التي تستند إليها الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل الثانية:

---

[1] مريم هاني:" **الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل**"، دار الأيام،الطبعة الأولى، عمان،2020 ، ص84،ص85.

[2] أحلام ابو عبدلي:"**الإصلاحات البنكية وأثرها على سياسات إدارة البنوك التجارية العمومية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه،علوماقتصادية،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص154.

[3] خولة جاسم محمد، موفق عبد الحسين محمد:"**اثر تطبيق الركيزة الثالثة لمقررات بازل 2 في كفاءة المكونات ا لمعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي**"، مجلة دراسات محاسبية ومالية،المجلد8،العدد24، 2013،ص40.

[4] مريم هاني، **مرجع سبق ذكره**،ص84،ص85.

الشكل رقم (2-1): الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل (2)

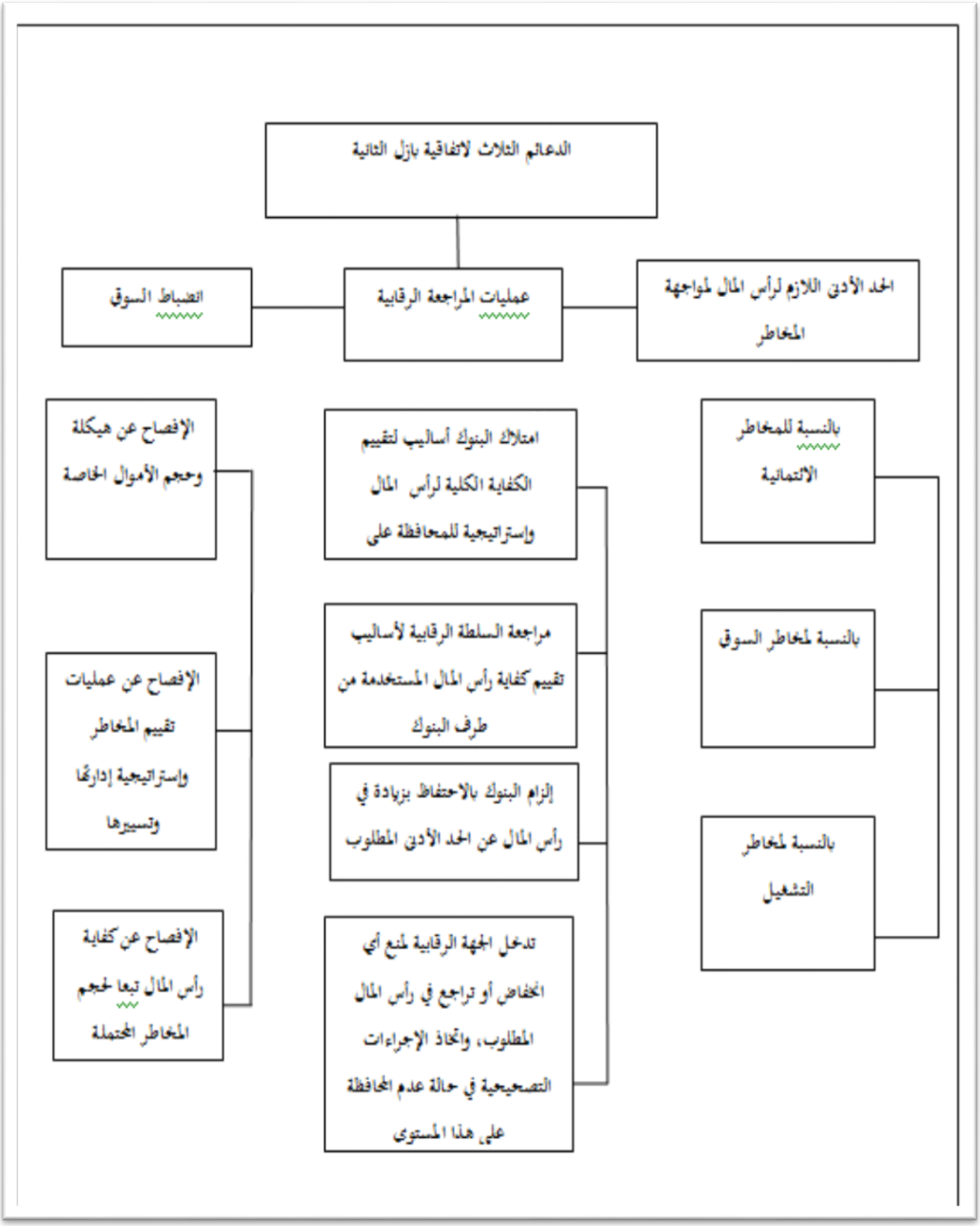

المصدر:مريم هاني:"**الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل**"، دار الأيام، الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2020،ص87.

إن اختلاف طرق قياس مخاطر الائتمان في بازل(2)عنها في بازل(1) وإضافة مخاطر التشغيل سيؤدي إلى تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال. وبهذا، فقد أصبحت نسبة الملاءة المصرفية تعطى كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}} \geq 08\%$$

مما سبق، نستخلص أن اتفاقية بازل(2)عملت على إعطاء مفهوم أوسع وشامل للمخاطر التي تتعرض لها البنوك، وذلك يعني المزيد من المتطلبات الرأسمالية لمواجهتها، وتركت لها الحرية في اختيار طريقة تقييمها[1].

المطلب الثالث: اتفاقية بازل الثالثة لكفاية رأس المال

أدركت لجنة بازل للرقابة المصرفية بعد الأزمة المالية لسنة 2008 والتي أثرت بشكل كبير على النظام الاقتصادي عامة والنظام المصرفي خاصة بضرورة إدخال إصلاحات جديدة على التنظيم المصرفي، إذ اقترحت هذه اللجنة عدد من المتغيرات في الأطر التنظيمية للبنوك سميت ببازل (3) والتي تعمل على تعزيز رأس مال وسيولة البنوك من خلال إضافة متطلبات احتياطي لرأس المال ومعايير جديدة للسيولة.

III-1- تعريف اتفاقية بازل (3)

بازل (3) هي اتفاقية تم إصدارها بعد اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسئولين الماليين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2012 وذلك بعد الأزمة المالية "أزمة الرهن العقاري" التي عاشها العالم، والذي كان المتسبب الرئيسي البنوك والمؤسسات المالية، والتي كان لابد من إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل البنوك، فقامت لجنة بازل بدراسة مقررات لجنة بازل (2) وذلك بهدف تعديلها وإعادة تنظيمها لتغطية العوامل التي أدت إلى هذه الأزمة المالية، وبالتالي فهو يعتبر بمثابة مجموعة شاملة من الإجراءات الإصلاحية حيث لابد للبنوك ان تمتثل تدريجيا لبازل(3)[2]، من خلال التركيز على 5 محاور أساسية كما يلي:

---

[1] نجار حياة، مرجع سبق ذكره،ص105.

[2] بركات سارة:" **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمةالمصرفية**"،أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة،2014، ص228.

III–2– متطلبات جودة وكفاية رأس المال

III–2–1الشريحة الأولى لرأس المال الأساسي: يقتصر محتواها على على رأس المال المدفوع والأرباح الغير موزعة التي تشكل النواة الصلبة لرأس المال أو ما يعرف بالشريحة الأولى للأسهم العادية مضافا إليها عناصر شريحة إضافية أولى التي تتكون من أدوات رأس المال غير المشروط بعوائد وغير المقيدة بتاريخ الاستحقاق أي الأدوات القادرة على استعاب الخسائر فور حدوثها، على ان تتحدد متطلبات الحد الأدنى لكفاية شريحة رأس المال الأساسي في مواجهة المخاطر بشكل تدريجي يتضمن:

- رفع مستوى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% وفقا لمتطلبات بازل (2) إلى 4.5% بداية من سنة 2015، يضاف إليها احتياطي منفصل من أسهم عادية تحت مسمى رأس مال التحوط الذي يخصص لمواجهة الأزمات المحتملة، يتطور تدريجيا بدءا من سنة 2016 من نسبة 0.625%ليصل بحلول سنة 2019 نسبة 2.5% من الأصول والتعهدات المصرفية، مما يجعل إجمالي رأس مال الشريحة الأولى يصل إلى 7%.[1]
- يتحدد الحد الأدنى للشريحة الإضافية الأولى من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بشكل تدريجي بدءا من 2% سنة 2012 إلى 1% سنة 2013، ثم 1.5%سنة 2014 لتستقر عند هذا المستوى كما هو موضح من خلال الجدول أدناه.

III–2–2.الشريحة الثانية لرأس المال التكميلي: الأدوات الصادرة عن البنك والتي تستوفي معايير الإدراج في رأس المال فئة 2، فائض الأسهم الناتج عن إصدار الصكوك، الأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الموحدة للبنك والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة تستوفي معايير الإدراج في رأس المال فئة 2، بعض مخصصات خسائر القروض كما هو محدد في الفقرتين 60 و 61، التسويات التنظيمية المطبقة في حساب *Tier 2 capita1*، وتتحدد متطلبات الحد الأدنى لهذه الشريحة بشكل تدريجي في اتجاه تنازلي بدءا من 4% سنة 2012 إلى أن تستقر عند نسبة 2% بدءا من سنة 2015.

[1] عادل زيراوي، ملرجع سبق ذكره، ص47.

جدول رقم (3–1) :تطور مكونات رأس المال البنكي حسب مقررات بازل (3) الوحدة(%)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لرأس المال من حقوق المساهمين	2	3.5	4	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
الشريحة الإضافية من رأس المال الأساسي	2	1	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
الحد الأدنى لرأس المال الأساسي	4	4.5	5.5	6	6	6	6	6
رأس مال التحوط					0.625	1.25	1.785	2.5
رأس المال حقوق المساهمين + راس مال التحوط	2	3.5	4	4.5	5.125	5.75	6.285	7
الشريحة الثانية (رأس المال المكمل)	4	3.5	3	2	2	2	2	2
الحد الأدنى لرأس المال البنكي	8	8	8	8	8	8	8	8
الحد الأدنى لرأس المال + رأس مال التحوط	8	8	8	8	8.625	9.25	9.785	10.5

المصدر: عادل زيراوي:"**محاضرات في مقياس الاقتصاد البنكي المعمق**"، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الشريف مساعديه، سوق أهراس، 2021/2020 ،ص48.

III–2–3.التركيز على مخاطر الائتمان الناشئة عن المشتقات المالية

شددت مقررات بازل الثالثة على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها السوقية[1].

III-2-4.نسبة الرافعة المالية

كان للتوسع في منح الائتمان قبيل الأزمة المالية الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر، حيث عمدت البنوك التي أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفها من اجل زيادة اثر الرفع المالي ، ولهذا عملت بازل(3) على إدخال ما يسمى بالرافعة المالية لكبح التوسع في القروض المصرفية، حيث تم فرض نسبة اختيارية قدرها 3% من الشريحة الأولى لرأس المال على ان يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية[2].

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{راس مال الشريحة الاولى}}{\text{اجمالي الموجودات}} \geq 03\%$$

III-2-5- متطلبات السيول

اقترحت اللجنة اعتماد نسبتين من السيولة هما:

- **نسبة السيولة قصيرة الأجل** : والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوم عمل في ظل ظروف مالية صعبة. وتحسب النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الأجل} = \frac{\text{الاصول السائلة علية الجودة}}{\text{صافي المخرجات النقدية خلال } \mathbf{30} \text{ يوم}} \geq 100\%$$

- **نسبة السيولة طويلة الأجل:** تهدف إلى توفير موارد مستقرة تضمن لأي بنك مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل نتيجة تراجع في الربحية والأداء. وتحسب كما يلي:

---

[1] عادل زيراوي، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2] بن ذهيب ليلى:" **تعزيز حوكمة البنوك في إطار اتفاقيات بازل**"،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13،2018، ص103.

$$\text{نسبة السيولة طويلة الأجل} = \frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة لسنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقر لسنة}}$$ 1

II-2-6- حواجز رأس المال ضد التأثير الحلقي

يهدف هذا المحور إلى الحيلولة دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فترفع من تمويل الأنشطة الاقتصادية في مرحلة الازدهار، وتمتنع في فترات الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني، حيث عملت مقررات بازل في هذا الإطار بالترويج والمساهمة في تطوير أساليب قياس المخصصات بناءا على مواجهة احتمالات الخسائر الفعلية بنحو أكثر شفافية، وبرئيه مستقبلية وبنحو اقل تأثير (حلقيا أو دائريا) على الاقتصاد.[2]

[1] بن ذهيب ليلى مرجع سبق ذكره،ص103.

[2] عادل زيراوي، مرجع سبق ذكره،ص49.

خلاصة الفصل الأول

إن البنوك التجارية عرضة للمخاطر المختلفة جراء ممارستها للأنشطة الاستثمارية كونها تعمل في بيئة تتميز بالتغير المستمر ، خاصة في ضوء اتجاه العديد من البنوك نحو التعامل في المستحدثات المصرفية ذات المخاطر المرتفعة ولذا توجب على البنوك الاعتماد على منهج علمي وضرورة تبني النظم الفعالة لإدارتها، من اجل تمكينها من مراقبة هذه المخاطر للتحكم فيها ،كل هذا في سبيل تحسين ربحيتها و المحافظة على استمراريتها.

وقد حاولت لجنة بازل للرقابة المصرفية التأقلم مع واقع البيئة المصرفية المتغيرة وذلك من خلال إصدارها لاتفاقياتها الثلاث بازل (1)و(2)و(3) مستنبطة التعديلات من الدروس المستخلصة من الأزمات المالية الدولية سعيا منها إلى رفع قدرة القطاع المصرفي على الصمود أمام الأزمات عن طريق تعزيز وتقوية إطار رأس المال التنظيمي، بالاستناد الى ثلاثة دعائم اساسية والاتجاه الى تطوير وإدارة مخاطره لضبط الأداء المصرفي.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لتقييم مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية

تمهيد:

يعتبر الأداء المالي احد المقومات المهمة بالنسبة للبنوك التجارية، حيث يمثل الهدف الأساسي و الرئيسي الذي يسعى البنك لتحقيقه، لأنه يعطيصورة واضحة عن المستوى الذي وصل إليه البنك خلال مدة معينة، ومدى قدرته على تحقيق الأرباح وتحقيق الأهداف المتفق عليها،ويضاف إلى ذلك انه يعد أداة لتحفيز الإدارة والعاملين لبذل مزيد من الجهد بهدف خلق قيمة مضافة جديدة وتحقيق نتائج أفضل، لذا فقد تلجا البنوك لتقييمه،حيث حظيت عملية تقييم الأداء على اهتمام كثير من المفكرين والباحثين من اجل تحسين الأداء من جهة ومن اجل تطوير أدوات للقياس تتناسب مع واقع بيئة الأعمال من جهة أخرى، ولا شك أن الوسيلة في ذلك هي استعمال تقنيات التسيير والمتمثلة في مؤشرات التحليل المالي التقليدية والحديثة.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل كمدخل للمفاهيم المتعلقة بالأداء المالي للبنوك التجارية، ثم إبراز اثر المؤشرات المالية وكذلك النماذج التي تتعلق بالأداء المالي للبنوك التجارية، وهذا من خلال التعرض للمباحث التالية:

- **المبحث الأول**: ماهية الأداء المالي للبنوك التجارية.
- **المبحث الثاني**: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.
- **المبحث الثالث**:المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي للبنوك التجارية

إن متابعة الأداء المالي للبنوك يعتبر احد أهم المواضيع التي تشغل بال المسيرين ،كونه يعكس صحة وجاهزية البنوك لتقديم الخدمات المالية لعملائها والمحافظة على استقرارها المالي، وذلك من مبدأ أن البنوك تتعامل مع الغير أي أن سلامتها المالية مهمة بالنسبة للمودعين الذين يمثلوا المصدر الرئيسي لموارد البنك ، وبالنسبة لجميع المتعاملين معه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي للبنوك التجارية

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء البنوك حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف والخطط ،وقبل التطرق إلى المفاهيم الخاصة بالأداء المالي لا بد أن نستعرض مفهوم الأداء.

I-1-تعريف الأداء

اختلف المفكرين في إيجاد مفهوم موحد للأداء، ونذكر منها مايلي:

يعرف الأداء على أنه:"المستوى الذي يحققه الفرد العامل عند قيامه بعمله من حيث كمية وجودة العمل المقدم من طرفه"[1].

كما يعتبر الأداء:" انعكاس لمدى استخدام المنظمة لمواردها المتاحة بكفاءة وفعالية من أجل إشباع رغبات العملاء وتحقيق أهداف المنظمة، وكلما زادت كفاءة وفعالية استخدام هذه الموارد ، كلما تطور أداء المنظمة"[2].

I-2-تعريف الأداء المالي

يعد الأداء المالي أكثر المعايير استخداما في قياس الأداء المصرفي، لذلك تعددت أراء الباحثين و الكتاب في تحديد مفهوم شامل له، ومن ابرز هذه المفاهيم نذكر مايلي:

---

[1] عمار بن عيشي،"**اتجاهات التدريب وتقييم أداء الأفراد**"، الطبعة الأولى،دار أسامة، د ط، الأردن، 2012، ص13.

[2] رضا مصيلحي أحمد إسماعيل،"**تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على مستوى الأداء**"، سلسلة أطروحة دكتوراه، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2016، ص124.

يعبر الأداء المالي للبنك عن أدائه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك، ويتطلب الأداء المالي في البنوك النظر إلى بعدين أساسيين هما:الربحية،والمخاطرة"[1].

كما عرف أيضا:"انه طريقة يتبعها البنك التجاري في قياس توظيف موارده من أجل الحصول على الميزة التنافسية، من خلال أثر هيكل التمويل على الربحية وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية للمصرف"[2].

يعرف على أنه:" استخدام مؤشرات مالية عدة مثل الربحية، السيولة والكفاءة لقياس مدى إنجاز الوضع المالي للبنك التجاري، التي تساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار المالي، كما يعبر الأداء المالي للبنك عن أدائه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة"[3].

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الأداء المالي على أنه: " هو مدى مساهمة البنك في تحقيق أهدافه من خلال التشخيص السليم للقدرة المالية للبنك من أجل التعرف إذا كان لديها القدرة على تحقيق عائد من خلال الكفاءة والفعالية ".

I-3- أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي فيما يلي:

- **معرفة مدى تلبية وسائل الاستثمارلاحتياجات العملاء:** من المهم معرفة مدى صيغة الاستثمار لاحتياجات العملاء فإذا كانت الصيغة تلبي تلك الاحتياجات فعلى المصرف التوسع في تقديمها والعكس صحيح.
- **معرفة مخاطر هذه الصيغة:** لا بد قبل تقديم هذه الصيغة للعملاء من التعرف على مخاطرها وهل هي مخاطر عالية أو متوسطة أو منخفضة.
- **معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات المصرف:** إن من أهمية تقييم أداء الصيغة معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات المصرف وهل تحقق هذه الصيغة عائدا مناسبا أم لا في ضوء مخاطر التطبيق.

---

[1] إبراهيم عبد الحليم عباده،"**مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**"، دار النفائس، الطبعة الاولى، الأردن، 2008، ص161.

[2] الحسين فلاح حسن عداي، مؤيد عبد الرحمان الدوري، "**إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، 2008، ص234.

[3] إبراهيم عبد الحليم عباده، " **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**"، دار النفائس، الطبعة الأولى ،عمان، 2008، ص161.

- **معرفة مشكلات ومعوقات تطبيقها**:فالمصرف يريد التعرف على المشكلات والمعوقات التي تصادفه عند تطبيق هذه الصيغة.
- **معرفة مدى منافستها للصيغ التقليدية**: حيث يهدف المصرف من تقييم أداء وسائل الاستثمار للتعرف على مدى إمكانية مناسبة هذه الصيغة للصيغ التقليدية المقدمة[1].

I –4– العوامل المؤثرة على الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية لعل من أهمها مايلي:

- **العوامل الداخلية**

- حجم السيولة لدى البنك.
- درجة الرفع المالي للبنك.
- تكلفة الحصول على الأموال.
- مدى الكفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة.

- **العوامل الخارجية**

- السياسة المالية والاقتصادية للدولة.
- درجة رضا العملاء عن البنك وخدماته.
- المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- القوانين والتعليمات المفروضة من الجهات الرقابية على البنوك[2].

[1] أمارة محمد يحي عاصي،**"تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية"**،رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، ص177، ص178.

[2]أية عادل محمود عوض:**"أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك"**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 3، جامعة القاهرة، مصر، سنة 2021، ص381،ص382.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي

مهما كان متاحا للبنك موارد مختلفة فلا يمكن استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة جيدة ومتطورة،ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته إلا عن طريق تقييم أدائها من خلال اكتشاف نقاط القوة والضعف والتحري عن أسبابها ، لذا خصصنا هذا المطلب لاستعراض الإطار المفاهيمي لعملية تقييم الأداء المالي.

II-1-تعريف تقييم الأداء المالي

اختلف مفهوم تقييم الأداء المالي بين العديد من الاقتصاديين، وفيما يلي نورد أهم التعاريف التي تناولت هذا المصطلح:

يعرف بأنه:"إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق البنك التجاري للأهداف التي أقيم من أجلها، ومقارنتها بالأهداف الموضوعية، من أجل معرفة نواحي القوة والضعف، وتحديد أسباب ذلك للتأكد من مدى مساهمة الأداء في ضمان بقاء الاستمرارية للبنك"[1].

يقصد بتقييم الأداء المالي تلك العماليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقا، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقا لقياس الأداء الفعلي، وأسلوبا لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط.

هو تحديد كفاءة العمل المصرفي وتحليل وتقييم مستويات أدائه ويفترض أن يوفرتقييم المعلومات الوافية عن نقاط الضعف و القوة خلال فترة زمنية معينة مما يوفر وسيلة كفئة لترشيد الأداء وتقييمه"[2].

يعرف أيضا انه الحكم على مدى فاعلية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفاعلية النشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالبنك (كسياسة السيولة والودائع ....وغيرها) في التأثير على ربحية البنك ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة الأداء المستقبلي في البنك "[3].

---

[1] كاظم جاسم العيساوي،"**الاقتصاد الإداري**"، دار الميسر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان، 2008، ص250.

[2] هناء محمد هلال الحنيطي، وسار سليمان محمد ملاحيم: "**تسعير المرابحة في المصارف الإسلامية**" ، دار النفائس، الطبعة الأولى ،الأردن، 2016،ص291

[3] شعوبي محمد فوزي،والتجاني إلهام: "**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**"، مجلة أبحاث الاقتصادية وإدارية، العدد17، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص33.

عملية تقييم الأداء المالي للبنوك تعكس الوضعية المالية لهذه الأخيرة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، أي تحقيق أكبر عائد ممكن دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة بين المودعين. حيث تبين لنا عملية تقييم الأداء المالي مستوى أداء أو عمل هذه البنوك، ويتم التقييم عن طريق مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح البنوك وتطورها، حيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها"[1].

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن تقييم الأداء المالي هو" تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوم بتوجيهه نحو الأهداف المحددة مسبقا، فهي عملية يجب أن تكون الأهداف فيها محددة مسبقا حتى تقيس الأداء الفعلي للبنوك الحكم عن سلامة المركز المالي للبنك، وتحديد مدى كفاءة البنك وفعاليته في تحقيق ذلك مقارنة مع غيره من البنوك "

II-2-أهمية تقييم الأداء المالي

تحظى عملية تقييم الأداء المالي للبنوك بأهمية بالغة في جوانب عدة يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- يقدم صورة واضحة وشاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه.
- يوضح كفاءة تخصيص الموارد المتاحة واستخدامها.
- يبين قدرة البنك على تنفيذ الأهداف المخططة، وذلك من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها،واكتشاف الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لذلك، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرارية في العمل.
- يساعد في الكشف عن التطور الذي يحققه البنك على مدار عدة سنوات وذلك من خلال كتابة نتائج الأداء الفعلي زمنيا من مدة إلى أخرى، ومكانيا مقارنته بالبنوك الأخرى المماثلة[2].

[1] عزوزة أماني: **"تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية "**، مجلة دراسات إقتصادية،المجلد1، العدد4، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2017، ص84،ص85.

[2] حسنة معاش،**"تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية "**،المجلد 5، العدد1، جامعة فحات عباس سطيف، الجزائر، 2021، ص 57.

II-3-أهداف تقييم الأداء المالي

يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء، التأكد من الأداء الفعلي ويتم وفقا للخطط الموضوعة و المرسومة، إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء البنكي، تتمثل في النقاط التالية:

- التعرف على مواطن القوة لتعزيزها وجوانب الضعف بغرض تشخيص أسبابها وإيجاد الحلول اللازمة لعدم تكرارها وتحسين أداء المصرف مستقبلا.
- متابعة تنفيذ الأهداف بغرض التعرف على مدى تحقيق البنك للأهداف المخططة في الوقت المحدد وبالكميات والقيم المقدرة وضمن الخطة المرسومة.
- بيان مدى كفاءة البنك في استخدام موارده المتاحة وذلك من خلال تحقيق أعلى عائد لأقل تكلفة ممكنة.
- تحديد مسؤوليات الأقسام والفروع المختلفة في البنك، عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه من خلال قياس إنجازات كل قسم أو فرع ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة، الأمر الذي يهيئ الأرضية المناسبة لخلق نوع من المنافسة بين تلك الأقسام أو الفروع وهذا بدوره سيعمل حتما على رفع مستوى الأداء في المصرف[1].

المطلب الثالث: الأبعاد الرئيسية لتقييم الأداء المالي

تسعى البنوك إلى تحقيق المبادلة بين المخاطرة والعائد من العمليات المصرفية ما يؤدي إلى تعظيم العائد وتدنية المخاطر، كما تسعى في أي وقت إلى تحقيق مستويات عالية من العائد ولكن مثل هذه المستويات يجب كذلك أن تقارن بمستويات المخاطرة التي يتحمله البنك مقابل ذلك.

III-1-العائد المصرفي

يعد العائد المصرفي احد أهم المعايير لتحديد ربحية الاستثمار في القطاع المصرفي

[1] كرومي آسية،"**تقييم الأداء البنوك التجارية باستخدام نموذجDUPONT المعدل لعينة من البنوك الجزائرية الخاصة**"،مجلة الابتكار والتسويق، المجلد9، العدد2، جامعة طاهري محمد بشار،الجزائر، 2022،ص34.

III-1-1-مفهوم العائد المصرفي

تعددت التعاريف للعائد المصرفي ومن أبرز هذه التعاريف مايلي:

يعرف العائد على أنه مجموع المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة.

ويعرف أيضا، ما يحصل عليه المستثمر في المستقبل نتيجة تضحيته من الوقت الحالي بأمواله من خلال توظيفها بالعملية الاستثمارية لفترة زمنية محددة، إلا أن حصول المستثمر على العائد المتوقع ليس متأكدا نظرا لما يحيط بالاستثمار من احتمالات وقوع الخسائر، وتغير لسياسات الحكومية وتغير سعر الفائدة، وتقلبات سعر الصرف، وظروف غيبية يعجز العقل البشري عن معرفتها رغم التطور العلمي والتكنولوجي، فتبقى تنبؤات المستثمر معرضة لشئ من عدم اليقين.

ويمكن تعريفه أيضا بأنه المقابل الذي يطمح المستثمر للحصول عليه مستقبلا نظير استثماره لأمواله[1].

III-1-2- عوائد الموجودات المالية

تأخذ عوائد الموجودات المالية ثلاثة أشكال وتتمثل فيما يلي:

- **توزيع الأرباح**: إذا كانت هذه الموجودات تمثل حقوقا من أموال ملكية مثل الأسهم، وحامل السهم شريك في الشركة التي أصدرت هذا السهم، لذلك فهو من مالكيها و حقوقه من حقوق المساهمين.
- **الفوائد**: :إذا كانت الموجودات المالية تمثل أموال اقتراض مثل السندات، فحامل السند مقرض لشركة التي أصدرت ذلك السند وقيمة القرض هي قيمة السند ، فالسند يعطي لحامله الحق في الحصول على الفائدة المتفق عليها مع الشركة المقترضة (التي أصدرت هذه السندات).
- **الأرباح الرأسمالية**: تنتج هذه الأرباح عن إعادة بيع الموجودات المالية، فحامل السهم أو حامل السند إذا استطاع أن يبيعه بمبلغ يزيد على المبلغ الذي اشتراه به يكون الفرق هو الربح الرأسمالي.

[1] سليمان ناصر، ربيعة بن زيد:"**العائد والمخاطرة بين الصكوك الإسلامية والسندات التقليدية**"، المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد والتمويل الاسلامي،قطر،2015،ص12.

III-1-3-المخاطر المصرفية

- **مفهوم المخاطر المصرفية:** تعرف بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع استثمار معين، فالخاصية الخاصة بالخطر هي عدم التأكد الوقتي لحدث محتمل يعرض البنك لخسارة.
- **أنواع المخاطر المصرفية:** لقد حظيت المخاطر المصرفية باهتمام كبير في الأدبيات المختلفة ، فاختلفت تصنيفاتها باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين الذين تناولوا موضوع المخاطر المصرفية، كذلك أن أنواعها تتغير تبعا للتطورات التي يشهدها العمل المصرفي الذي يتعرض إلى أنواع مختلفة من المخاطرة أهمها كتالي:.

- **المخاطر العامة "المخاطر النظامية "Risque Systématique**

وهي المخاطر التي تطرأ على السوق الذي تعمل فيه المصارف، وهي تصيب جميع المصارف العاملة في السوق، وهي ذلك الجزء الذي لا يمكن التخلص منه بالتنويع في المحفظة والتي ترتبط بالتحركات العامة في أسواق الأسهم وبالتالي لا يمكن تجنبها، إن هذه المخاطر لا يمكن تجنبها لأنها تنجم عن التغيرات الاقتصادية العامة مثل التغير في النشاط الاقتصادي العام.

- تنشأ بفعل عوامل مشتركة تشمل النظام الاقتصادي كله.
- تؤثر في المصارف والشركات العامة فهي تصيب كل الاستثمارات.
- يمكن تجنبها بالتنويع ولكن يمكن الحد من شدتها من خلال العائد المتوقع أو الحالات الكساد أو التضخم أو ارتفاع معدلات أسعار الفائدة.

- **المخاطر الخاصة "المخاطر الغير النظامية Risque Non Systématique":**

وتسمى كذلك المصرف لأنها ترتبط بالميزات الخاصة بالمصرف نفسه فالمخاطر الغير النظامية هي المخاطر التي يمكن تفاديها بالتنويع، وتخص مصرف أو منشأة اومنظمة دون أخرى فهي مخاطر خاصة، وتمتاز المخاطر الغير النظامية الأتية:

- تنشأ عن عوامل خاصة بالمصرف أو الشركة ويقتصر تأثيرها على المصرف أو الشركة ذاتها.
- يمكن إزالة هذا النوع من المخاطر الغير النظامية من خلال التنويع.

III-1-4-مؤشرات قياس العائد والمخاطرة المصرفية.

يمكن توضيح أهم المؤشرات المستخدمة في قياس العائد والمخاطرة كما يلي:

- **مؤشرات قياس العائد:** من المعروف أن الهدف الرئيسي للمصارف التجارية هو تعظيم ثروة الملاك، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة، من بينها قدرة المصارف على تحقيق الأرباح، وعادة ما تقاس قدرة المصرف على مجموعة من المؤشرات التي تبين لنا مقدار العائد (الربح) المتحقق للمصرف، والمؤشرات هذه توصف بأنها مؤشرات الربحية، وتعكس هذه المؤشرات الأداء الكلي للمصرف ومدى قدرته على توليد العوائد التي تشكل دورا مهما وحيويا في ديمومة المصارف التجارية وبقائها، لاسيما أن المصرف تعمل على تدعيم رأسمالها من خلال تخصيص جزء من عوائدها بوصفها احتياطات لرأس المال وفق ماتحدده التعليمات الصادرة من البنك المركزي بهذا الخصوص تعد الأرباح من أهم عوامل جذب المتعاملين مع المصارف وزيادة ثقتهم بها.
- **مؤشرات قياس المخاطرة المصرفية:** هناك مجموعة من المؤشرات لقياس المخاطر المصرفية منها المؤشرات الخاصة بالمخاطر الائتمانية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الصرف وهي كتالي:

النقد و الأرصدة المملوكة لدى المصارف/ إجمالي الموجودات *

يعد هذا المؤشر واحد من المعايير المستخدمة لقياس مخاطر السيولة في المصارف إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطر على إعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف إلتزاماتها لمختلفة.

الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات *

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها التزاماته المختلفة.

التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات * 100

يعد هذا المؤشر واحدا من المعايير المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادتها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.

الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة *

يقيس هذا المؤشر سعر الفائدة في المصارف فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد كان عائد المصرف أعلى إذا ارتفعت أسعار الفائدة والعكس صحيح.[1]

[1] بشير دريدي: **"قياس اثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2018، ص 143،ص147.

المبحث الثاني: المؤشرات التقليدية لقياس النسب المالية للأداء المالي في البنوك التجارية

تستخدم البنوك التجارية مجموعة متنوعة من المؤشرات التقليدية لقياس النسب المالية وتقييم الأداء المالي،حيث تهدف هذه المؤشرات إلى تقديم صورة شاملة عن صحة وأداء البنك وتقييم قدرته على تحقيق الربح وتلبية التزاماته المالية.

المطلب الأول: مؤشر الربحية

تعتبر الربحية من الأهداف الأساسية التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها كونها الركيزة الأساسية والحافز الأكبر الذي يدفعها للاستمرار والتطور والعمل على التوسع.

I-1-تعريف الربحية

تعددت التعاريف المتعلقة بالربحية ،و من ابرز هذه التعاريف ما يلي:

يمكن تعريف الربحية بأنها:تعبر عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشاة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفا للمنشاة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية[1].

هي المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق البنكية[2].

الربحية هي العائد الذي يحصل عليه المستثمرون نتيجة لاستثمار أموالهم في مشاريع مختلفة، بحيث تقوم البنوك باستثمار أموالهم بطرق وأساليب متعددة من خلال الموائمة بين القدرة على تحقيق أعلى الأرباح والسيطرة والتحكم في المخاطر التي تحيط باستثمارات البنك.[3]

---

[1] مقيمح صبري:" **محددات الربحية في البنوك التجارية**"، مجلة الحقيقة،العدد31،جامعة 20 اوت 1955،سكيكدة،ص382.

[2] لعراف زاهية، قريدمصطفى:"**قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،المجلد 06، العدد01،جامعة المسيلة، الجزائر،2020،ص492.

[3] عبد الله القريشي، علي حسين المقدشي:" **استخدام الشبكة العصبية الاصطناعية في تحليل اثر إدارة المخاطر المصرفية**"،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد06، العدد04، جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي، ديسمبر2019،ص13.

I-2-مؤشرات قياس الربحية في البنوك التجارية

I-2-1- معدل العائد على الأصول (Return On Assets):

تعرف بمعدل العائد على الأصول، تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى ربحية المؤسسة بالنسبة لمجموع أصولها، وتقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح، أي هي نسبة ما أستخدم من أصول للحصول على النتيجة، بالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية، وتحسب من خلال العلاقة التالية:[1]

العائد على الأصول ROA = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

I-2-2- معدل منفعة الأصول (AssetsUtility):

يعكس هذا المؤشر مدى تحقيق الأصول للربح أو للإيراد، لذا كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على جودة الأصول، ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة الموالية: [2]

$$AU = \frac{\text{TR}}{\text{TA}} \times 100$$

حيث أن :

TR: تمثل إجمالي الإيرادات

TA:تمثل إجمالي الأصول

[1] أمال لعقون،**دور مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في دعم الإستراتيجية المالية للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022، ص15.

[2] عبد اللطيف أولاد حيمودةوآخرون،**قياس الأداء المصرفي في البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد12، جامعة غرداية، الجزائر، ص29.

I-2-3- معدل هامش الربح(Profit Margin):

يسمى هذا المؤشر أيضا مؤشر كفاءة إدارة التكاليف، حيث يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة البنك في إدارة والتحكم في تكاليفه سواء الخاصة بمرحلة الاستغلال أو خارجه، لذا فكل بنك لا يتحكم في تكاليفه تكون PM منخفضة، ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$PM = \frac{\mathrm{P}}{\mathrm{TR}} \times 100$$

حيث أن:

P: تمثل صافي الدخل

TR: تمثل إجمالي الإيرادات

I-2-4- معدل الرفع المالي (EquityMultiple):

يقيس هذا المؤشر النسبة بين الأموال الذاتية و الأموال الخارجية في البنك، أو بصيغة أخرى كم مرة تفوق لأصول حجم الحقوق الملكية، ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة الموالية:

$$EM = \frac{\mathrm{TA}}{\mathrm{Equity}} \times 100$$

حيث أن:

TA:تمثل إجمالي الأصول

Equity : تمثل حقوق الملكية

I-2-5- معدل العائد على حقوق الملكية(Return On Equity):

يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية والمخاطرة انطلاقا من اعتماده على القوائم المالية، وبالاعتماد على مؤشرات العائد والمخاطرة ، حيث يتم قياس ربحية المصرف من خلال العائد على حقوق الملكية إذ يعد من أكثر المقاييس أهمية

لأنه يتأثر بأداء المصرف حيث يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية وكلما أرتفع هذا العائد كان الأمر أفضل لأن هذا يعني أن المصرف يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.[1]

العائد على حقوق الملكية ROE =صافي الربح / حقوق الملكية

ويرتبط معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بالعائد على الأصول(ROA) من خلال مضاعف حقوق الملكية (EM)حيث أن الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسومة على إجمالي حقوق الملكية كما يلي:[2]

العائد على حقوق الملكية = (صافي الدخل / إجمالي الأصول)* (إجمالي الأصول / إجمالي

أي ROA * EM = ROE

إذن العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول * الرفع المالي

ويمكن إيجاز مؤشرات الربحية من خلال الجدول التالي:

[1] فايزة حسن مسجت، **"تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية "**، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2018، ص11.

[2] طارق عبد العال حماد، **"تقييم أداء البنوك التجارية –تحليل العائد والمخاطرة–"**، الدار الجامعية بالإسكندرية،2012، ص82.

الجدول رقم(2-1): مؤشرات الربحية

المؤشرات	النسب	الكفاءة
العائد على حقوق الملكية **ROE**	النتيجة الصافية/إجمالي حقوق الملكية	**كفاءة الأرباح**
العائد على الأصول **ROA**	النتيجة الصافية /إجمالي الأصول	
معدل منفعة الأصول **AU**	إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول	
الرفع المالي **EM**	إجمالي الأصول / حقوق الملكية	
هامش الربح **PM**	النتيجة الصافية/ إجمالي الإيرادات	**كفاءة التكاليف**

المصدر: عبد اللطيف طبي، **التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة**،مذكرةماجستير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2009،ص281.

ويمكن توضيح نموذج العائد على حقوق الملكية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2-1): نموذج العائد على حقوق الملكية

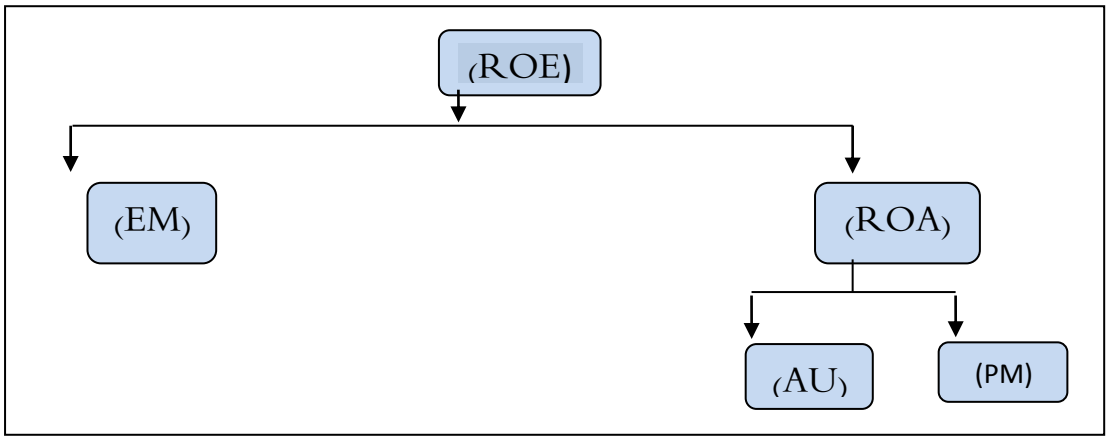

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا على: لعراف زاهية، وفرحات عباس، **"تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة"**،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، -العدد الاقتصادي-34 (1)،جامعة زيان عاشور،الجلفة،ص351.

المطلب الثاني: مؤشر السيولة

تعد السيولة عنصرا حاسما لاستدامة عمليات البنك ونجاحه في القطاع المصرفي،باعتبارها لا تعني فقط تحويل الأصل إلى نقد وإنما تحويله إلى نقد دون أية خسارة،حيث تؤثر بشكل كبير على ثقة العملاء والمستثمرين في البنك وعلى استقرار النظام المصرفي ،باعتبارها تعكس القدرة الفعلية للبنك على تحويل الأصول إلى نقد بسرعة وبتكلفة منخفضة في حالة الحاجة،و على تلبية الاحتياجات النقدية الفورية لعملائه بسهولة وفعالية.

II-1-تعريف مؤشر السيولة

تعددت التعريفات لمؤشر السيولة ومن أبرزها مايلي:

يقصد به قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع،كما تسمح نسبة السيولة بمراقبة قدرة البنك على سداد ودائعه المستحقة على المدى القصير جدا(عادة على الأكثر شهر واحد) [1].

يمثل مؤشر السيولة قدرة المصرف على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة او تقديم التسهيلات اللازمة لهم والمتمثلة في النقد السائل في الأوقات التي يختارها العملاء[2].

II-2-نسب السيولة:

II-2-1-نسبة الرصيد النقدي:

تعكس هذه النسبة قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع الجارية التوفير ولأجل، وتحسب من خلال قسمة النقدية على إجمالي الودائع[3]،أو تحسب من خلال المعادلة التالية:[4]

---

[1] قروش عيسى وآخرون:"**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،المجلد01،العدد 01، 2021،ص35.

[2] بلال نوري سعيد الكروي:" **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة**"،المجلة العراقية للعلوم الإدارية،العدد الرابع والعشرون،2022،ص06.

[3] قروش عيسى وآخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

[4] سليمان بن بوزيد:"**استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المالي**"، رسالة دكتوراه، علوم اقتصادية،جامعة محمد بو ضياف ،المسيلة،2017، ص110،ص111،ص112،ص113.

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{(\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي} + \text{النقدية لدى البنك})}{(\text{الالتزامات الاخرى} + \text{الودائع بالعملة المحلية})}$$

II-2-2- نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة قدر ة البنك الفورية على تلبية سحوبات المدعين في أي وقت وبأي حجم من ودائعهم، تأتي أهمية هذه النسبة بانها تربط بين النقد المتاح في البنك وبين الودائع تحت الطلبالتي تخضع للسحب الفوري من قبل مودعيها وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{(\text{اصول شبه نقدية} + \text{ارصدة نقدية})}{\text{الودائع تحت الطلب}}$$

II-2- 3- نسبة السيولة العادية:

تعني النسبة العادية قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، والتواؤم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة، لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء، واستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة، ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء، ومراقبة العمليات والإيداع للتعرف على أسلوب استخدام القرض، وإمكانيات السداد وتحسب هذه النسبة كمايلي:

$$\text{نسبة السيولة العادية} = \frac{(\text{اصول شبه نقدية} + \text{ارصدة نقدية})}{\text{اجمالي الودائع}}$$

II-2-4-نسبة السيولة التجارية:

تبين هذه النسبة قدرة البنك على تسديد التزاماته من أصوله السائلة بحيث إجمالي الالتزامات هي إجمالي الودائع، الأرصدة الدائنة، أرصدة البنوك الأخرى لدى البنك، الحوالات الواردة،القروض من البنوك التجارية والبنك المركزي، وأي ضمانات أخرى من ضمنها التامين، وتحسب هذه النسبة كمايلي:

$$\text{نسبة السيولة التجارية} = \frac{\text{الاصول السائلة}}{\text{اجمالي الالتزامات}}$$

II-2-5- نسبة السيولة القانونية:

تستخدم نسبة السيولة القانونية أو الاحتياطي القانوني ضمن قواعد الرقابة على البنوك من البنك المركزي من خلال تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية، ويتكون البسط أي رأس المال من أرصدة النقدية في الخزينة، الرصيد الحر لدى البنك المركزي، صافي الودائع لدى البنوك الأخرى، وعملات أجنبية تحت التحصيل، اذونات الخزينة وأوراق حكومية مضمونة وأوراق تجارية مخصومة والأرصدة من ذهب، أما المقام وهو إجمالي التزامات البنك ويتكون من إجمالي ودائع العملاء، القروض والشيكات وسحوبات وحوالات برسم الدفع، ويمكن تلخيص نسبة السيولة القانونية فيما يلي:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{راس مال البنك}}{\text{اجمالي التزامات البنك}} \quad (1)$$

المطلب الثالث: مؤشر النشاط

يعتبر النشاط من العوامل الرئيسية التي تحدد أداء وربحية البنك،حيث يشير إلى نطاق وتنوع الأعمال التجارية التي يقوم بها من خلال تقديمه خدمات وقروض وتسهيلات سواء كان للعملاء او الشركات.

III-1-تعريف مؤشر النشاط:

تعددت التعاريف لمؤشر النشاط ومن ابرز هذه التعاريف ما يلي:

يستخدم هذا المؤشر لتقييم مدى نجاح إدارة البنك في إدارة الأصول والخصوم، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للبنك في اقتناء الأصول ومن ثم قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول[2].

---

[1] سليمان بن بوزيد،**مرجع سبق ذكره**، ص111،ص112،ص113.

[2] امينة بن جدو، مسعود ميهوب:" **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب لمالية**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد04، العدد 02، ديسمبر 2020، ص237.

كما تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استخدام الأموال المتاحة لديها في تحقيق عوائد عليها، فهي تقيس أداء البنك من حيث استخدامه للأموال المتاحة والعوائد المحققة على الاستثمارات في شتى المجالات.[1]

III-2-نسب النشاط:

III-2-1-نسبة التوظيف: تعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المتحصل عليها من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وان ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة البنك في تلبية القروض الجديدة، إلا انه في ذات الوقت تدل على انخفاض قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية بتطبيق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض و السلفات}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

III-2-2-نسبة الاستثمارات على الودائع: تقيس هذه النسبة مدى استخدام البنك للودائع من اجل منح التسهيلات الائتمانية، وتحسب هذه النسبة كما يلي:[2]

$$\text{نسبة الاستثمارات على الودائع} = \frac{\text{مجموع التسهيلات الائتمانية}}{\text{الودائع}}$$

III-2-3-معدل إقراض الأموال المتاحة: تقيس هذه النسبة مقدار الأموال التي وظفت في التسهيلات الائتمانية من المصادر المختلفة، الودائع ورأس المال والاحتياطات والمصادر الأخرى، وتحسب هذه النسبة كمايلي:

$$\text{معدل إقراضالأموال المتاحة} = \frac{\text{مجموع التسهيلات الائتمانية}}{\text{الودائع وحقوق الملكية}}$$

[1] أمينة بن جدو ، مسعود ميهوب:"**تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية**"،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد08، العدد02، جوان 2021، ص581,

[2] سليمان بن بوزيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 114.

III-2-4-نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال: تقيس هذه النسبة مقدار ما وظفت في الاستثمارات والقروض من مجموع المصادر، وتحسب هذه النسبة كما يلي:[1]

$$\text{نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال} = \frac{\text{مجموع التسهيلات الائتمانية والاستثمارية}}{\text{مجموع مصادر الاموال}}$$

المطلب الرابع: مؤشر المديونية

تعتبر البنوك من الكيانات التي تحتاج إلى تمويل كبير لتقديم القروض والخدمات المصرفية وتلبية احتياجات العملاء،لذلك قد تلجا البنوك إلى الديون من اجل توسيع أعمالها وزيادة نطاق خدماتها المصرفية،ومن المهم أن يتعامل البنك معها بحذر من اجل الحفاظ على استقراره المالي وقدرته على تلبية التزاماته المستقبلية.

IV-1-تعريف مؤشر المديونية

من ابرز التعاريف لمؤشر المديونية مايلي:

يعرف مؤشر المديونية بأنه يستخدم لتقييم مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل، كما يقيس أيضا مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في البنك وذلك بالموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي، ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي.[2]

يقيس مؤشر المديونية المخاطر المالية والرافعة المالية، فكلما ارتفعت النسب الخاصة به زادت المخاطر.[3]

IV-2-نسب المديونية

IV-2-1- نسبة الرافعة المالية: يعطي هذا المعدل مؤشرا للمدى الذي وصل إليه العميل مقدم طلب الائتمان في تمويل أصوله من أموال الاقتراض(أموال الغير).ويحسب كمايلي:

---

[1] سليمان بن بوزيد، **مرجع سابق ذكره**،ص114.

[2] امينة بن جدو، مسعود ميهوب،**تقييم كفاءة وفعالية البنوك التجارية باستخدام النسب المالية**، مرجع سبق ذكره، ص582.

[3] امينة بن جدو، مسعود ميهوب، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية** ، مرجع سبق ذكره، ص237.

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

IV-2-2- معدل تغطية الفوائد: تقيس قدرة البنك على الالتزام بتسديد الفوائد المترتبة عليه نتيجة اعتماده على الاقتراض، وكلما زادت هذه النسبة كلما قلت مخاطر البنك تجاه هذه الديون.

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة}}{\text{الفوائد المدينة}}$$

IV-2-3- نسبة القروض إلى حقوق الملكية: يتم استخدام إجمالي القروض في هذه النسبة على أساسأنهاالأكثر سيولة في أصول البنك، ويتم قسمته على إجمالي الودائع كبديل عن الالتزامات، وارتفاع هذه النسبة يدل على السيولة المنخفضة بهذا البنك.

$$\text{نسبة القروض إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{حقوق الملكية}}$$

IV-2-4- نسبة الديون على حق الملكية: تشير هذه النسبة إلى نسبة الأسهم والديون التي يستخدمها البنك لتمويل أصوله.

$$\text{نسبة الديون عللا حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{اجمالي حق الملكية}}$$

IV-2-5- نسبة الديون إلى الأصول: تبين مدى مساهمة الالتزامات في تمويل امتلاك الأصول،ومؤشر الارتفاع هنا يبين المساهمة العالية للالتزامات طويلة الأجل في تمويل الأصول وهو مؤشر مقلق لأصحاب القروض والمستثمرين.

$$\text{نسبة الديون الى الاصول} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

المبحث الثالث: المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي في البنوك التجاري

تكتسي عملية تقييم الأداء أهمية بالغة في الوقت الحاضر لما لها من دور كبير ومحوري في تحديد كفاءة المؤسسة والوقوف على مدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط، لا يتأتى هذا إلا من خلال دراسة كافة القيم بواسطة المؤشرات المالية سواء كانت تقليدية أو حديثة، وقد ظهرت المؤشرات الحديثة نتيجة للانتقادات التي وجهت للمؤشرات التقليدية حيث أثبتت الدراسات والبحوث فعاليتها في تحديد الربح الحقيقي وقياس مدى قدرة البنوك على الاستمرار والتوسع وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى ابرز هذه المؤشرات.

المطلب الأول: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

تعتبر القيمة الاقتصادية من النماذج الحديثة في مجال تقييم الأداء المالي في البنوك، والتي تعد المكملة لمفهوم الربح المتبقي، وقياس مدى قدرة البنك على تحقيق النمو .

I-1- القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added)

I-1-1- تعريف القيمة الاقتصادية المضافة

تعددت مفاهيم القيمة المضافة ومن أبرزها مايلي:

مؤشر لقياس الأداء وفي نفس الوقت طريقة للتسيير، ويتم وفق هذا المؤشر ربط المسيرين بالمؤسسة وتحسيسهم بها وفق منطق النتائج من خلال العلاقة التي تربط النتائج بالأموال من جهة، ووفق تكلفة رأس المال التي تمثل التعويض الذي يحصل عليه أصحاب الأموال .[1]

تعرف بأنها الربح أو الخسارة الذي يتبقى بعد طرح ثمن تكلفة جميع انواع راس المال المستعمل[2].

---

[1] خالد سيف الإسلام بوخلخال، علال بن ثابت، **قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة**،مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد12،العدد01، 2021،ص147.

[2] جورج ناصر شواقفة،**القيمة الاقتصادية المضافة كوسيلة لتقييم الكفاءة المالية في البنوك التجارية**،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد06،العدد2021،01،ص494.

يمكن تعريف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها "عبارة عن صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب وبعد التعديلات مخصوما منه تكلفة التمويل الكلي لفترة زمنية معينة. في ضوء هذا المؤشر فإن الاستثمارات التي تحقق القيمة الاقتصاديةالمضافة EVA موجبة القيمة لها الأفضلية على البدائل التي لا تحقق قيمة اقتصادية مضافة موجبة".

ويمكن توضيح نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA بالمعادلات التالية:

$$EVA = NOPAT - IC\ (WACC)$$

حيث أن:

EVA:القيمة الاقتصادية المضافة

NOPAT : صافي الربح من العمليات قبل الفوائد والضرائب

IC: رأس المال المستثمر

WACC : التكلفة المرجحة لرأس المال

أيضا يمكن التعبير **عنEVA** عن طريق المعادلة التالية:

$$EVA = (ROIC - WACC) * IC$$

ROIC:معدل العائد على رأس المال المستثمر

WACC : التكلفة المرجحة لرأس المال

IC: رأس المال المستثمر[1]

I-1-2- أهمية القيمة الاقتصادية المضافة

- يشكل إضافة جديدة في مجال تقييم الأداء خصوصا بعد القصور الذي أظهرته المبادئ المحاسبية المتعارف عليها سابق

[1] محمد أحمد الحوراني، "**القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المالية كمعيار لتقييم الأداء المالي** "، رسالة الحصول على درجة الماجستير، مالية وإدارة المخاطر،جامعة العلوم التطبيقية الخاصة عمادة البحث العلمي والدارسات العليا،الأردن،2018، 22-23.

- يعتبر أداة متكاملة نوعا ما لقياس الأداء سواء الداخلي أو الخارجي وبالتالي إمكانية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية وتقييمها فيما بعد.
- يمكن من خلال هذا المعيار دعم نظم الحوافز ، التعويضات باعتباره أداة جيدة لقياس الأداء.
- يمكن من خلال هذا المعيار القيام بعملية المفاضلة بين البدائل والفرص الاستثمارية المتاحة أو المتوقعة[1].

I-1-3- مزايا استخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

- القيمة الاقتصادية المضافة تعتبر من أكثر المقاييس المالية قدرة على التعبير عن الربح الاقتصادي لمنشآت الأعمال وأكثرها ارتباطا بتحقيق الثروة للملاك خلال الفترات المختلفة.
- تعمل القيمة الاقتصادية المضافة على زيادة ثروة الملاك من خلال تحفيز الإدارة على اتخاذ القرارات[2].

المطلب الثاني: نموذج القيمة السوقية المضافة

يعتبر نموذج القيمة السوقية المضافة مقياس جوهري، يستخدم لقياس أداء البنوك وتمكين المستثمرين من تقييم العوائد على الاستثمارات.

II-1-تعريف القيمة السوقية المضافةMarket Value Added

يمكن تعريف القيمة السوقية المضافة على أنها:

هي الفرق بين القيمة الاقتصادية والقيمة الإجمالية للأموال المستثمرة، تحسب لمجموع من السنوات وهي تمثل سلسلة تاريخية لمجموعة القيم الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة، حيث إذا كانت القيمة السوقية المضافة ايجابية فقد أضاف البنك قيمة مضافة وإذا كانت سالبة سيؤدي ذلك لانخفاض قيمته[3].

---

[1] دحدوح نجيب:" **اثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجاريةالجزائرية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2022،ص135،ص136.

[2] رامي أبو وادي، **نهيل سقف الحيط،القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية**،مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإسلامية،المجلد30، العدد12،الجامعة الأردنية، الأردن،2016،ص2505،2504 .

[3] خميسي قايد، **قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية النشطة في الجزائر باستخدام مؤشر القيمة السوقية المضافة**،مجلة معارف،المجلد16، العدد02،ص393.

القيمة السوقية المضافة**MVA** تمثل الفرق بين القيم السوقية ورأس المال المستثمر بها من قبل الملاك والمقرضين، وبهذه الصورة التحليلية فإن القيمة السوقية المضافة – وفق وجهة نظر الشركة المسوقة – تعد معيارا فائقا وشاملا في قياس وخلق الثروة كما أنها المقياس للفاعلية التشغيلية في شركات الأعمال وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح الشركة وفاعليتها[1].

يمكن توضيح القيمة السوقية بالمعادلات التالية:[2]

$$MVA = \sum_{t=1}^{n} \frac{\text{EVA}}{(1+\text{WACC})t}$$

أو

MVA= القيمة السوقية (Market Value)– مجموع الأصول (Total

MVA = القيمة الحالية لمجموع قيم EVA المستقبلية

II–2– العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة

تتأثر القيمة السوقية المضافة MVA بعدد من العوامل الرئيسية بعضها يؤثر بالزيادة والأخر بالنقصان، ومن هذه العوامل :

II–2–1 – معدل النمو Growth Rate

ويقصد بها العلاقة بين النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر في المنشأة، فيجب أن يكون هناك نموا في الإيرادات وصافي الأرباح التشغيلية تفوق كلفة رأس المال المستثمر لكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي،**الإدارة المالية المتقدمة**،دار الوراق، الأردن، 2004،ص 261.

[2] بريكة السعيد، ومسعي سمير، **تقييم المنشأة الاقتصادية مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA**، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الاقتصاد والتسيير، ص19.

II-2-2- كثافة رأس المال المستثمر Invested Capital Intensity

ويقصد بكثافة رأس المال المستثمر، مقدار رأس مال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات، أي كلما قل رأس المال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات كلما زادت القيمة السوقية المضافة نظرا لانخفاض كلفة رأس المال.

II-2-3- قيمة هامش الربح Value of Profit Margin

يقصد بهذه القيمة الحد الأدنى من هامش الربح اللازم لتحقيق وزيادة قيمة حقوق المساهمين أي أنه كلما قل الحد الأدنى لهامش الربح اللازم لتحقيق زيادة في قيمة حقوق الملكية كلما زادت القيمة السوقية المضافة.[1]

المطلب الثالث: نموذج التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

يعتمد في تقييم الأداء المالي للبنوك على استعمال مؤشرات مالية لقياس كفاءتها ومدى تحقيقها لأهدافها، وفي هذا المطلب نموذج يتم من خلاله ترتيب البنوك من حيث الأداء بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية، وهو نموذج CAMELS.

حيث مر هذا المعيار بعدة مراحل قبل أن يصبح بهذا الشكل يمكن تلخيصها كالآتي:

III-1- نموذج CAEL

يعتبر أداة للرقابة المصرفية ويعتمد على تحليل المراجع الربع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي،ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ربع سنوي لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الخمسة المكونة لمعيار CAMEL هي: كفايةرأس المال، جودة المنتوجات، الربحية والسيولة[2].

III-2- نموذج CAMEL:

هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج

---

[1] حمزة محمود الزبيدي:" **الادارة المالية المتقدمة**"، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان،2008،ص180

[2] مالك الرشيد احمد:" **مقارنة بين معيار CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**"، مجلة المصرفي،العدد35،2005، ص5.

معيار**CAMEL**أكثر من معيار **CAEL**والاعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف، [1]

ويأخذ النموذج في الحسبان خمسة عناصر رئيسية هي : كفاية رأس المال، وجود الأصول،والإدارة،والربحية والسيولة[2].

III-3- نموذج CAMELS:

تم تطوير نموذج CAMELSبإدخال العنصر السادس عليه وهو الحساسية لمخاطر السوق وبالتالي جعل النموذج أكثر كفاءة لخدمة عملية التقييم والوقوف على الأداء المصرفي باستنباط نموذج يساعد المصارف على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة الأداء لفروعها الداخلية بدلا من الاعتماد فقط على الربحية[3].

III-3-1- تعريف نموذج CAMELS

تعددت المفاهيم لهذا النموذج ومن أبرزها ما يلي:

- هو أسلوب من الأساليب الفعالة لتقييم أداء المصارف، وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها، ومن ثم تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها، والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء المصارف مما يعزز من قدرات السلطة الرقابية عليها[4].
- انه مجموعة من المؤشرات يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، حيث يعتبر احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، وعملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائجه والاعتماد عليه في اتخاذ القرارات[5].

---

[1] عمر علي كامل الدوري:" **تقييم الأداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي، المكتبة الوطنية**"، الطبعة الأولى، بغداد،2013، ص105.

[2] بسام اسعد:"**تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفيCAMELS**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العموم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد01، جامعة تشرين، سورية،2018،ص291

[3]بسام اسعد، المرجع نفسه، ص291.

[4] علي عبد الحفيظ الزواوي، إيمان عمر السريتي:"**اثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية**"، مجلة دراسة الاقتصاد والأعمال، المجلد06، العدد01، جامعة مصراتة، ليبيا، 2017،ص62.

[5] Yakobrubayah, camel rating approach to assess the insuranceoperatorfinancialstregth, jurnalekonomi, malaysia,46,2012,p :05.

- يعد نموذج **CAMELS** نظام رقابي لتقييم اداء البنوك من خلال مؤشرات وضعتها السلطات الرقابية والتي يمكن من خلالها قياس حقيقة الموقف المالي للبنك ومعرفة مستوى ادائه[1].

III-3-2-مكونات نموذج CAMELS :

يعتمد هذا المعيار على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية (المصارف) ويشمل: كفاية رأس المال- جودة الأصول - الربحية—السيولة- سلامة الإدارة- الحساسية لمخاطر السوق، وهي كمايلي:

III-3-2-1-كفاية رأس المال CAPITAL ADEQUACY

تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فان كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر أو يؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى الربحية ومن ثم نموها،ولقد اكتسب هذا المؤشر أهمية كبرى في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي نظرا لما يتيحه من نتائج قيمة للسلطات الرقابية للوقوف على حقيقة الموقف المالي

للمنظمة ومدى سلامتها، كما يعد مؤشر لقياس المخاطر المحتملة في البنوك التجارية مما يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات اللازمة وضبط القواعد الاحترازية المطبقة[2].

كما يحدد صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية والخسائر غير المتوقعة التي تنشا في المستقبل[3].

يتم تصنيف كفاية رأس المال إلى درجات على النحو التالي:

- إذا كانت النسبة تفوق أوتساوي 10% فالبنك في حالة قوية وهو مصنف في الدرجة 1.
- إذا كانت النسبة تفوق أوتساوي 08% فالبنك في حالة جيدة وهو مصنف في الدرجة 2.
- إذا كانت النسبة أقل من 08% فالبنك في حالة مقبولة وهو مصنف في الدرجة 3.

---

[1] كرومي اسيا:"**تقييم اداء البنوك التجارية باستعمال نموذج CAMLES، مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي**،المجلد الثامن،العدد01، افؤيل 2022،ص171،ص172.

[2] بن سليم محسن، **مرجع سبق ذكره**،ص45،ص46،ص47.

[3] ودان بو عبد الله، شوشة يمينة:"**اثر تطبيق نظام التقييم البنكيCAMLES في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية**"، مجلة الباحث الاقتصادي،العدد الثامن، 2014،ص95.

- إذا كانت النسبة أقل من 06% فالبنك في حالة ضعيفة وهو مصنف في الدرجة 4.
- إذا كانت النسبة أقل أوتساوي 02% فالبنك في حالة حرجة وهو مصنف في الدرجة 5 [1].

III-3-2-2- جودة الأصول (الموجودات) ASSET QUALITY

يقصد بجودة الأصول وهي العمليات التي يمارسها البنك كدائن ، وأول ما يلاح على هذه الأصول هو تفاوتها تفاوتا كبيرا فيما بينها سواء أكان ذلك من حيث السيولة اي سهولة التحويل إلى نقود، أم من حيث الأرباح أي المقدرة على تحقيق الإيراد[2].

كما يتم تحليل جودة الأصول من خلال نوعية المحفظة الأوراق المالية والتي تقاس من خلال مؤشرين هما المحفظة ذات المخاطر وسياسة التخلي عن الديون، وكذلك نظام ترتيب محفظة الأوراق المالية والذي يتضمن تحليل الميزانية وتقييم سياسة البنك في تقييم مستوى مخاطر المحفظة، وأخيرا الأصول الثابتة حيث تبين جودة الأصول مستوى مخاطر القروض والاستثمارات والأصول الثابتة وكذلك العمليات خارج الميزانية[3].

ويتم تصنيف جودة الأصول وفقا لدرجات تحددها نسب مئوية محددة والتي يمكن توضيحها كالتالي :

- إذا كانت نسبة جودة الأصول أقل من 05% فالبنك في الدرجة رقم 1 وجودة أصوله قوية.
- إذا كانت نسبة جودة الأصول تتراوح بين 05 و15% فالبنك في الدرجة رقم 2 وجودة أصولهجيدة.
- إذا كانت نسبة جودة الأصول تتراوح بين 15 و35% فالبنك في الدرجة رقم 3 وجودة أصولهمقبولة.
- إذا كانت نسبة جودة الأصول تتراوح بين 35 و60% فالبنك في الدرجة رقم 4 وجودة أصولهضعيفة.
- إذا كانت نسبة جودة الأصول تفوق 60% فالبنك في الدرجة رقم 5 وجودة أصوله حرجة[4].

---

[1] مقاتل حمزة،بونيهي مريم،**تقييم أداء البنوك الإسلامية مقارنة بأداء البنوك التقليدية باستخدام نموذج CAMLES**،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية،المجلد06، العدد 01، 2021،ص188.

[2] بختي عمارية،**تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار CAMLES**،مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي،العدد02، 2018،ص90.

[3] شوقي بورقبة، **طريقة CAMLE في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، مجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد01، 2011، ص150.

[4] مقاتل حمزة، بونيهي مريم، **نفس المرجع**،ص188.

III-3-2-3-كفاءة الإدارة

يعكس هذا البند مدى قدرة إدارة المصرف على القيام بالدور المنوط بها لتحديد قياس مراقبة وضبط المخاطر من أجل ضمان أن المصرف يمارس نشاطاته بشكل آمن وسليم ويتماشى مع الأنظمة والقوانين،[1]كما يلعب دورا هاما في تحديد أداء البنك وهو شرط مسبق لنمو ونجاح أي مؤسسة مصرفية ويمكن أن يؤدي ممارسة الإدارة الجيدة إلى ربح ثابت، وبناء على العمل الذي قام به يجب أن تظهر ممارسة الإدارة درجة عالية من النزاهة والكفاءة المهنية وجودة الخدمة كما تشير إلى الالتزام بالمعايير المحددة والقدرة على مواجهة البيئة المتغيرة وتقاس باستخدام نسبة تكاليف التشغيل الى إجمالي الأصول[2].

حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساسا في: الحوكمة، الموارد البشرية، الإجراءات، المراقبة، التدقيق ونظام المعلومات،والتخطيط الاستراتيجي وبالتالي يتم تقييم سلامة إدارة البنك م خلال المعايير التالية:

- الحوكمة: حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.
- الموارد البشرية: ويشمل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين.
- عملية المراقبة والتدقيق: حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.
- نظام المعلومات: والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.
- التخطيط الاستراتيجي: والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل[3].

---

[1] نجوى فيلالي، **تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع402**، مجلة الإنسانية الاجتماعية، المجلد06، العدد 20، ديسمبر2022،ص58.

[2] فاطمة بن شنة،**العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMLES**، مجلة الباحث،العدد2018،01، ص539.

[3] شوقي بورقبة، **مرجع سبق ذكره**، ص150،ص151.

ويتم تصنيف سلامة الادارة وفقا لدرجات من 1 إلى 5 كالتالي:

- **الدرجة1**: وهي تدل على الحالة القوية لسلامة الإدارة، تتحقق حين تقل نسبة إجمالي النفقات إلى إجمالي الأصول أوتساوي 25%.
- **الدرجة 2**: وهي تدل على الحالة الجيدة لسلامة الإدارة، تتحقق حين تتراوح نسبة إجمالي النفقات إلى إجمالي الأصول بين 26 و30%.
- **الدرجة3**: وهي تدل على الحالة المقبولة لسلامة الإدارة، تتحقق حين تتراوح نسبة إجمالي النفقات إلى إجمالي الأصول بين 31 و38%.
- **الدرجة 4**: وهي تدل على الحالة الضعيفة لسلامة الإدارة، تتحقق حين تتراوح نسبة إجمالي النفقات إلى إجمالي الأصول بين 39 و45%.
- **الدرجة5**: وهي تدل على الحالة الحرجة لسلامة الإدارة، تتحقق حين تفوق نسبة إجمالي النفقات إلي إجماليالأصول 46%[1].

III-4-2-3-الربحية EARNINGS

وهنا يتم تقييم مقدرة إيرادات المصرف على مواجهة الخسائر وتدعيم كفاية رأس المال، والاتجاه الزمني للإيرادات والمقارنة مع المؤسسات المماثلة، وجود تركيبة صافي الدخل، ومدى الاعتماد على التمويل الحساس لسعر الفائدة، ومدى كفاية المخصصات والدرجة التي تساهم بها البنود غير عادية، ، ويتم تحليل جودة الإيرادات ومقارنتها بالسنوات السابقة كما يتم احتساب بعض النسب مثل(معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، ،.....الخ)[2].

تعتمد الربحية على فعالية البنك وإدارة الأصول والخصوم، وينبغي أن يؤدي ارتفاع الربحية إلى بث الثقة بين المودعين والمستثمرين والدائنين والجمهور.

---

[1] مقاتل حمزة، بونيهي مريم، نفس المرجع، ص189.

[2] صلاح عامر أبو هونة، نوري عبد الرسول ألخاقاني،استخدام نظام **CAMLES** في تحليل (كفاية راس المال الربحية السيولة) لعينة من المصارف العراقية،مجلة لغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد15، العدد 02، 2018،ص37.

وتصنف الربحية وفق نموذج**CAMELS**انطلاقا من النسب المئوية التي تحسب الدرجات التالية :

الدرجة 1:وهي الحالة القوية، يكون من خلالها ROE أكبرأوتساوي 01%.

الدرجة 2: وهي الحالة الجيدة، يكون خلالها ROE يتراوح بين 0.8% و0.9%.

الدرجة 3: وهي الحالة المقبولة، يكون خلالها ROE يتراوح بين 0.79% و0.35%.

الدرجة4: وهي الحالة الضعيفة، يكون خلالها ROEيتراوح بين 0.34% و0.25%.

الدرجة5: وهي الحالة الحرجة، يكون من خلالها ROE أقل أويساوي0.24%[1].

III-3-2-5-السيولةLIQUDITY

تحتل السيولة أهمية خاصة في تقييم الملاءة المالية للبنك لأنها تعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه الدائنين وخاصة المودعين، وتعني عموما وجود سيولة نقدية أو جاهزة الموجودات القابلة للتسييل إلى نقد بدون خسائر، ويتم قياس السيولة من خلال قسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول ، كما تقاس السيولة بنسبة التوظيف إلى الودائع، أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء وهي نسبة التوظيف وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة الى الودائع[2].

ويتم تصنيف السيولة وفق درجات التالية:

- **الدرجة 1**: تكون نسبة السيولة فيها تساوي أوتفوق ،50% وهي تعكس الحالة القوية لسيولة البنك.
- **الدرجة2**: نسبة السيولة فيها تتراوح بين 45 و،49.99% وهي تعكس الحالة الجيدة لسيولة البنك.
- **الدرجة3**: نسبة السيولة فيها تتراوح بين 38 و،44.99% وهي تعكس الحالة المقبولة لسيولة في البنك.
- **الدرجة4**: نسبة السيولة فيها تتراوح بين 33 و،37.99% وهي تعكس الحالة الضعيفة لسيولة البنك.
- **الدرجة5**: نسبة السيولة فيها أقل أوتساوي ،32% وهي تعكس الحالة الحرجة لسيولة البنك.

---

[1] مقاتل حمزة، بونيهي مريم، **مرجع سبق ذكره**،ص189،ص190.

[2] حمزة رملي، عمار قرفي،**قياس الأداء المصرفي باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكرCAMLES**،مجلة دراسات اقتصادية،المجلد08،العدد1،2021،ص156.

III-3-2-6-حساسية لمخاطر السوق SENSITIVITY TO MARKET RISK

تتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للبنوك، حيث أنها تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم، السندات الحكومية والأجنبية، سندات المؤسسات والمشتقات لمالية، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقاييس مختلفة[1].

إلا ان هناك مقياسا إحصائيا موحدا يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تقييم درجة حساسية البنك من خلال الأبعاد التالية:

- حساسية المؤسسات المالية لمخاطر السوق
- قدرة مديري المؤسسات المالية على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق
- مدى تعقد مخاطر العمليات غير المغطاة[2].

يتم تصنيف الحساسية لمخاطر السوق وبناءا على الدرجات التالية:

- **الدرجة1**: وهي الحالة القوية، تكون فيها نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول أقل أو تساوي 25%.
- **الدرجة2**:وهي الحالة الجيدة، تكون فيها نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول تتراوح بين 26 و30%.
- **الدرجة3**:وهي الحالة المقبولة، تكون فيها نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول تتراوح بين 31 و37%.
- **الدرجة4**:وهي الحالة الضعيفة، تكون فيها نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول تتراوح بين 38 و42%.
- **الدرجة5**:وهي الحالة الحرجة، تكون فيها نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول تساوي أو تفوق43%[3].

ومن خلال المعطيات المتعلقة بنموذج **CAMELS** يمكن تحليل كل مؤشر من مؤشراته التي تقيم صحة المصارف وفق الجدول التالي:

---

[1] ودان بو عبد الله، شوشة يمينة،**اثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMLES في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد08، 2017، ص99.

[2] شوقي بورقبة، **مرجع سبق ذكره**،ص 153.

[3] مقاتل حمزة، بونيهي مريم، **مرجع سبق ذكر**،ص190.

الجدول رقم(2-2): مؤشرات نموذج CAMELS

الرمز	مؤشر الأداء	قانون حساب المؤشر
C	**كفاية رأس المال** (**CAPITAL ADEQEACY**)	الاموال الخاصة / المجموع الاصول
A	**جودة الأصول** (**ASSET QUALITY**)	مجموع القروض / مجموع الاصول
M	**كفاءة الإدارة** (**MANAGEMENT SOUNDNESS**)	المصاريف التشغيلية / اجمالي اصول
E	**الربحية** (**EARNINGS**)	النتيجة الصافية / حقوق الملكية
L	**السيولة** (**LIQUIDITY**)	الاصول السائلة / مجموع الاصول
S	**الحساسية لمخاطر السوق** (**SENSITIVITY TO MARKET RISK**)	محفظة الاوراق المالية / مجموع الاصول

المصدر: من إعداد الطالبتان.

المطلب الرابع: نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RISK ADJUSTED RETURN ON CAPITAL

تسعى المصارف في العالم إلى النهوض والتطور في عدة مجالات مختلفة التي شهدها هذا القطاع، ونظرا للظروف المحيطة بها من أزمات واضطرابات شديدة داخلها إلا أنها تحاول الخروج منها والسعي إلى تحديدها، لذا اعتمدت على عدة مؤشرات ونماذج من خلال كشف وتحليل وتقييم كل من المخاطر والتنبؤ بها قبل حدوثها ولعلى من ابرز النماذج الحديثة التي استعملت في تحليل المخاطر هو نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC).

IV-1- تعريف نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC

يشغل نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر حيز من الدراسات والاهتمام من طرف المختصين حيث قدمت له تعريفات مختلفة باختلاف توجهات الباحثين ومن ابرز هذه التعارف مايلي:

وهو نموذج يهتم بصافي العائد المعدل بالمخاطر أي يقصد به (دخل الرسوم+ دخل الفائدة- المصروفات غير المباشرة) مع القيمة المقدرة للخسائر غير المتوقعة الناشئة منه وإجراء الخصم وفقا لرأس ماله الاقتصادي بغية توفر وتنشيط بيئة للمخاطر الملائمة في المصرف ككل أو هو الطريقة التي تستخدمها المصارف لتخصيص أو توزيع رأس مال المخاطر لغرض قياس الأداء الاقتصادي.

عرف بأنه مقياس معدل العائد يستخدم عادة في التحليل المالي، حيث يتم تقييم مختلف المشاريع والمساعي والاستثمارات على رأس مال المعرض للخطر[1].

وهو مؤشر يقيس معدل RAROC المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطرة والعائد من عدة موجودات وأنشطة كما تعطي قاعدة اقتصادية لقياس كل المخاطر ذات الصلة بطريقة منسجمة ، وتعتبر أداة للمسيرين يمكنهم بواسطتها صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطر والعائد لمختلف الأصول[2].

---

[1] مهدي ماضي كاطع ،مواجهة المخاطر المصرفية باستعمال نموذج العائد على راس المال المعدل بالمخاطر(**RAROC**)،مجلةالإدارة والاقتصاد،العدد127، 2021،ص180،ص181.

[2] شوقي بورقبة، **طريقة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر،المجلة لجزائرية للدراسات المالية والمصرفية**،المجلد06، العدد2016،1،ص58.

هو أداة لقياس المخاطر وتحديد كمية رأس المال المخاطر المطلوب من اجل دعم الصفقات أوالأنشطة والعمليات التي يقوم بها المصرف،

هو طريقة لقياس الربحية على اساس المخاطرة والتي من خلالها يمكن المقارنة المنسقة للعوائد المالية المحفوظة لسلسلة من المشروعات او الاستثمارات وفي والعادة يتم تحديدها كونها نسبة العائد المعدل وفق المخاطر الى راس المال الاقتصادي ، وان مخاطر العائد هي التي يتم تعديلها وقياسها[1].

ويمكن توضيح ذلك بالعلاقة التالية:

RAROC= العائد المعدل/ رأس المال الخاص الاقتصادي

RAROC= (النتيجة– المؤونات الاقتصادية)/ رأس المال الخاصالاقتصادي 2

IV-2- أهمية نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

يستخدم العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر ويحتل أهمية كبيرة في مجالين رئيسيين هما:

- لغرض إدارة المخاطر من اجل تحديد مقدار مساهمة كل صفقة أو عملية في المخاطر الإجمالية التي يتعرض لها البنك، ومن اجل تحديد رأس المال المطلوب للبنك ككل.
- لغرض تقييم الأداء من اجل تحديد الربحية الاقتصادية لعمليات او صفقات مختلفة على أساس مقارنة المخاطر المعدلة الخاصة بالمصادر المختلفة للمخاطر[3].

[1] محمد البشير بن عمر، نوال بن عمارة،**تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذجRAROC**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة،العدد05،ديسمبر 2018،ص28.

[2] شوقي بورقبة، **مرجع سبق ذكره**، ص58.

[3] بودليمخطار، **نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر كآليةلإدارة المخاطر المالية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارةالأعمال،المجلد11، العدد02، 2022،ص122.

IV-3- أهداف نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

ان الاعتماد على نماذج القياس RAROC من شانها تمكين البنك من تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- إيجاد رابط واضح وقابل للقياس بين الربحية والخطر من خلال الاعتماد على مؤشرات الأداء المعدلة بالخطر بالنسبة للعملاء، العمليات، الأنشطة،....الخ.
- التخصيص الأمثل للأموال الخاصة في البنك، بتوجيه مبلغ اكبر من الأموال الخاصة نحو مراكز الربح أوالأنشطة التي تتميز بتحقيقها أفضل معدلات للعائد المعدل بالخطر.
- توجيه نمو أنشطة البنك بتطوير الأنشطة ذات الربحية الجيدة، مع تقليص أو التخلص من الأنشطة التي يكون عائدها اقل من العائد المستهدف.
- تسعير مختلف خدمات البنك بناءا على الملائمة بين الخطر والسعر.
- وضع أسس لمكافأة مسيري البنك بناءا على مراكز الربح أو الأنشطة بحسب مدى مساهمتهم في تحسين العائد المعدل بالخطر والتخفيض من مستوى المخاطر[1].

IV-4- تحليل العناصر المكونة لمؤشر RAROC

IV-4-1- مفهوم الأموال الخاصة الاقتصادية:

يحتوي كل نشاط يقوم به البنك على مخاطر متوسطة ثابتة، حيث يقوم البنك باحتوائها من خلال هامش التحويل أو إضافتها مباشرة إلى تكلفة الخدمة، غير ان هذه المخاطر عبارة عن توقعات رياضية، ويمكن للمخاطر الفعلية تحيد عليها زيادة أو نقصانا، ومن ثم ينبغي على رأس المال تغطية هذه المخاطر في حال وقوعها.

من هذا المنطق برز مصطلح الأموال الخاصة التي تسمح بتغطية كافة المخاطر الفعلية التي يحتمل ان يتعرض لها البنك وذلك عند مجال ثقة معلوم الأمر الذي يعتمد على عاملين رئيسيين:

- تحديد المخاطر الواجب تغطيتها

[1] بن عويدة سمية واخرون، **قياس الاداء البنكي انطلاقا من مؤشرات الاداء المعدلة بالخطر الربحية الاقتصادية RAROC نموذجا**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد30، العدد01،ص63،ص64.

- القياس الموضوعي لكافة المخاطر الفعلية

IV-4-2-الفرق بين الأموال الخاصة الاقتصادية والأموال الخاصة التنظيمية:

يمثل عنصر رأس المال الضمان الوحيد، أمام مختلف المخاطر التي يواجهها البنك، لذا فالجهات الوصية على عمل البنوك غالبا ما تحث هذه الأخيرة على التوفيق بين حجم رأس المال والمخاطر المحتملة الحدوث، لذا فالأموال الخاصة التنظيمية يتم تحديدها أخذا بالمعايير الاحترازية التي تصدرها الجهات الوصية على عمل البنوك بطريقة تضمن قياس رأس المال بمختلف الوظائف التقليدية المنوطة به إضافة إلى تخصيص جزء منه لمجابهة الخسائر المحتملة.

IV-4-3-أقسام الأموال الخاصة بالتنظيم:

- **الأموال الخاصة القاعدية:** كما يطلق عليها أيضا بالنواة الصلبة، وتشمل الأموال الخاصة القاعدية كل من الأسهم العادية والمدفوعة بالكامل، والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة والاحتياطات المعلنة الناشئة من الأرباح المحتجزة، وأرباح علاوة الأسهم وحصة الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة التي تزيد الملكية فيها عن 50%.
- **الأموال الخاصة التكميلية:** تتضمن الأموال الخاصة التكميلية او المساندة كل من العناصر الآتية:
- احتياطات إعادة التقييم
- أموال الضمان المشتركة ذات الطابع التعاوني
- القيم والقروض التابعة للأفراد وغير محدودة المدة.

إذا فالأموال الخاصة التنظيمية يتم تحديدها بشكل احترازي لا يوافق بالضرورة حجم المخاطر الفعلية التي يعيشها البنك[1].

IV-4-4-قياس قيمة الخطر VAR:

قيمة الخطر تمثل مقدار الخسارة الكلية المحتملة التي يتعرض لها البنك، وذلك خلال الظروف الطبيعية للسوق، أي انه عند امتلاك لمحفظة من الاستخدامات تتحدد قيم الخطر من خلال المتغيرات:

- مدة حياة الاستخدام.

[1] شوقي بورقبة، **مرجع سبق ذكره**،ص59،ص60.

- عوامل الخطر المؤثرة في المحفظة.
- مجال الثقة أو احتمال الخطر الذي ترغب إدارة البنك في تغطيته.
- وتعطى قيمة خطر القرض بالعلاقة التالية:

VAR = قيمة القرض × الانحراف المعياري×K

IV-4-5- حساب نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر رياضيا RAROC

يتم احتساب نموذج **RAROC** حسب الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: تثبيت مستوى الثقة المطلوب ويكون99 % أي ما يعادل(2.33)[2]

الخطوة الثانية: استخراج رأس المال الاقتصادي

طالما أن رأس المال الاقتصادي مخصص لتغطية الخسائر غير المتوقعة المتمثلة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إزاء الخسائر المتوقعة المتمثلة في الديون المعدومة فسيتم احتساب رأس المال الاقتصادي .[3]

رأس المال الاقتصادي= الخسائر الغير متوقعة× 2.33

الخطوة الثالثة: استخراج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة

العائد على راس المال بالمخاطر= العائد المعدل بالمخاطر/ رأس المال الاقتصادي

الخطوة الرابعة: استخراج نسبة او معدل القطع [4]

معدل القطع= الايرادات المخططة/ الايرادات المتحققة

[1] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره،ص60.
[2] مهدي ماضي، مرجع سبق ذكره،ص181،ص182.
[3] بواليمخطار، مرجع سبق ذكره، ص128.
[4] مهدي ماضي كاطع، مرجع سبق ذكره،ص181،ص182.

الخطوة الخامسة: مقارنة النتائج

في حالة كانت نسبة نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RAROC مساوي أو اكبر من نسبة القطع، فتعد نسبة جيدة تدل على مقدرة المصرف في هذه الفترة على السيطرة على الخسائر غير المتوقعة .

أما في حالة إذا كانت النتائج عكسية، فان رقم نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرRAROCلهذه الفترة يكون غير جيد إذ يدل على عدم مقدرة المصرف على مواجهة الخسائر الغير متوقعة[1].

IV-4-6- مزايا مؤشر العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرRAROC

1. تعد أداة تربط بين إدارة المخاطر وممارسات العمل في المصرف.
2. يصبح بالإمكان وبشكل ملائم تعيين رأس المال الاقتصادي الضروري لحماية المصرف من الخسائر غير المتوقعة.
3. يضع معايير فاعلة قائمة على أساس مستوى الأداء المعدل وفقا للمخاطر ولتقييم مقترحات العمل من زاوية العائد والمخاطرة.
4. يمثل النموذج الكاشف في عملية تقييم المركز المالي للوحدة الاقتصادية على أساس سعر السوق الجديد.
5. يمكن لنموذج RAROC أن يرشد نحو الأحداث المستقبلية ولمقارنة الدخل المتوقع عن سنة واحدة قادمة مما يسهل مقارنة الدخل الحقيقي المتحقق من القروض .
6. يساعد المصرف على التنبؤ بمستويات أدائه الاقتصادي والمحافظة على السلامة المالية ورفع الثقة بين أصحاب المصالح[2].

ويمكن توضيح مؤشرات تقييم الاداء المالي من خلال الشكل التالي:

[1] مهدي ماضي كاطع ،مرجع سبق ذكره،ص181،ص182.

[2] مهدي ماضي كاطع،**مرجع سبق ذكره**،ص181.

الشكل رقم(2-2): مؤشرات تقييم الأداء المالي

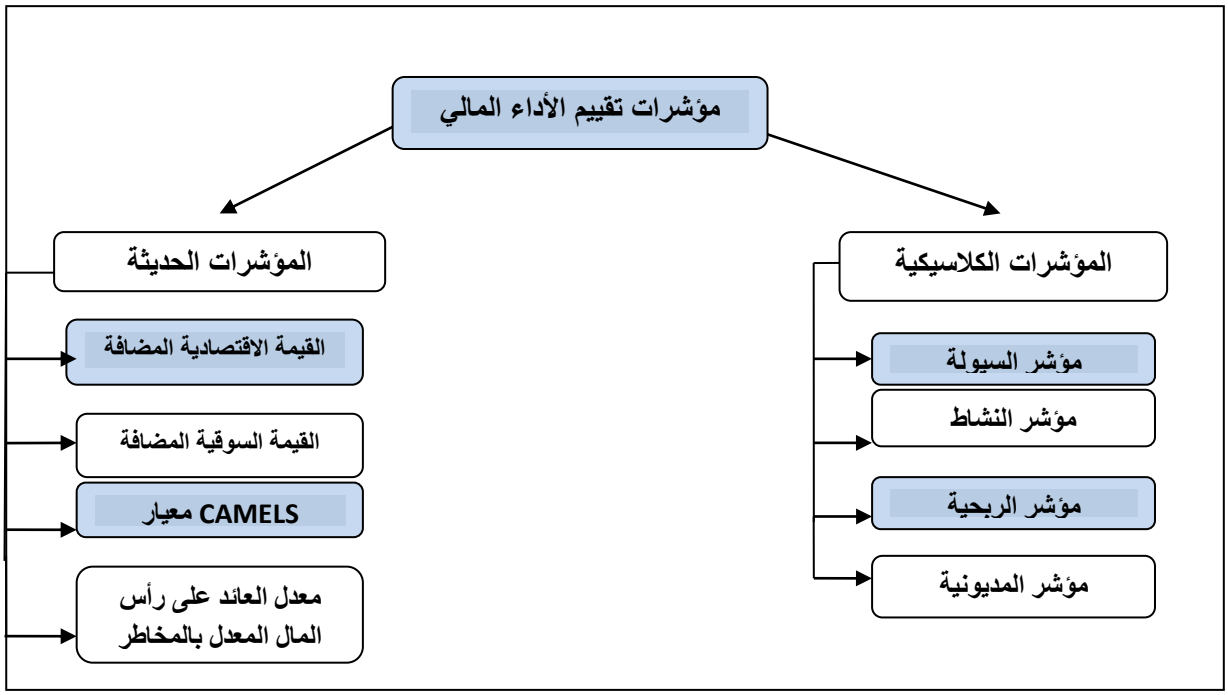

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على دراسات سابقة.

خلاصة الفصل 2

تم التطرق من خلال هذا الفصل لعدة مفاهيم للعديد من المصطلحات المتعلقة بالأداء المالي للبنوك التجارية، تبين أن هذه العملية ضرورية ومهمة للتأكد من تنفيذ الخطط المرسومة للبنك، وللقيام بهذه العملية يمكن الاعتماد على مؤشرات ونماذج مالية التي تمثل أهم أدوات عملية التقييم حيث تعد هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن من خلالها قياس مدى نجاح البنك وتطوره وتحقيق أهدافه، من خلال تزويد الجهات المسؤولة بالبيانات والمعلومات التي حصلت من عملية التقييم والاستفادة منها في اتخاذ القرارات وبالتالي الحكم على كفاءة أداء البنك وتحديد مساره مستقبلا.

الفصل الثالث:

الإطار التطبيقي للمؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية

تمهيد

يعد استعراض الإطار النظري لكل من إدارة المخاطر المصرفية وكيفية تقييم الأداء المالي والتعرف على مؤشرات قياسه، وبهدف الإجابة على التساؤل الرئيسي ومجموعة الأسئلة الفرعية المطروحة في بداية هذا البحث، وهذا بالاستعانة بمؤشرات العائد والمخاطرة، كما سيتم عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

من اجل دراسة جيدة للموضوع تم التطرق إلى أهم الإصلاحات المصرفية والهيئات الرقابية وإدارة المخاطر، مع الإشارة إلى تطور مؤشرات الأداء المصرفي في البنوك، و تم تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري من خلال التحدث عن نشأته، هيكله التنظيمي، واهم الوظائف الأساسية التي يقوم بها.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل للمباحث التالية:

- **المبحث الأول**: فلسفة العمل المصرفي للجزائر بدأ قانون النقد والقرض
- **المبحث الثاني**: تطور الأداء في المنظومة المصرفية للجزائر
- **المبحث الثالث**: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA من حيث العائد والمخاطرة للفترة (2016-2020)

المبحث الأول: فلسفة العمل المصرفي بالجزائر بدءا من قانون النقد و القرض (90-10)

ورثت الجزائر عن الحقبة الاستعمارية نظاما مصرفيا تابعا لفرنسا قوامه 20 بنكا، تعمد الانسحاب من تمويل النشاط الاقتصادي بالجزائر في جانب كبير منه و فرض شروط تمويلية مجحفة، الأمر الذي فرض منطقه بالتوجه المبكر للشروع بإصلاحات مالية و مصرفية عميقة تدعم دور مؤسسات الجهاز المصرفي بتمويل التنمية الاقتصادية، فكان بدايتها بإصدار الوحدة النقدية سنة 1963 بعد تأسيس البنك المركزي الجزائري، مرورا بتأميم البنوك سنة 1965 ثم إصلاح سنة 1971 القاضي بتخصيص التمويل المصرفي للبنوك الجزائرية، ثم قانون القرض و البنك 1986، قانون استقلالية المؤسسات 1988 وصولا إلى إصدار قانون النقد و القرض 90-10، الذي مثل الانطلاقة الحقيقة للإصلاح المصرفي من خلال تكريس قاعدة التمويل على أساس (المرودية- و المخاطرة) و الذي أعاد للبنوك التجارية دورها الحقيقي في التمويل القائم على المفاضلة بين عنصري المردودية و الخطر كأبرز أبعاد الأداء المصرفي السليم، كما أعاد للبنك المركزي تحت مسمى بنك الجزائر دوره بتنظيم التداول النقدي و توجيه التمويل المصرفي إلى القطاعات الأعلى إنتاجية ضمن أولويات و متطلبات التنمية الاقتصادية بعيدا عن وصاية و سيطرة الخزينة العمومية.

المطلب الأول: مبادئ العمل المصرفي في ضوء قانون النقد و القرض (90-10).

استجابة لرغبة السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابق، وتجاوز قصور الإصلاحات التي شهدتها وتماشيا مع سياسة التحول لاقتصاد السوق، ومحاولة منها للاندماج في الاقتصاد العالمي جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض الذي أعاد التعريف بهيكل النظام البنكي الجزائري، وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع البنكي الساري المفعول في مختلف بلدان العالم، حيث ظهر تغيير جذري في فلسفة العمل البنكي مقارنة بالمرحلة السابقة على مستوى قواعد العمل وميكانيزماته، فضلا عن تغير المفاهيم وتحديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات البنكية للقيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة لمزاولة نشاطها في إطار اقتصاد السوق، وذلك عن طريق إلغاء القوانين القديمة المتعلقة بالاقتصاد الموجه من خلال منح الاستقلالية في التسيير للبنوك وتحميلها مسؤولية التمويل، بعد أن كان قرارها يخضع إلى جهات أخرى بعيدا كل البعد عن معيار المردودية المالية وخطر عدم التسديد مما أدى إلى عدم قيام البنوك بدورها الأساسي.

I-1. مبادئ قانون النقد والقرض لسنة 1990:

وتتمثل المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض فيما يلي:

I-1-1 -إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: سمح القانون 90-10 بتوحيد مركز السلطة النقدية وتحويله إلى هيات جديدة اسمها: مجلس النقد والقرض، وذلك بعد أن كانت السلطة النقدية متعددة المستويات بين وزير المالية والخزينة العمومية والبنك المركزي الجزائري، وقد جعل هذا القانون السلطة النقدية وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، ومستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية، الموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية

I-1-2-وضع نظام مصرفي بمستويين: لقد عمل القانون 90-10 على التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقروض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخيرا للإقراض في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي العام، فبإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية، هذا وقد نص القانون صراحة على تحديد مسؤولية البنك المركزي بمنح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية، أو الاكتتاب في رأس مال البنوك الوطنية القائمة بغية إحداث منافسة حقيقية بين البنوك لتحسين خدمات الجهاز المصرفي.

I-1-3-الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: وفقا لهذا المبدأ لم تعد القرارات النقدية تابعة للقرارات الحقيقية المتخذة على أساس كمي من هيئة التخطيط، بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وفقا لمقتضيات الوضع النقدي السائد والذي يقدر من طرف هذه السلطة.

I-1-4-الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: وقد تجسد هذا المبدأ من خلال وضع سقف أعلى لمكشوف الحساب الجاري للخزينة لدى البنك المركزي بنسبة 10% من إيرادات الخزينة الإجمالية للسنة المالية المنقضية، كما تم تحديد أجال قصوى مدتها 15 سنة لإعادة تسديد الديون المستحقة على الخزينة للبنك المركزي والمتراكمة حتى تاريخ 14-10-1990.

I-1-5-الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: بعد أن كانت الخزينة العمومية في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية في تمويل النظام المصرفي، وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور

الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات مما خلق غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل، جاء قانون 90-10 ليضع حدا لذلك، إذ أبعد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، وعليه أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق امتيازات إضافية للعمل المصرفي لعل أهمها ما تجسد من خلال استعادة البنوك التجارية لوظائفها التقليدية في مجال من القروض وتمويل الاقتصاد، كما أصبح توزيع القروض من طرف البنوك التجارية يرتكز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع بدلا من القواعد الإدارية.

I-2-تطور العمل المصرفي في ظل الإصلاحات المقررة بمساندة من FMI(1994-1998):

تميزت مرحلة التسعينات بتغيرات مستمرة مست جميع المستويات الاقتصادية، تجسدت أساسا في برنامجين:

برنامج تثبيت الاستقرار الاقتصادي وتوفير الشروط الضرورية لإعادة بعث النمو بمساندة صندوق النقد الدولي كمرحلة أولى (1994-1995)، أما البرنامج الاقتصادي الثاني فقد تجسده من خلال برنامج التصحيح الهيكلي لفترة ثلاث سنوات أو ما يعرف ببرنامج التمويلات الموسعة كمرحلة ثانية (1995-1998)، حيث كان يهدف إلى تغيير النمط العام السائد لتدفقات العرض والطلب، وذلك من خلال مجموعة من التدابير المرتبطة بالاقتصاد ككل، أو تتعلق بقطاعات معينة أو كليهما:[1]

I-2-1-برنامج تثبيت الاستقرار الاقتصادي والتثبيت الهيكلي (1994-1995):

تميزت هذه المرحلة بالتخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة وتعويضها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة، وذلك بهدف معالجة التشوهات الشديدة في توزيع الموارد، حيث شرع بنك الجزائر في اتخاذ مجموعة تتمثل أهمها في:

- فرض احتياط إجباري على ودائع البنوك التجارية بنسبة 22% باستثناء الودائع الأجنبية.

[1]زيراوي عادل:" تقييم أداء السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية و فعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، ص 286.

- تحديد أسعار الفائدة إن أسعار الفائدة على الرغم من ارتفاعها بشكل كبير تجاوز 20%، إلا أن قيمتها الحقيقية بقيت سالبة بسبب الضغوطات التضخمية المتزايدة، وبعد تراجع معدلات التضخم بفعل السياسات المتشددة لإدارة الطلب مطلع سنة 1996، بدأت العملية تجسد الهدف وذلك بظهور أسعار فائدة حقيقية موجبة.

- اعتماد سياسات مرنة لسعر الصرف قائمة أساسا على تخفيض قيمة العملة المحلية، حيث يرد خبراء صندوق النقد الدولي أن تخفيض القيمة الخارجية للدينار الجزائري يسمح بإعادة التوازن المفقود لميزان المدفوعات، من خلال التأثير الإيجابي على الصادرات التي تكتسب بقدرة تنافسية بفعل انخفاض قيمتها بالعملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي عليه، في حين أن العملية ستكون عكسية على الواردات، حيث ترتفع قيمتها بالعملة المحلية مما يؤدي في النهاية إلى إنخفاظ الطلب على السلع الأجنبية والتحول إلى المنتجات البديلة المنتجة محليا، مما ينتج عنها فائضا في الميزان التجاري، غير أن النتائج المتوقعة كانت عكس ذلك، ولتحقيق التوازن المفقود باشرت الجزائر في سلسلة من التخفيضات في قيمة الدينار، ولتدعيم هذا الإجراء وإحداث مرونة أكبر في سعر الصرف، تم إنشاء سوق الصرف الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995، تكوين مكاتب للصرف فتتعامل بالنقد الأجنبي في نهاية 1996، الأمر الذي يعزز قدرة بنك الجزائر على إدارة السياسة النقدية.

I-2-2-برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998):

يتمثل الهدف الأساسي لهذا البرنامج في إعادة الاستقرار النقدي وإحداث تعديلات هيكلية عميقة وتأهيل وحدات النظام المصرفي للتحول بكفاءة إلى اقتصاد السوق، وقد تجسدت أهم الإصلاحات لهذا البرنامج في ما يلي:

- منح الدولة تعويضات عن خسائر النقد الأجنبي الناتجة عن الاقتراض الخارجي في السابق.
- إعادة رسملة البنوك التجارية بهدف تطهيرها وتحسين وضعيتها المالية.
- تحويل بنك التنمية إلى بنك تجاري شأنها شأن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

وقد أفرز تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي نتائج إيجابية على مستوى مؤشرات توازن الاقتصاد الكلي إضافة إلى إعادة تفعيل السياسة الائتمانية والنقدية كوسيلة ضبط مالي واقتصادي، وقد تمثلت أهم هذه النتائج في ما يلي:

- تحقيق معدلات نمو إيجابية منذ 1995.
- انخفاض معدل تضخم إلى 5% سنة 1998، و2.6% سنة 1999 و0.3% سنة 2000.

- ارتفاع احتياطي الصرف من1.1 مليار دولار سنة 1994إلى7 مليار دولار سنة 1998، ومن 7.4مليار دولار سنة 1999 إلى 12.5 مليار دولار سنة 2000.

- سياسة انتقائية لإعادة التمويل ومراقبة القروض بإعادة توجيه التمويل.

ويستخلص مما سبق أن قانون النقد والقرض يعد برنامجا طموحا للإصلاحات خاصة في مجال الوساطة المالية وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، فقد ظهرت معها أفكار لإعادة إصلاح المنظومة المصرفية، فعمل على نزع الاحتكار وإرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي، كما تدعم توفقها لقوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي خاصة مع توقيع الاتفاقية مع الصندوق النقد الدولي في أفريل 1994، لوضع سياسة نقدية أكثر صرامة، واستعمال النقد كوسيلة مراقبة غير مباشرة، فضلا عن تطبيق سياسة السوق المفتوحة وثبات معدل إعادة الخصم، نظام الإجراءات الوقائية خاصة على مستوى الأموال الخاصة وتصنيف الحقوق والمؤونات، وكذلك توزيع المخاطر. وعموما فإن كل هذه السياسات الإصلاحية التي طبقت على الجهاز المصرفي خلال هذه المرحلة، تؤكد على وجود تدخل حكومي صارم ومراقبة مستمرة من البنك المركزي على مختلف المؤسسات المصرفية والمالية، وتخوف من تحرير القطاع المصرفي.

I-3. تطور العمل المصرفي خلال مرحلة التمويلات الموسعة (2003 إلى يومنا الحالي):

إن أهم ما ميز مطلع الألفية الثالثة، هو التغير الجذري الذي مس قانون النقد والقرض، فبعد تعديلها بموجب الأمر (02-01) المعدل والمتمم بتاريخ 27-02-200، تم تعويضها بالأمر رقم (03-11)، بتاريخ 26-08-2033 المتعلق بالنقد والقرض، وذلك بعد إشهار إفلاس كل من بنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري. وقد جاء الأمر رقم (03-11) تدعيما للإطار القانوني للنشاط المصرفي وتقوية استقراره، لا سيما ما تعلق بشروط الدخول إلى المهنة البنكية وتحديد قواعد المنافسة إثر إقامة بنوك ومؤسسات مالية ذات شهرة عالمية بالجزائر، فعلى المستوى التنظيمي واصل بنك الجزائر واللجنة المصرفية جهودهما في مجال تعزيز وتقوية شروط ممارسة النشاط والتقارير المصرفية، كما عملا على تدعيم الإشراف المصرفي بما يجعله مطابقا للمعايير والمبادئ العامة، بالإضافة إلى وضع آليات للرقابة واليقظة والإنذار، وتتمثل الأهداف الأساسية لمسعى الإصلاح الجديد في ثلاث محاور رئيسية كما يلي:[1]

I-3-1- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته من خلال

[1]-*Abdelkrim Sadeg ,Réglementation de l'Activité Bancaire , tome1, Alger, 2006,p.p.30-31*

- الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة، وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس اختصاصات جهوية في مجال سياسة النقد والقرض.

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض المخول بضبط وتسيير السياسة النقدية، وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع.

- إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك لاسيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية.

I-3-2-تعزيز التعاون بين بنك الجزائر والحكومة في ما يتعلق بالجانب المالي من خلال:

- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.

- تعزيز محتوى وشروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.

- تمويل إعادة بناء وتعمير ما هدمته الكوارث والحوادث الطبيعية في البلاد.

- رفع وتحسين مستوى انسياب المعلومة المالية ومستوى الأمان المالي للبلاد.

I-3-3-توفير الحماية الكافية للبنوك والمودعين من خلال:

- فرض شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيري البنوك والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبي المخالفات.

- إصدار مجلس النقد والقرض تنظيم يحدد الحد الأدنى الجديد لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، بما يضمن لبنك الجزائر تعزيز تقييم طلبات الإعتمادات الجديدة، وهو تنظيم يندرج في إطار القواعد الاحترازية المنظمة للعمل المصرفي الجزائر ي.

- تحديد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدفاتر بنك الجزائر، حيث قدر معدل الاحتياطي الإجباري ب11% كحد أقصى.[1]

[1] *-Instruction n° 01- 2012 du 29 avril 2012 modifiant et complétant l'instruction n°02-2004 du 13 mai 2004Relative au Régime des Réserves Obligatoires.*

- تدعيم مبدأ الرقابة على الوثائق والمستندات بما يسمح بالتقييم والإطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك بما فيها الملاءة.[1]

وبموجب الأمر القانوني رقم (03-04)، الصادر بتاريخ 04-03-2004، تم إنشاء نظام قانوني لضمان الودائع المصرفية، والذي يهدف إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، وتقوم بتسيير شركة مساهمة تدعى "شركة ضمان الودائع المصرفية"، تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية تقدر بمعدل سنوي 0.25% من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 دسيمبر من كل سنة بالعملة المحلية.[2]

وتدعيم مبدأ الرقابة المصرفية، ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي، وذلك من خلال القوانين الصادرة سنتي 2003 و2004 والتي أعطت حرية كبيرة للبنوك للتصرف والعمل دون الرجوع لبنك الجزائر. فالأمر رقم (03-11) جاء ليؤكد على الهدف من إنشاء اللجنة المصرفية ووسع من نطاق صلاحياتها، حيث نص في مادته،[3] على أنه بإمكان اللجنة فحص الشروط المرتبطة باستغلال البنوك والمؤسسات المالية، والسهر على معرفة وضعيتها المالية، مما يعطي الانطباع على أنا اللجنة أصبحت تتدخل في تقييم وتسيير البنوك والبنوك والمؤسسات المالية، أما فيما يتعلق بالمركزيات الاستعلامية فقد عزز الأمر (03-11) مضمونها ومهامها، حيث تعمل في شكل قواعد ومعطيات تسمح بتجميع، تخزين وتوفير المعلومات للبنوك والمؤسسات المالية المشتركة أو من خلال خط الشبكة (online) أو حسب الطلب، حيث أن شساعة المعلومات التي تصرح بها البنوك والمؤسسات المالية للمركزيات وموثوقيتها ونزاهتها بشروط ضرورية

---

[1] رحماني موسى:"**وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي**"،الملتقى الوطني الأول حول:المنظومة المصرفية الجزائرية في الألفية الثالثة ،كلية علوم التسيير،جامعة جيجل ،2005 .

[2] *- Instruction n° 02-2012 du 20 Novembre 2012 portant Détermination du Taux de la Prime Due au Titre de laParticipation au Fonds de Garantie es Dépôts Bancaires.*

[3] *- Ordonnance n°03-11 du 26 aout 2003 Relative à la Monnaie et au Crédit, Journal Officiel de la RépubliqueAlgérienne, n° 52.*

لكي تستطيع هذه المركزيات مساعدة البنوك والمؤسسات المالية حتى تتمكن من معرفة أفضل لزبائنها وتقييم أفضل لمخاطر قروضها على أكمل وجه[1].

إن أهم ما ميز الفترة الممتدة من (2004-2006) استفادة البنوك العمومية والخاصة من إنشاء نظام استشاري "على الخط"،بالإضافة إلى إنشاء مركزية جديدة للقروض الممنوحة للأفراد (الخواص) بالمساعدة الفنية للبنك العالمي، كما تعزز التنظيم المسير للتصريحات بالقروض الالتزامات بالتوقيع إلى مركزية المخاطر بواسطة التعليمة رقم (07-05) المؤرخة في 11 أوت 2005[2] والتي تلزم البنوك والمؤسسات المالية بإشعار مركزية المخاطر بكل الديون المشكوك فيها والمتنازع عنها، إن هذه المركزية الجديدة التي أطلق عليها اسم "المركزية السلبية"، والتي دخلت حيز الاستغلال الفعلي ابتداء من افريل 2006، إلى جانب المركزية الموجبة، سمحت بتقييم محفظة الزبون، ودعمت النظام القائم وذلك من خلال توفير المعلومات ذات الطابع النوعي للبنوك والتي من شأنها أن تساعد على تحسين تقييم مخاطر القروض وتسييرها والتحكم فيها كما عمل بنك الجزائر، في إطار رفع مستوى تقييم الجدارة المالية للزبائن، على إصدار التعليمة رقم(01-08) مطلع سنة 2008 المتعلقة بجمع المعلومات الخاصة بالقروض الممنوحة للخواص من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والمادة (107) من الأمر (09-01) المؤرخ في 22 جويلية 2009، التي تنص على إلزام كل بنك بالإفصاح في ملف مستقل، في حدود 25% من أموالها الخاصة الأساسية، عن القروض الممنوحة للمؤسسات التي يكون مساهما بها[3] .

وفي إطار السهر على تحسين مستوى الخدمات المصرفية وتعزيز جهاز الرقابة، تكييف أنظمة الدفع والمقاصة والتسوية بين البنوك مع حاجيات الإدارات والمؤسسات الأفراد تقليص آجال لدفع، عمل بنك الجزائر على تنمية وتحديث أنظمة الدفع من خلال إنشاء نظامين للدفع بين البنوك يتمثل في:

- نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل:ويستجيب لمجموع المبادئ التي أوصت بها لجنة أنظمة الدفع والتسوية التابعة لبنك التسويات الدولية.

- نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات صغيرة الحجم:وهو نظام يعمل بشكل آلي بالشيكات والسندات والتحويلات والبطاقات والاقتطاعات الآلية، كما يشكل عنصرا مكمل لنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجلة.

[1]- Rapport annuel de la banque d'Algérie,2005,p.109
[2]- Instruction n° 07-05 modifiant et complétant l'instruction n°70-92
[3]-Instruction n°05-09 relative à la déclaration des crédits par une banque ou un établissement financier dont ilou elle détient une participation

وقصد التعايش مع مخلفات الأزمة المالية 2008 واحتواء كل خطر للعدوى المالية وتعزيز الاستقرار المالي وضبط النظام المالي كأولوية على الصعيد العالمي، قام مجلس النقد والقرض بمعية بنك الجزائر بسن التدابير التالية:

- الزيادة الجوهرية في متطلبات رأس المال الأدنى للمصارف في المؤسسات المالية، حيث تم إصدار التنظيم رقم (08-04) بتاريخ 23 ديسمبر 2008 والقاضي برفع الحد الأدنى لرأس المال البنوك إلى 10 مليار دج، و3.5 مليار بالنسبة للمؤسسات المالية[1].

- تدقيق اختبارات الضغط والمقاومة بشكل مستمر من طرف بنك الجزائر.

أم في مجال الإشراف، فقد تم توسيع عمليات الرقابة البعدية على الصرف بشكل كبير سنة 2008، مدعمة بذلك عمليات الرقابة على أساس المستندات في هذا المجال، والتي تعتبر عمليات الرقابة دائمة،كما قام بنك الجزائر في نفس السنة، بتعزيز التقارير المالية للوضعيات الشهرية للبنوك والمؤسسات المالية، في حين أصدر مجلس النقد والقرض سنة 2009، نظام جديد يتضمن مخطط الحسابات المصرفية والقواعد المحاسبية، أما خلال سنة2010 ، فقد سجل تغيرا مس الإطار القانوني التنظيمي للإشراف. تجسد خاصة في صدور الأمر رقم (10-04) المؤرخ في 26-08-2010 ليعدل ويتمم الأمر رقم (03-11) في بعض مواده على نحو يهدف إلى:[2]

– إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع.

– إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز ناجع للرقابة يهدف للتأكد من مطابقتها للقوانين والتنظيمات واحترام الإجراءات.

المطلب الثاني : البنوك التجارية و الهيئات الرقابة العاملة ضمن النظام المصرفي الجزائري في الوقت الحاضر.

يتجسد دور البنوك التجارية في خدمة النشاط الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين: قناة الوساطة المالية التي تتمكن من خلال تجميع وحشد المدخرات المالية الكافية في مرحلة أولى لإعادة ضخها في مرحلة ثانية إلى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، باتجاهات التوظيف قصير وطويل الأجل وحسب حاجات المجتمع مستهدفة أكثرها إنتاجية وأفضلها

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، رقم 47الصادرة في 11 شوال 1344 الموافق لأوت 2012.

[2] **الأمر** رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 50، سبتمبر 2010.

من حيث الجدوى الاقتصادية خدمة لأغراض النمو الاقتصادي. وقناة نقدية تتجسد من خلال قدرتها على توفير نوع من وسائل الدفع لتسهيل المعاملات لدفع عجلة التنمية، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن أهمية هذا الدور بالنسبة للبنوك التجارية الجزائرية باعتباره النسيج الرئيسي للنظام المالي والنقدي ومن ثم هي شريان عملية التمويل. في هذا الاتجاه تتجه الدراسة للإحاطة ببيئة منظومة البنوك التجارية الجزائرية كعينة للدراسة، وخصائص هذه البنوك باعتبارها محور تمويل للأنشطة والقطاعات الاقتصادية في البلاد بالإضافة إلى عرض لأهم الهيئات الرقابية والإشرافية على سير سياسات العمل المصرفي في المؤسسات البنكية والمستحدثة في إطار القوانين الإصلاحية التي جسدت الإطار العام لتطور المصرفي في الجزائر، الأمر الذي من خلاله نمهد لمناقشة المؤشرات الكمية لأدائها.

II-1- البنوك العاملة في النظام المصرفي الجزائري.

عموما شهدت الفترة الممتدة (من1990الى2018) تطورا محسوسا في هيكل الجهاز المصرفي سواء تعلق الأمر بعدد البنوك التجارية أو بفروعها، حيث يشير تقرير محافظ بنك الجزائر المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 02-01-2018 إلى أن الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجهاز الجزائري إلى:29 بنك ومؤسسة مالية موزعة كما يلي:[1]

- ستة (06) بنوك عمومية، من بينها صندوق التوفير.
- أربعة عشرة (14) بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية، من بينهم واحد(01) برأس مال مختلط، منها ثلاث(03) بنوك إسلامية
- ثلاث (03) مؤسسات مالية من بينها مؤسستين (02) عموميتين.
- خمس (05) شركات تأجير، من بينها ثلاثة (03) عمومية.
- تعاضدية واحدة (01) للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية، و التي اتخذت بنهاية سنة 2009 صفة مؤسسة مالية.

II-2-الأجهزة التنظيمية و الرقابية المستحدثة بواسطة قانون النقد و القرض:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،عدد 04 الصادر بتاريخ 28 جانفي 2018 ، ص 27.

هي تلك الهياكل التي أحدثها قانون النقد والقرض للرقابة على الجهاز المصرفي، والتي تعمل على مستوى بنك الجزائر والمتمثلة في ما يلي:

II-2-1-مجلس النقد والقرض:

هو هيئة رقابية يرأسها محافظ بنك الجزائر، يمثل سلطة نقدية تكفل دور الوساطة النقدية، وتتولى تنظيم وضبط العلاقات النقدية و إرساء مبدأ توحيد المعاملة فيما يتعلق بمنح الائتمان للمؤسسات الخاصة والعامة من جهة، ووحدات القطاع المصرفي من جهة أخرى، كما يسهر على خلق الظروف المناسبة للقرض والصرف الأجنبي قصد ضمان الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى حق الإطلاع على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي وإصدار الأنظمة التي تطبق عليه[1].

II-2-2-اللجنة المصرفية:

تأسست بموجب إصلاحات 1990 وهذا ما جاء في المادة 143 من قانون 90-10 والتي عرفت مجموعة من الإصلاحات والتغيرات بموجب الأمرين 03-11 و10-04 خاصة في أعضاء اللجنة، وكان الهدف منها هو مراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة، ويتم تحديد قرارات اللجنة عن طريق التصويت بالأغلبية وفي حالة التعادل يكون صوت الرئيس مرجحا. كما يخول لها أيضا مطالبة البنوك والمؤسسات المالية بتوفير جميع المعلومات والإيضاحات والإثباتات التي تراها لازمة لممارسة مهمتها، كما يمكنها أن تطلب من شخص معني بتبليغها بأي مستند وأي معلومة دون الاحتجاج بالسر المهني وفي حالة اكتشاف مخالفات واختلال من طرف البنوك والمؤسسات المالية بأحد الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنشاطه، يمكن للجنة أن تقضي بإحلال العقوبات تبدأ بالإنذار والتوبيخ وتصل إلى سحب الاعتماد.[2]

---

[1]-*Règlement de la Banque d'Algérie n°96-07 du 03 juillet 1996 Portant Organisation et Fonctionnement delaCentrale de Bilans. D'après le site : www.bank-of-algeria.dz /legist5.htm.*

[2]طلال عباسي، إلهام بوجعدار:**"دور بنك الجزائر في عصرنة مهام الإشراف في إطار إرساء مبادئ الحوكمة"**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 2، 2020، ص401،ص402.

المطلب الثالث: إلقواعد الاحترازية للإدارة المخاطر المصرفية

تتمثل قواعد الحذر في تلك النسب والتعليمات الوقائية التي يسنها البنك المركزي كأسس لتسيير في مجال العمل المصرفي، وتلتزم باحترامها جميع البنوك التجارية والمؤسسات المالية من اجل ضمان سيولتها وبالتالي ملاءتها المالية تجاه المودعين.

وتهدف قواعد الحذر بشكل عام إلى:[1]

- تقوية الهيكل المالي للبنوك والمؤسسات المالية وتكييف أموالها الخاصة مع طبيعة وحجم المخاطر التي تتعرض إليها.
- تفادي تركيز قروض البنوك والمؤسسات المالية مع مستفيد واحد أو مجموعة معينة من المستفيدين.
- فرض نظام رقابي على مخاطر البنوك يمكن من المقارنة فيما بينها باستعمال جملة من المعايير ذات الاستخدام الإجباري والموحد.

وقد عرف النظام المصرفي الجزائري إدخال مثل هذه القواعد الاحترازية 1992 وذلك بموجب التنظيم القانوني رقم 91-09 الصادر بتاريخ 14 أوت 1991 والذي تضمن إلزام البنوك التجارية والمؤسسات المالية الجزائرية باحترام القواعد المالية:

III-1-نسب الملاءة: قصد تحقيق حدود دنيا من الملاءة المالية العامة للبنوك والمؤسسات المالية تكفي لمواجهة المخاطر التي قد تعترض نشاطاتها، تبنت السلطة النقدية في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض والتعديلات التي تلته جملة من التوصيات الصادرة عن لجنة "Comité De Bâhe" في إتفاقيتها الأولى 1998، وعملت على تطبيقها بشئ من التمهل والتدرج يدفعها ويحوذها في ذلك ما يوفره هذا الإطار من إمكانية لربط رأس مال البنك بالأخطار التي يتعرض لها، بما يعزز سلامة الوحدات المصرفية ويمكن أيضا من الرقابة والإشراف على صحة النظام المالي بشكل عام.

[1] Farouk bouyacoub : « l'entreprise et le financement bancaire »-Alger- éditionsKASBAH.2000 ,p27-28.

III-2-نسبة السيولة:

تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين الأصول السائلة والخصوم المستحقة، ويهدف استخدامها إلى مراقبة مخاطر السيولة، ويهدف استخدامها إلى مراقبة مخاطر السيولة، وهذه الحالة التي لا يستطيع عندها البنك مواجهة الانقطاع المفاجئ الذي قد يحدث في جزء أو في كل موارده في فترة معينة، بصورة أدق تهدف استخدام هذه النسبة إلى الحد من استعمال الموارد قصيرة الأجل في تمويل الاستخدامات المتوسطة وطويلة الأجل.

III-3-التأمين على الودائع:

يعد هذا الإجراء من القواعد الوقائية الأساسية المقترحة من طرف لجنة بال، وتأكد التوجه لمثل هذا الإجراء مع الأزمات التي تعرض لها الجهاز المصرفي مؤخرا وخصوصا بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، وقد حدد القانون رقم 04/03 الصادر بتاريخ 4 مارس 2004 نظام ضمان الودائع والذي يقوم على تسييره شركة مساهمة تدعى:"شركة ضمان الودائع البنكية" وتساهم فيه البنوك بنسبة 1% من إجمالي ودائعها نهاية كل سنة.

المبحث الثاني: تطور الأداء في المنظومة المصرفية للجزائر للفترة (2016–2021)

الأداء المالي لا يتحقق إلا بوجود مؤشرات التحليل المالي والتي هي أساسه،ومن خلال هذا المبحث سنحاول إعطاء صورة عن تطور الأداء في بنك الجزائر ،وذلك من خلال دراسة تطور نشاطه وعائده.

المطلب الأول: تطور نشاط البنك الجزائري للفترة (2016–2021)

I– 1 تطور نشاط الودائع

الجدول التالي يوضح تطور نشاط ودائع بنك الجزائر.

جدول رقم (3–1): يوضح نسبة نشاط الودائع لبنك الجزائر في الفترة (2016–2021)

الوحدة: مليار دينار

سنة / بيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ودائع بنك الجزائر	9079,9	2,10232	10922,7	10639,5	10754	12492

المصدر:من إعداد الطالبتان بناء على معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر (**ملحق 1**)

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(3–1): تطور ودائع بنوك الجزائر للفترة (2016–2021)

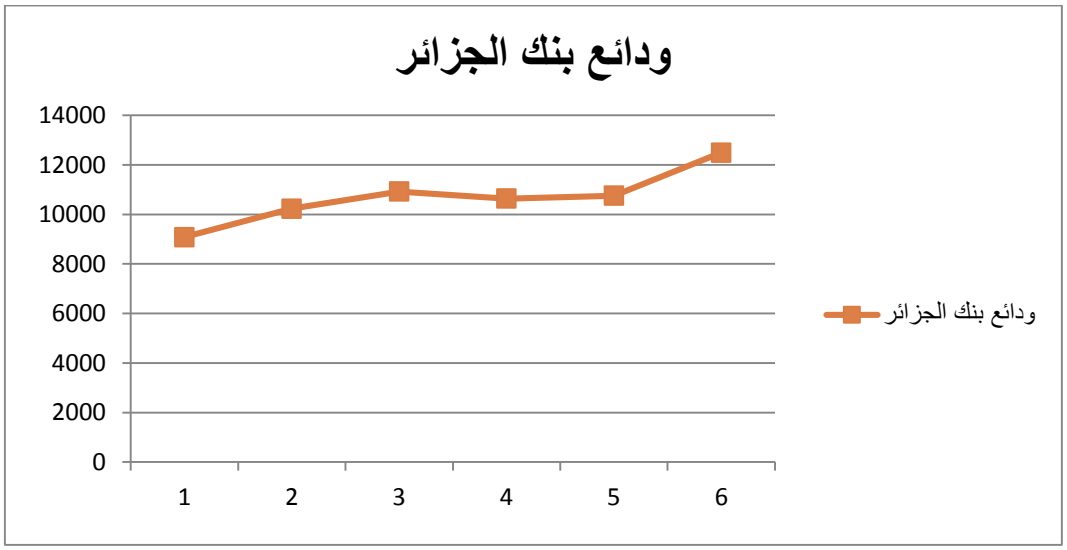

المصدر:من إعداد الطالبتان بناء على معطيات جدول رقم (**3–1**)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن بنك الجزائر حقق زيادة في الودائع خلال الفترة المدروسة (2016-2021) حيث:

سجل ارتفاع خلال سنة [2016-2017-2018] بقيمة [9079.9 ، 10232.2 ،10922.7] مليار دينار على التوالي ليتراجع سنة 2019 بقيمة 10639.5 مليار دينار ثم ارتفع مرة أخرى سنتي[2020-2021] ليصل إلى [10754، 12492] مليار دينار على التوالي، وهو مؤشر ايجابيا يدل على ثقة العملاء فيه ، حيث يتم تخزين الأموال لديه والاستفادة من الفوائد التي قد تترتب عليها ومنه يستخدمها البنك لتمويل نشاطاتها المختلفة مما يؤدي إلى ارتفاع في درجة سيولته .

I-2- تطور نشاط الائتمان

الجدول التالي يوضح تطور نشاط الائتمان لبنك الجزائر.

الجدول رقم (3-2): تطور نشاط الائتمان لبنك الجزائر للفترة (2016-2021)

الوحدة: %

السنة / البيان	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
معدل المستحقات الغير محصلة	12.09	12.96	12.70	14.76	16.36	19.32
معدل المؤونات المخصصة للمستحقات الغير محصلة	54.62	52.28	50.12	46.69	46.14	47.49

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر (**ملحق1**)

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(3-2): تطور نشاط الائتمان لبنك الجزائر للفترة (2016-2021)

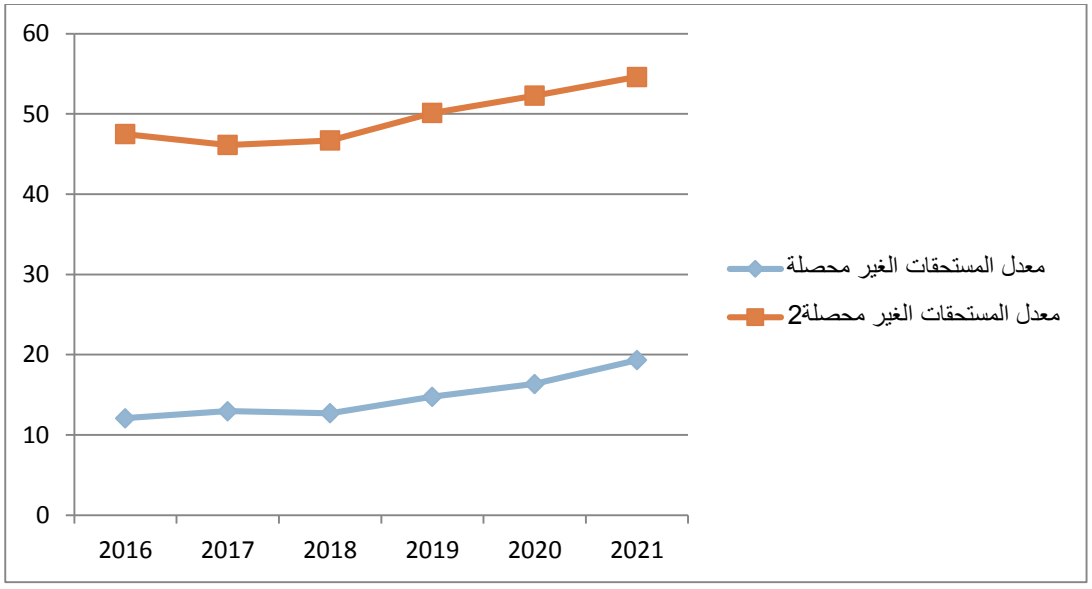

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3-2**)

√**بالنسبة لمعدل المستحقات الغير محصلة**: نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول أن معدل المستحقات الغير محصلة لبنك الجزائر متزايدة خلال سنوات الدراسة (2016-2021) حيث:

بلغت أدنى قيمة سنة 2016 بمعدل 12.09% لترتفع سنة 2017 بمعدل 12.96% ثم تنخفض مجددا سنة 2018 بنسبة تقدر ب 12.70%، وخلال سنوات[2019و2020و2021]شهدت ارتفاع بمعدل

[14.76 **%** ، 16.36**%** ، 19.32**%** **]** على التوالي، ويفسر ذلك أن القطاع المصرفي سجل خسائر كبيرة في القروض الممنوحة أي انه غير قادر على التحكم في المخاطر المتعلقة بالقروض التي يمنحها لعملائه.

√ **بالنسبة لمعدل المؤونات المخصصة للمستحقات الغير محصلة**: نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول أعلاه أن معدل المؤونات المخصصة للمستحقات الغير محصلة للقطاع المصرفي تحقق قيم مستقرة نسبيا خلال فترة الدراسة تراوحت بين 46.14% كأدنى نسبة و 54.62% كأعلى نسبة وهذا يعكس درجة استعداد القطاع المصرفي لمواجهة المخاطر الناشئة عن عدم تحصيل القروض بواسطة حجم المؤونات، إذن فإن القطاع المصرفي هنا مستعد في حالة عدم تسديده.

المطلب الثاني: مؤشرات العائد لبنك الجزائر للفترة (2016-2021)

تمثل الربحية النتيجة الصافية لعدد من السياسات والقرارات التي تتخذها البنوك باعتبارها الغاية الأساسية التي يسعى البنك لتحقيقها وعنصرا أساسيا في تقييم أداء البنوك ومؤشر مهم لقوة واستدامة الأعمال التجارية.

II-1- مؤشر العائد على الأصول ومؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك الجزائر (2016-2021)

الجدول التالي يمثل العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية لبنك الجزائر خلال سنوات قيد الدراسة وتتبين فيما يلي:

جدول رقم (3-3):تطور مؤشر العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE لبنك الجزائر للفترة (2016-2021) **الوحدة:%**

بيان / سنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ROA	1,83	2,05	2,42	1,51	1,43	1,95
ROE	17,79	18,85	22,41	14,08	8,31	11,18

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر (**ملحق 1**)

شكل رقم (3-3): تطور كل من العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE لبنك الجزائر للفترة (2016-2021)

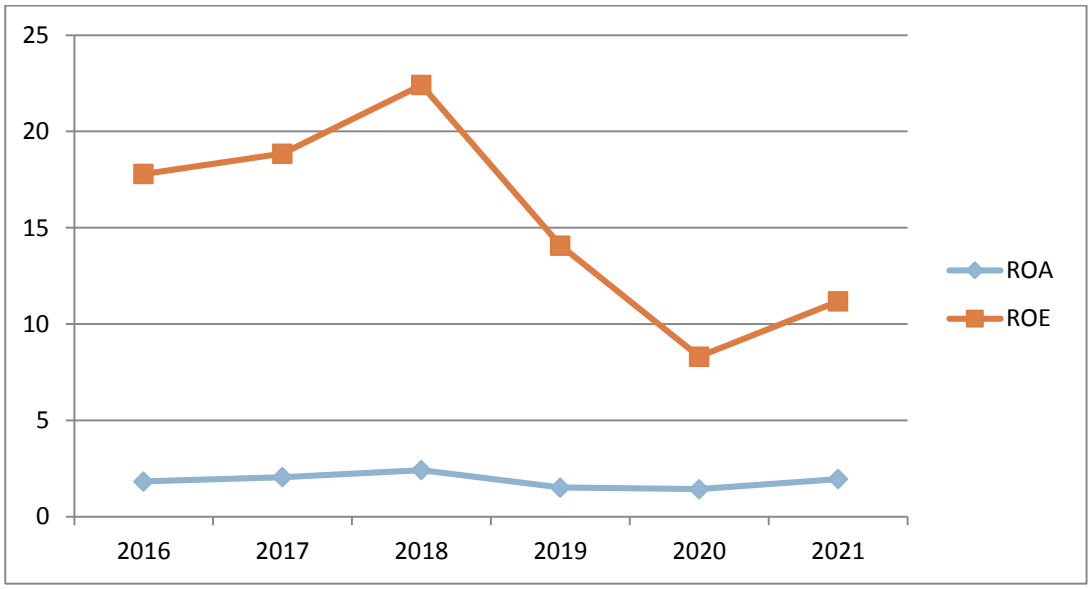

المصدر:من اعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3-3**)

√ **بالنسبة للعائد على الأصول ROA**: نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول أن بنوك الجزائر خلال سنوات الدراسة (2016-2021) ،قد حققت قيم مختلفة ومتقاربة من حيث الارتفاع والانخفاض ، حيث سجلت سنة 2016 نسبة تقدر ب 1,83% لترتفع سنتي [2017-2018] بنسبة تقدر ب[2,05% ،2,42%] على التوالي، وهو دليل على الاستخدام الأمثل لأصولها واستغلال هذه الأصول بفعالية وبطريقة تجلب أعلى عوائد ممكنة ، لتتدهور بعدها وتنخفض سنتي [2019-2020]بنسبة [1,51%،1,43%] على التوالي، ويفسر ذلك أن بنوك الجزائر لم تستغل أصولها بطريقة جيدة وبالتالي قد تتعرض لخسائر مالية كبيرة وتفقد الثقة والاستقرار المالي الذي تحتاجه من اجل الاستمرار، ثم ارتفعت سنة 2021 بنسبة قليلة مقارنة بسنتي 2019و 2020 قدرت ب 1,95%,

√ **بالنسبة للعائد على حقوق الملكية ROE**: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بنوك الجزائر سجلت نسب مرتفعة لمعدل العائد على حقوق الملكية خلال كل سنوات قيد الدراسة (2016-2021)، حيث كانت محصورة بين 8,31% كأقل قيمة و 22,41% كأعلى قيمة وهو مؤشر ايجابي يدل على قدرة البنك على الحصول على عوائد جيدة من خلال توظيفه لحقوق الملكية.

II-2- مؤشر هامش الربح(PM)

الجدول التالي يوضح تطور مؤشر هامش الربح لبنك الجزائر خلال سنوات الدراسة.

جدول رقم(3-4): تطور مؤشر هامش الربح لبنك الجزائر للفترة (2016-2021)

الوحدة:%

بيان / سنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021*
PM	4,14	4,15	4,32	3,85	3,70	3,18

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر(**ملحق1**)

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(3-4): تطور مؤشر هامش الربح لبنك الجزائر للفترة (2016-2021)

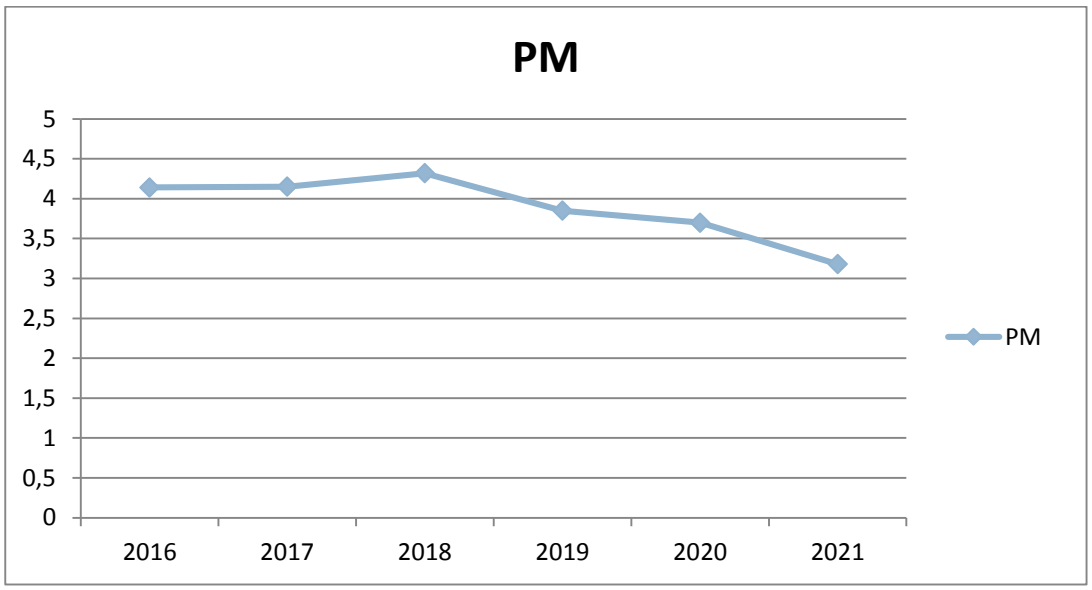

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم(3-4)

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن معدل هامش الربح لبنك الجزائر قد حقق قيم منخفضة خلال فترة الدراسة (2016-2021) حيث:

سجل سنة 2016 نسبة تقدر ب 4,14% لترتفع سنتي [2017و2018] بنسبة [4,15%، 4,32%] على التوالي، ويفسر هذا الارتفاع قدرة بنوك الجزائر على التحكم في النفقات وذلك لتحقيق الأرباح والتقليل من التكاليف الإضافية، ثم تتراجع وتنخفض سنة [2019و2020و2021] بنسبة [3,85% ، 3,70%،3,18%] على التوالي، ويعني ذلك عدم كفاءة البنك في إدارة ومراقبة والتحكم في النفقات مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتضخمها وهذا يؤثر سلبا على أدائها المالي وقدرتها على تحقيق الأرباح وتجنب الخسائر.

II-3-مؤشر الرفع المالي(EM)

الجدول التالي يوضح تطور مؤشر الرفع المالي لبنك الجزائر خلال سنوات الدراسة.

جدول رقم(3-5): تطور مؤشر الرفع المالي لبنك الجزائر للفترة (2016-2021)

الوحدة:%

بيان / سنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
EM	9,72	9,19	9,26	9,32	5,81	5,73

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر(**ملحق1**)

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(3-5): تطور مؤشر الرفع المالي لبنك الجزائر للفترة (2016-2021)

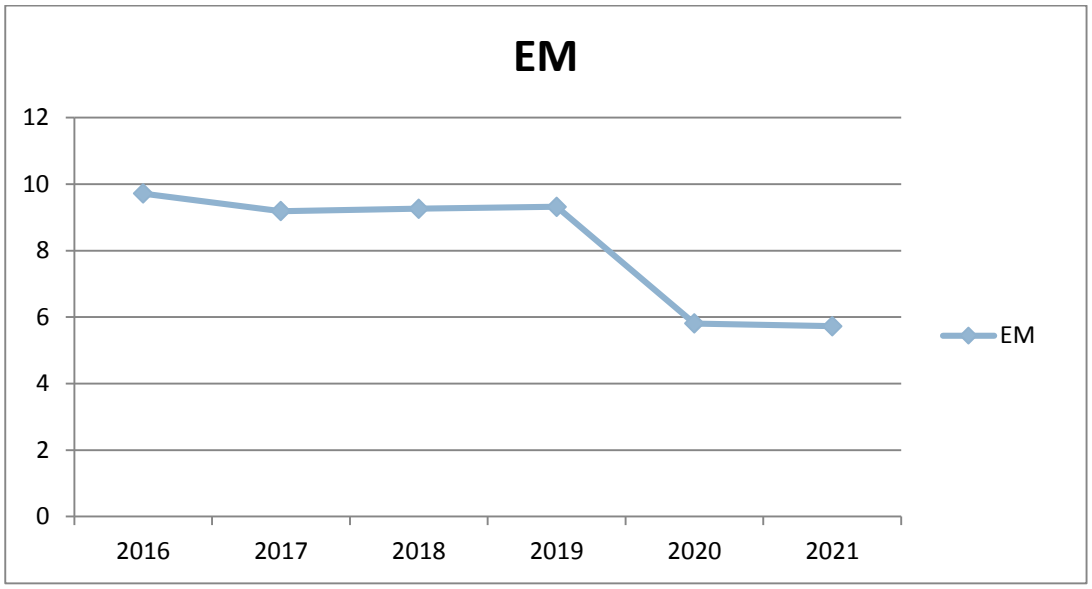

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3-5**)

√ نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول أن بنوك الجزائر قد حققت نسب منخفضة للرفع المالي خلال سنوات قيد الدراسة ،حيث شهدت سنة 2016 أعلى قيمة قدرت ب 9,72% لتنخفض سنة 2017 بنسبة 9,19% ثم ترتفع سنتي[2018-2019] بنسبة [9,26% ، 9,32%] على التوالي، ويعود هذا الارتفاع إلى تراجع إجمالي حقوق الملكية أي أن بنوك الجزائر اعتمدت في هذه الحالة على مصادر مالية خارجية أكثر من أموالها الخاصة، وقد سجلت انخفاض سنتي [2020-2021] بنسبة[5,81%،5,73%] على التوالي، ويدل ذلك على أن البنك أصبح يعتمد على الأموال الخاصة في التمويل بدلا من الاستدانة.

II-4-مؤشر منفعة الأصول(AU)

الجدول التالي يوضح تطور مؤشر منفعة الأصول لبنك الجزائر خلال سنوات الدراسة.

جدول رقم (3-6): تطور مؤشر منفعة الأصول لبنك الجزائر للفترة(2016-2021)

الوحدة:%

بيان / سنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
AU	0,44	0,49	0,56	0,39	0,38	0,61

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(3-6): تطور مؤشر منفعة الأصول لبنك الجزائر للفترة (2016-2021)

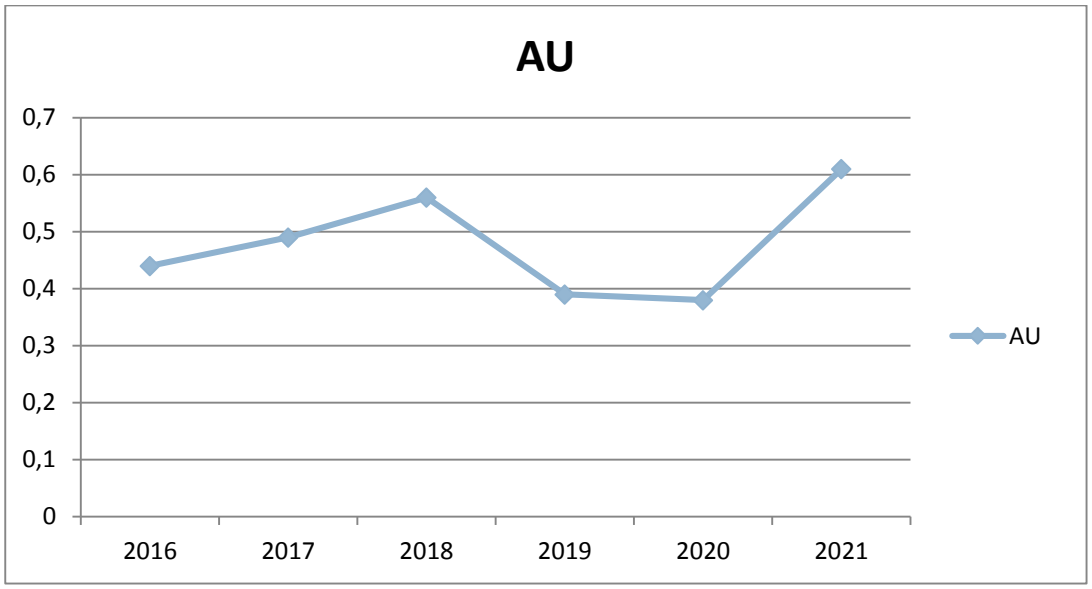

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (3-6)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-6) والشكل رقم (3-6) أن مؤشر منفعة الأصول لبنك الجزائر سجل نسب مختلفة ومتقاربة خلال سنوات قيد الدراسة (2016-2021) تراوحت بين 0,38 % كأدنى قيمة و 0,61% كأعلى قيمة ، ويدل ارتفاع في منفعة الأصول إلى زيادة إنتاجية الأصول، بينما الانخفاض راجع إلى عدم الاستغلال الأمثل والفعال للأصول أي نقص جودة الأصول.

المطلب الثالث: مؤشرات المخاطر لبنك الجزائر للفترة (2016–2021)

III–1–مخاطر السيولة:

الجدول التالي يوضح مخاطر السيولة التي قد يتعرض لها بنك الجزائر.

الجدول رقم (3–7): نسبة تطور مخاطر السيولة لبنك الجزائر للفترة (2016–2021)

الوحدة:%

البيان / السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	23,52	23,51	19,84	15,97	13,11	35,74
الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل	58,39	53,70	47,45	44,23	37,14	101,66

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر (**ملحق1**)

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(3–7): تطور مخاطر السيولة لبنك الجزائر للفترة (2016–2021)

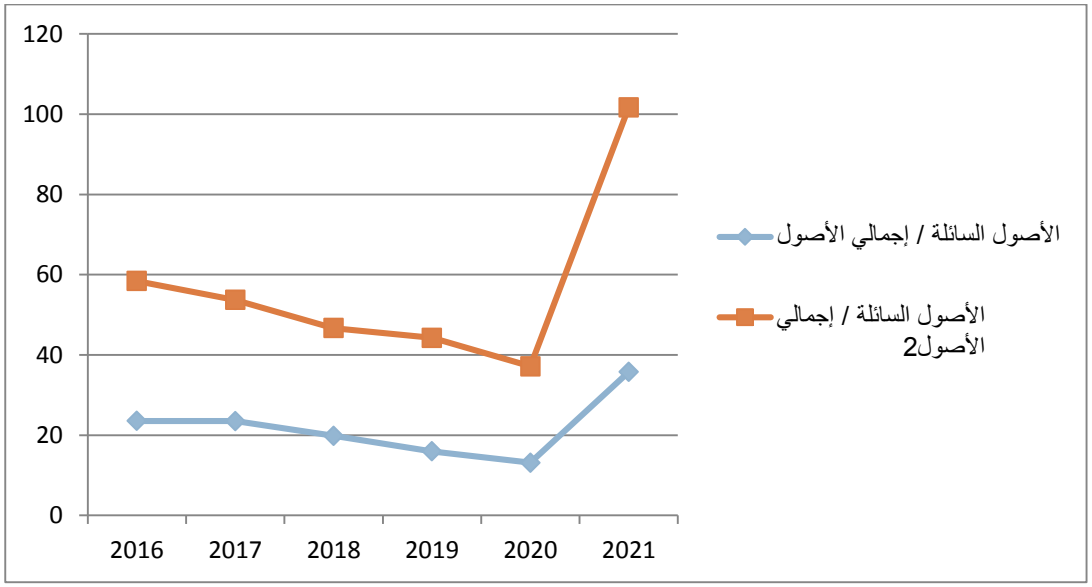

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3–7**)

√ **بالنسبة للأصول السائلة على إجمالي الأصول:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأصول السائلة على إجمالي الأصول لبنك الجزائر سجلت نسب مستقرة نسبيا خلال سنوات الدراسة (2016-2021) حيث:

عرفت انخفاض مستمر خلال سنة [2016و2017و2018و2019و2020] بمعدل [23,52**%**، 23,51%، 19,84%، 15,97%، 13,11%] على التوالي، مما يعني أن بنك الجزائر غير قادرة على تحويل أصوله إلى نقد للحصول على سيولة بسهولة ومنه قد يتسبب ذلك في عدم القدرة على تلبية الالتزامات المالية الخاصة به في الوقت المحدد ،ثم ارتفعت سنة 2021 لتصل إلى 35,74**%**، ويعطي ذلك مرونة اكبر في التعامل مع الطلبات النقدية ومنه قدرتها على التحكم والسيطرة على المخاطر.

√ **بالنسبة للأصول السائلة على الخصوم قصيرة الأجل:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأصول السائلة على الخصوم قصيرة الأجل، سجلت انخفاض مستمر خلال سنة [2016و2017و2018و2019و2020]

بنسبة[58,39%، 53,70 %،47,45%، 44,23%، 37,14%] على التوالي،ثم شهدت زيادة معتبرة في الأصول السائلة والتي تجاوزت 100% سنة 2021 بنسبة 101,66**%**، وهذا دليل على قدرة بنك الجزائر على تلبية الالتزامات المستحقة عليه في الفترة القصيرة بسلاسة وفي الوقت المحدد,

III-2- مخاطر رأس المال

الجدول التالي يوضح مخاطر رأس المال التي قد يتعرض لها بنك الجزائر.

الجدول رقم (3-8):نسبة تطور مخاطر رأس المال لبنك الجزائر للفترة (2016-2021)

الوحدة:%

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الملاءة الكلية	18,75	19,45	19,05	17,99	19,17	21,82
نسبة الملاءة القاعدية	16,25	15,03	14,98	14,26	15,38	17,93

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر (**ملحق 1**)

شكل رقم(3–8): تطور مخاطر رأس المال لبنك الجزائر للفترة (2016–2021)

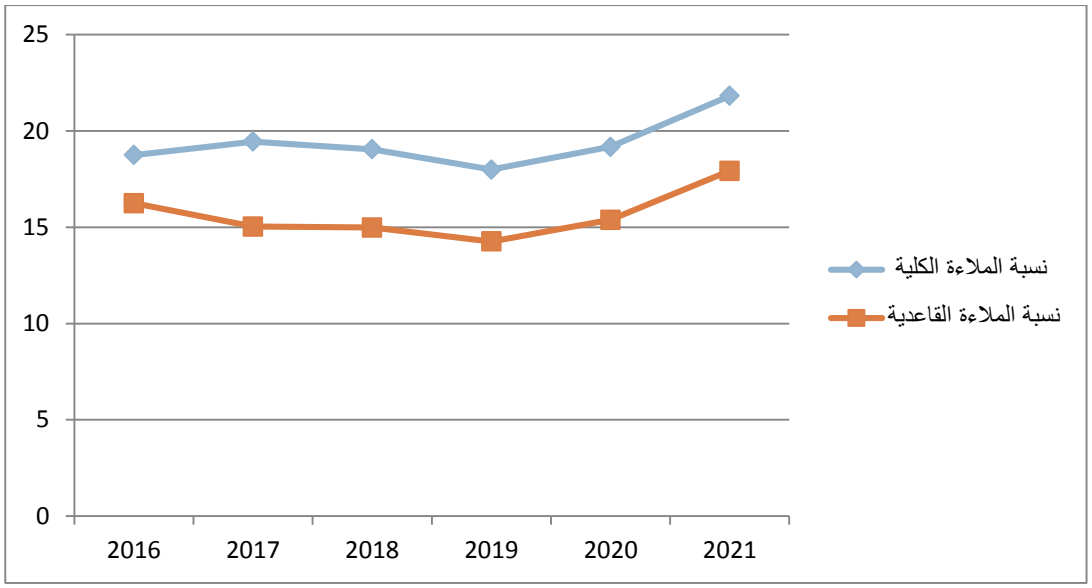

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3–8**)

√ **بالنسبة للملاءة الكلية**: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن بنك الجزائر حقق نسب مرتفعة بالنسبة للملاءة الكلية بين 17,99% كأدنى قيمة و 21,82% كأعلى قيمة ويفسر ذلك مدى قدرة البنك على تغطية الخسائر المحتملة بواسطة أمواله الخاصة، وهو مؤشر جيد على صحة ونجاح أعمال البنك.

√ **بالنسبة للملاءة القاعدية**: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن بنك الجزائر حقق نسب مرتفعة بالنسبة للملاءة القاعدية بين 14,26% كأقل قيمة و 17,93% كأعلى قيمة، خلال سنوات الدراسة، وتعد مؤشرا قويا لكفاءة إدارتها وقدرتها على تحمل المخاطر المالية المختلفة، أي انه لديه ما يكفي من رأس المال لتغطية المخاطر.

المبحث الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016–2020)

يتولي البنك في الوقت الحالي أهمية بالغة في تقييم وقياس أدائها، كذلك هو من أهم البنوك التي تمنح القروض، وبإستطاعته تقديم أكبر الخدمات ذات الجودة للمتعاملين معه. كما كان له العديد من التأثيرات المباشرة على أداء البنوك، لذا فإن قياس الأداة في البنوك يعد أمرا مهما لعدة أسباب منها حيث أنه يعتبر عامل حيوي للمؤسسات المالية التي تسعى إلى النجاح وتحقيق أهدافها من جهة والنظر إلى زيادة المنافسة في السوق المالي من جهة أخرى.

المطلب الأول : بطاقة فنية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

I-1- نشأة القرض الشعبي الجزائري

تأسس القرض الشعبي الجزائري حسب التعليمة رقم 366.66 الصادرة بالتاريخ 29 ديسمبر 1966برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري ويعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك تجاري (بنك ودائع) ومقره الرئيس بالجزائر العاصمة، كالبنك وحدات جهوية 144 سنة 1985 وتقلصت إلى 78 فرعا بعد تأسيس بنك التنمية المحلية في افريل من نفس السنة .

وقد ورث نشاطات كانت تمارس من طرف فروع :البنك الشعبي التجاري و الصناعي المتواجدة في الجزائر،وهران ،عنابه،قسنطينة بالإضافة إلى بنوك أجنبية أخرى مثل بنك الجزائر، مصر شركة مرسيليا للقرض و المجموعة الفرنسية للقرض.

وظل ببداية عهد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر مع صدور قانون استقلالية المؤسسات (قانون رقم 88.01 صادر بتاريخ 12 جانفي 1988) أصبحت البنوك العمومية الجزائرية ومنها القرض الشعبي الجزائري له إطار قانون ضمن المؤسسات الاقتصادية العمومية .

ذلك لمسايرة التطورات كما أحدث تغيرات لتحقيق نظام معلومات جديدة خاصة بالبنك و إدخال معدات جديدة في ميدان الآلي بما في ذلك الموارد البشرية.

إن موقع البنك لآياتي إلا من خلال نوعية لا باس بها لقنوات التوزيع حسب حاجة الزبائن يظهر ذلك جليا من التغيرات التي أحدثها في شبكة الاستغلال حيث قلص مجموعات الاستغلال من 15 إلى 18 ورفع عدد الوكالات البنكية من 111 إلى 121 وكالة بنكية.

I-2-تعريف وكالة القرض الشعبي الجزائري بسوق أهراس

وكالة القرض الشعبي الجزائري بسوق أهراس هي واحدة من بين أثمن وكالات التابعة للمديرية الجهوري بعنابه، تحتل الوكالة موقع إستراتيجي وسط المدينة ب 05 شارع الجزائر، مدينة سوق أهراس، وفيها يتم الاتصال بالزبائن وتلبية طلباتهم، فهي تعتبر كمنفذ توزيع نفس الخدمات التي تقدمها جميع البنوك الأخرى، فهي بنك إيداع يتلقى الودائع وتسليم القروض بنسب فائدة متغيرة وبأنواعها المختلفة قصيرة ومتوسطة الأجل.

تتوفر الوكالة على 17 حساب متصل بنظام معلوماتية يعالج المعلومات بسرعة، وتم تحديثه مؤخرا ويسمى U7، كما تتوفر الوكالة على حاسبين للأوراق النقدية، وكاشفة للأوراق المزورة مما يؤدي إلى تقليل وقت الانتظار بالنسبة للعميل وبالتالي تحسين خدمات.

كما توظف الوكالة 14 موظف يتوزعون بين إطارات وأعوان تحكيم وأعوان تنفيذ.

I-3-الهيكل التنظيمي للوكالة

الشكل رقم (3–9): الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري CPA بسوق أهراس

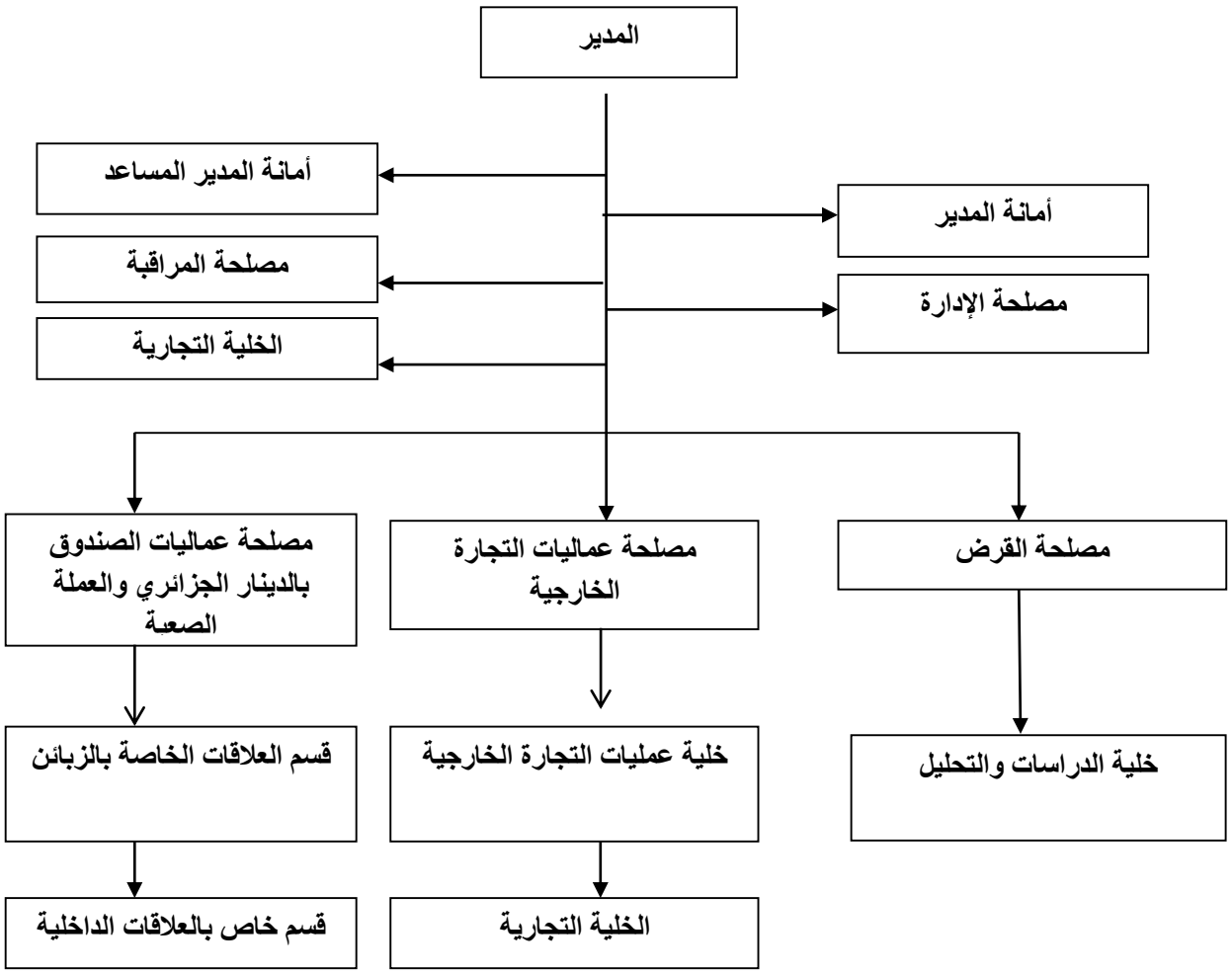

المصدر:من إعداد الطالبتان بناء على معطيات وكالة القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات المخاطر لبنك القرض الشعبي الجزائري (2016–2020)

II–1–حساب المخاطر الائتمانية

الجدول التالي يوضح المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها البنك محل الدراسة.

الجدول رقم(3–9):نسبة المخاطر الائتمانية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016–2020)

الوحدة: %

المخاطر	2016	2017	2018	2019	2020
المخاطر الائتمانية	1,54	1,07	0,51	1,81	2,12

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على القوائم المالية (**ملحق 3**)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(3–10): تطور المخاطر الائتمانية لبنك CPA للفترة (2016 – 2020)

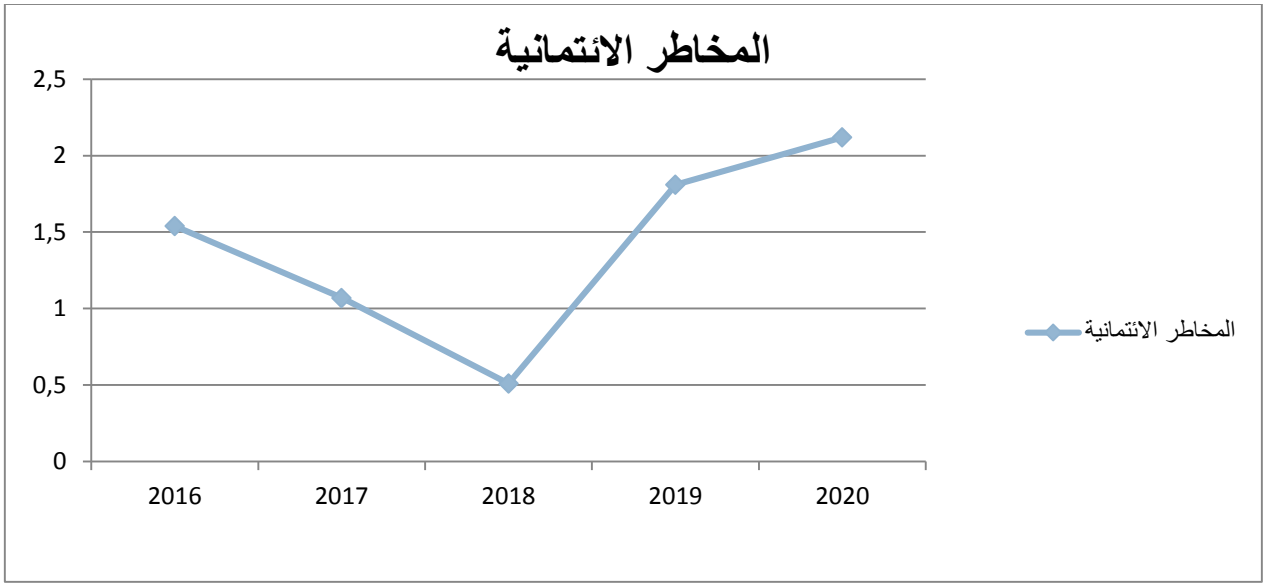

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3–9**)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المخاطر الائتمانية لبنك القرض الشعبي الجزائري عرفت تذبذبا طيلة فترة الدراسة (2016-2020) حيث:

سجلت سنة 2016 نسبة تقدر ب1,54% لتنخفض سنتي 2017 و 2018 بنسبة تقدر ب1,07 %و 0,51% على التوالي ثم ارتفعت في سنتي 2019 و 2020 بنسبة تقدر ب 1,81%و 2,12% على التوالي ويفسر ذلك أن نسب المخاطر الائتمانية التي حققها البنك محل الدراسة قليلة وهذا يعني أن البنك يتمتع بمستوى جيد من التحكم والإدارة في المخاطر المتعلقة بالقروض والائتمان التي يمنحها لعملائه وهذا يع مؤشرا إيجابيا للمؤسسة المالية.

II–2–حساب مخاطر السيولة:

الجدول التالي يوضح مخاطر السيولة التي قد يتعرض لها البنك محل الدراسة.

الجدول رقم (3–10): نسبة مخاطر السيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016–2020)

الوحدة:%

المخاطر	2016	2017	2018	2019	2020
مخاطر السيولة	86,30	79,69	89,20	93,13	92,71

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على القوائم المالية للبنك (**ملحق 3**)

شكل رقم (3–11): تطور مخاطر السيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016–2020)

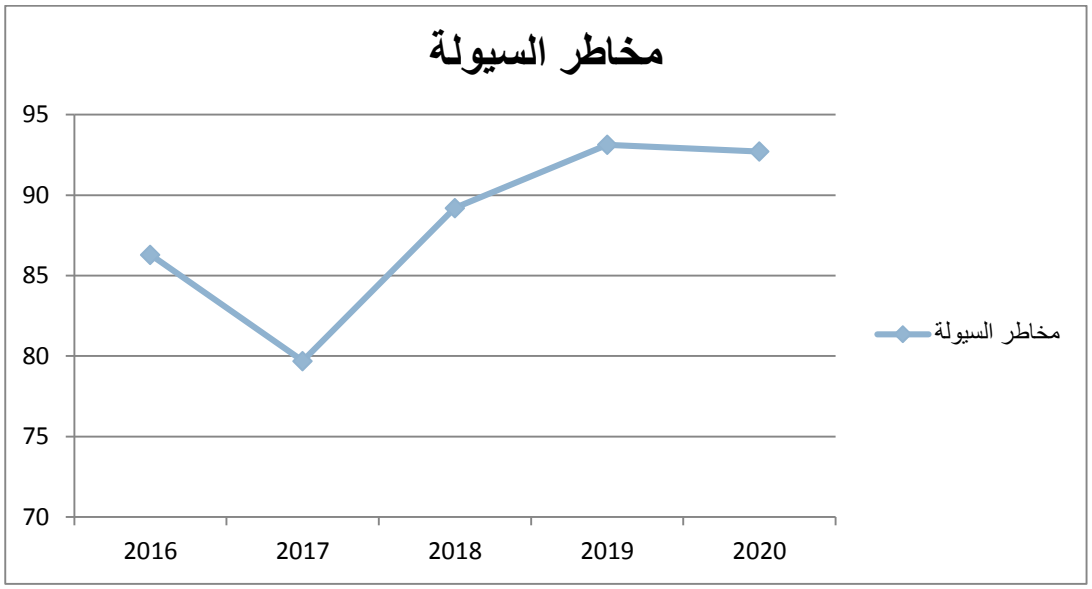

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3–10**)

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول أن مخاطر السيولة في بنك القرض الشعبي الجزائري في زيادة مستمرة طيلة فترة الدراسة حيث:

سجل سنة 2016 نسبة تقدر ب 86,30 % ثم تراجعت سنة 2017 بنسبة تقدر ب 79,69 % لتتواصل في الارتفاع سنتي 2018 و 2019 بنسبة تقدر ب89,20% و 93,13% على التوالي ثم انخفضت مرة أخرى بنسبة تقدر ب 92,71% سنة 2020 ،ويدل ذلك على صعوبة البنك في مواجهة إلتزماته وعدم مقدرته على تحويل الأصول التي يمتلكها إلى نقد بالسرعة الكافية التي تمكنه من مواجهة إلتزماته المالية، كما أن زيادة هذه النسبة تشير إلى حاجة البنك إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة,

II-3-حساب مخاطر رأس المال

الجدول التالي يوضح مخاطر رأس المال التي قد يتعرض لها البنك محل الدراسة,

الجدول رقم(3-11): نسبة مخاطر رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)

الوحدة:%

المخاطر	2016	2017	2018	2019	2020
مخاطر رأس المال	9,87	10,03	9,69	8,83	8,65

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على القوائم المالية (**ملحق3**)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-12): تطور مخاطر رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)

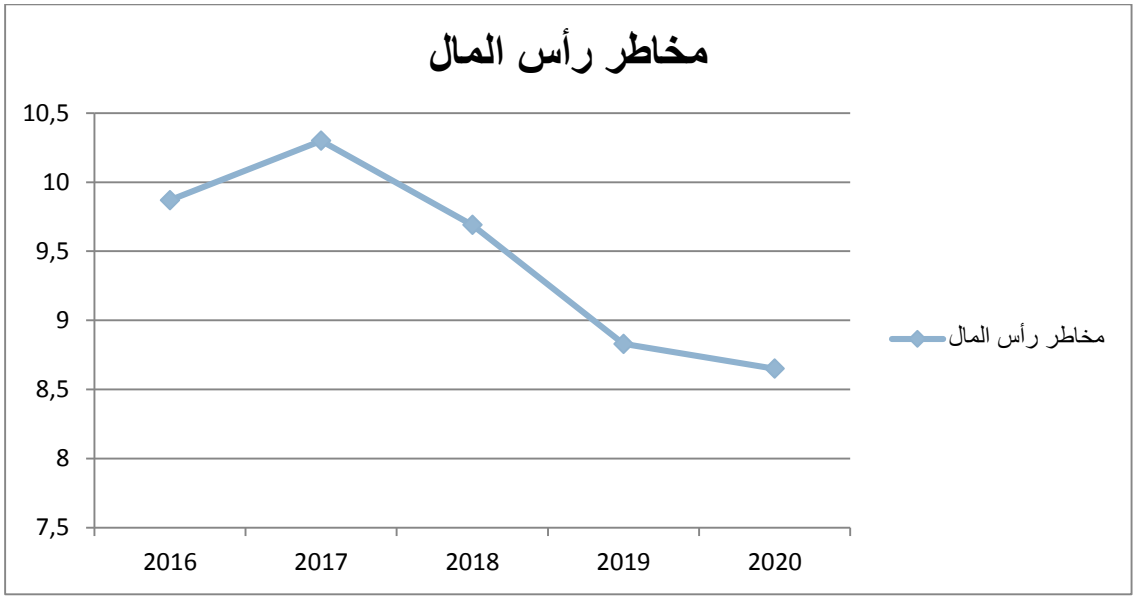

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3-11**)

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول أن مخاطر رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري المنخفضة خلال سنوات الدراسة (2016-2020) حيث:

شهدت سنة 2016 نسبة تقدر ب9,87% لترتفع سنة 2017 بنسبة تقدر ب10,03 % ثم تراجعت سنة 2018 و2019 و2020 بنسبة 9,69 % و8,83 % و8,65 % على التوالي، ويفسر ذلك مدى قدرة البنك من خلال أمواله الخاصة على تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي الأصول ونجد كذلك أن مؤشر مخاطر رأس المال منخفض في كل السنوات وهو أقل من المعايير الدولية التي تؤكدها لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي.

II-4- حساب مخاطر سعر الفائدة

الجدول التالي يوضح مخاطر سعر الفائدة التي قد يتعرض لها البنك محل الدراسة,

الجدول رقم(3-12): نسبة مخاطر سعر الفائدة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)

الوحدة:%

المخاطر	2016	2017	2018	2019	2020
مخاطر سعر الفائدة	-11,91	-17,52	-9,39	-5,97	-6,25

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على القوائم المالية (**ملحق 3**)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مخاطر سعر الفائدة لبنك القرض الشعبي الجزائري متدنية و النسب سالبة خلال سنوات الدراسة (2016-2020) حيث :

سجلت سنة 2016 نسبة تقدر ب 11,91- لترتفع سنة 2017 بنسبة ضئيلة قدرت ب 17,52- ثم انخفضت سنتي 2018 و 2019 بنسبة 9,39-، 5,97- على التوالي ليرتفع قليلا سنة 2020 بنسبة 6,25- ،ويفسر ذلك أن موجودات البنك أقل من مطلوباته مما جعل الفجوة سالبة وهذا يعني بأن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يربح وانخفاضها سيؤدي إلى خسارة البنك.

المطلب الثالث:تقييم أداء بنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)

سيتم في هذا المطلب عرض لنتائج المؤشرات المالية (مؤشر العائد على الأصول (ROA)، و مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) ، مؤشر الرفع المالي، مؤشر هامش الربح، مؤشر منفعة الأصول)، الخاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري كذلك بعض النماذج الأخرى.

III-1-تطور مؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)

الجدول التالي يشمل نسب العائد على حقوق الملكية ونسب العائد على الأصول خلال السنوات قيد الدراسة ويبين ما يلي:

جدول رقم (3-13): نسب العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)

سنة / بيان	2016	2017	2018	2019	2020
ROA	%1,54	%1,71	%1,81	%8,73	%7,66
ROE	%9,87	%10,03	% 9,69	%8,83	%8,65

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على القوائم المالية (**ملحق 3**)

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-14): تطور كل من العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأصول ROA لبنك CPA للفترة (2016- 2020)

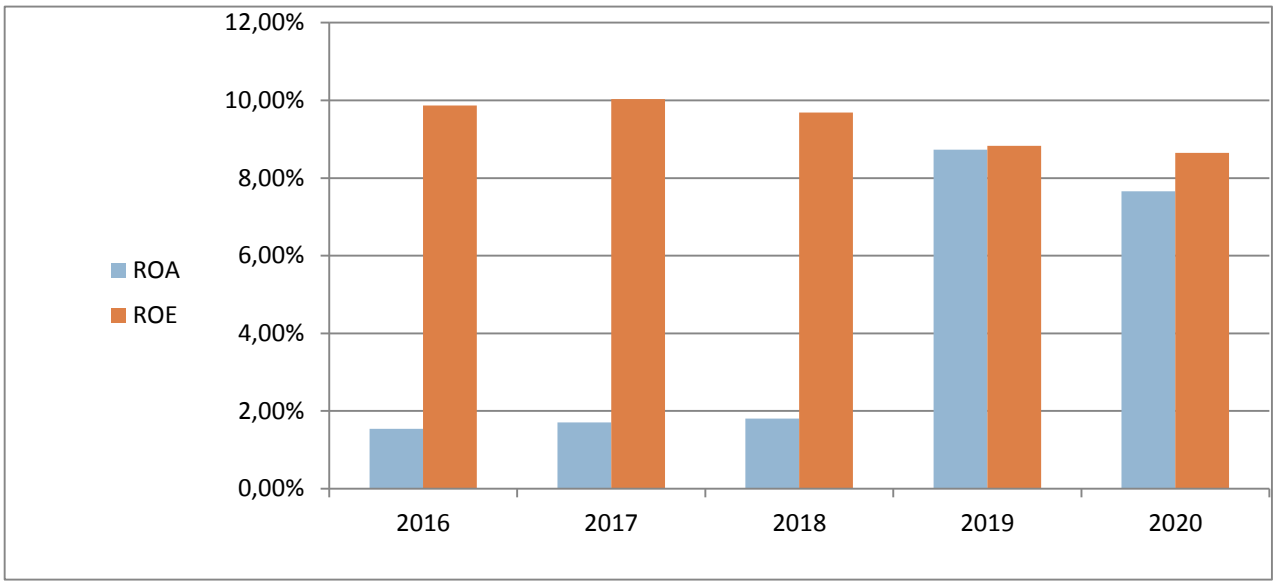

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3-13**)

√ **بالنسبة للعائد على الأصول ROA**: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بنك القرض الشعبي الجزائري سجل انخفاض في معدل العائد على الأصول(ROA) خلال السنوات قيد الدراسة (2016-2020) حيث

شهد أدنى نسبة سنة 2016 قدرت ب 1,54% لترتفع سنة 2017 ، 2018 ، 2019 بنسبة 1,71 %،1,81 % ،8,73 %) على التوالي ،وهذا الارتفاع يدل على التوظيف الجيد للأصول وتحقيق البنك لأرباح صافية معتبرة، وهو دليل على كفاءة البنك في رسم سياسته الاستثمارية والتمويلية، ثم انخفض سنة 2020 بنسبة تقدر ب7,66 % ويفسر ذلك سوء توظيف البنك لأصوله وعدم الاستغلال الجيد لمصادر التمويل المتوفرة,

√ **بالنسبة للعائد على حقوق الملكية ROE**: من خلال قراءة نتائج الجدول نلاحظ أن بنك القرض الشعبي الجزائري CPA سجل تذبذبا في معدل العائد على حقوق الملكية ROE خلال سنوات الدراسة (2016-2020) بين الارتفاع و الانخفاض حيث :

سجلت سنة 2016 نسبة تقدر ب9,87% لترتفع سنة 2017 بنسبة 10,03% ويعود هذا الارتفاع إلى كفاءة البنك في استخدام موجوداته وزيادة درجة اعتماده على الاقتراض، ثم انخفضت سنة (2018-2019-2020) بنسبة 9,69 % ،8,83 % ،8,65 % على التوالي، وهذا الانخفاض يدل على عدم مقدرة البنك على الحصول

على عوائد جيدة من خلال توظيفه لحقوق الملكية واعتماد البنك على التمويل بواسطة الأموال الخاصة بشكل كبير، بدلا من التمويل بالقروض.

III-2-مؤشر الرفع المالي(EM)

الجدول التالي يوضح تطور مؤشر الرفع المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة,

الجدول رقم(3-14): نسبة مؤشر العائد على الرافعة المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)

الوحدة:%

بيان / سنة	2016	2017	2018	2019	2020
EM	10,13	9,96	10,31	11,32	11, 54

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على القوائم المالية (**ملحق3**)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-15): تطور مؤشر العائد على الرافعة المالية لبنك CPA للفترة (2016- 2020)

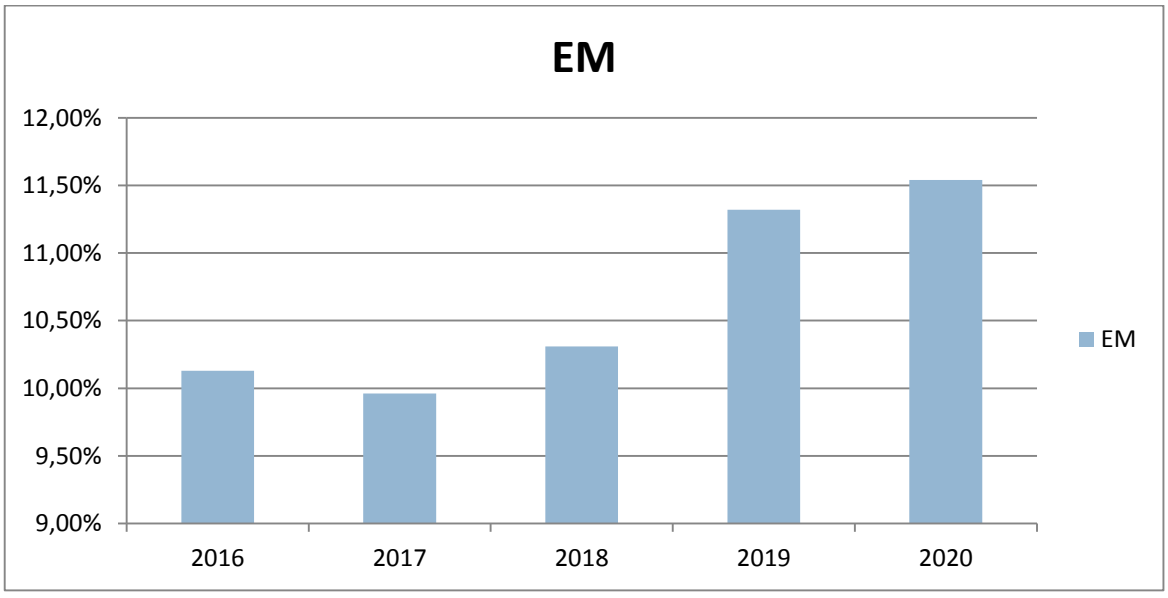

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3-14**)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن بنك القرض الشعبي الجزائري سجل ارتفاعا في مؤشر الرفع المالي EM خلال سنوات الدراسة (2016-2020) حيث:

سجل سنة 2016 نسبة تقدر ب10,13 % لتنخفض سنة 2017 بنسبة 9,96% وهو ما يفسر أن البنك أصبح يعتمد على الأموال الخاصة في التمويل بدلا من الاستدانة مما لا شك فيه أنه تبنى إستراتيجية فعالة لإدارة المخاطر وحماية أصوله من الخسارة وتجنبه الوصول إلى مرحلة العجز عن الوفاء بإلتزماته، ثم تعود للارتفاع سنة (2018-2019-2020) على التوالي وهذا دليل على ارتفاع إجمالي الأصول وتراجع إجمالي حقوق الملكية ومنه أن البنك في هذه الحالة يعتمد على مصادر مالية خارجية وبالتالي فهو يخاطر بأموال الغير في استثماراته.

III-3-مؤشر هامش الربح(PM)

الجدول التالي يوضح تطور مؤشر هامش الربح لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة

الجدول رقم(3-15):نسبة مؤشر هامش الربح لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)

الوحدة:%

بيان / سنة	2016	2017	2018	2019	2020
PM	36,53%	40,88%	48,17%	23,59%	20,28%

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على القوائم المالية (**ملحق3**)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-16): تطور مؤشر هامش الربح لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)

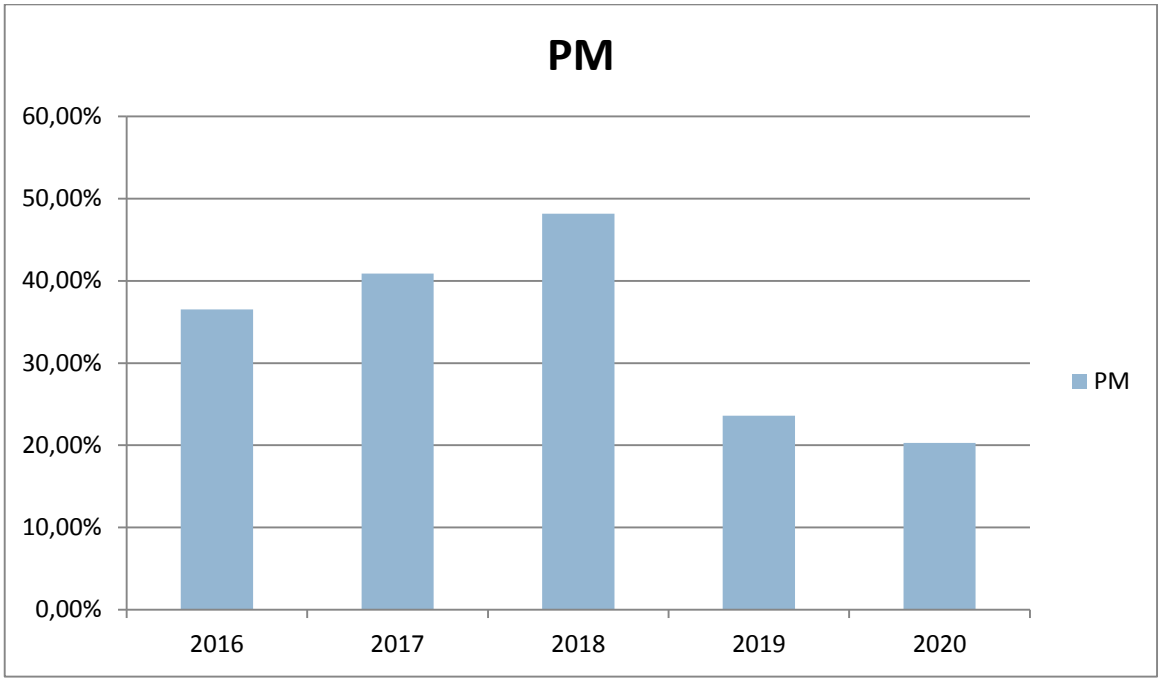

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (3-15)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بنك القرض الشعبي الجزائري سجل تذبذبا في مؤشر هامش الربح للفترة المدروسة (2016-2020) بين الارتفاع والانخفاض حيث :

سجل سنة 2016 نسبة تقدر ب 36,53 % ليرتفع إلى نسبة 40,88 %سنة 2017 ثم سجل ارتفاع طفيف سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ليبلغ 48,17 % وهذا الارتفاع يشير إلى مدى قدرة البنك على السيطرة على النفقات وكذلك مدى فعالية إدارته في تسعير الخدمات المصرفية والتي من شأنها أن تعطي صورة جيدة عن مردودية البنك، ثم انخفض سنة (2019-2020) بنسبة 23,59 %و 20,28 %على التوالي وهذا الانخفاض راجع إلى عدم كفاءة البنك في إدارة ومراقبة والتحكم في التكاليف المصرفية.

III-4-مؤشر منفعة الأصول

الجدول التالي يوضح تطور مؤشر منفعة الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (3-16): نسبة مؤشر منفعة الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)

الوحدة:%

بيان / سنة	2016	2017	2018	2019	2020
Au	%4,21	%4,19	%3,76	%3,70	%3,77

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على القوائم المالية (**ملحق 3**)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-17): تطور مؤشر منفعة الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)

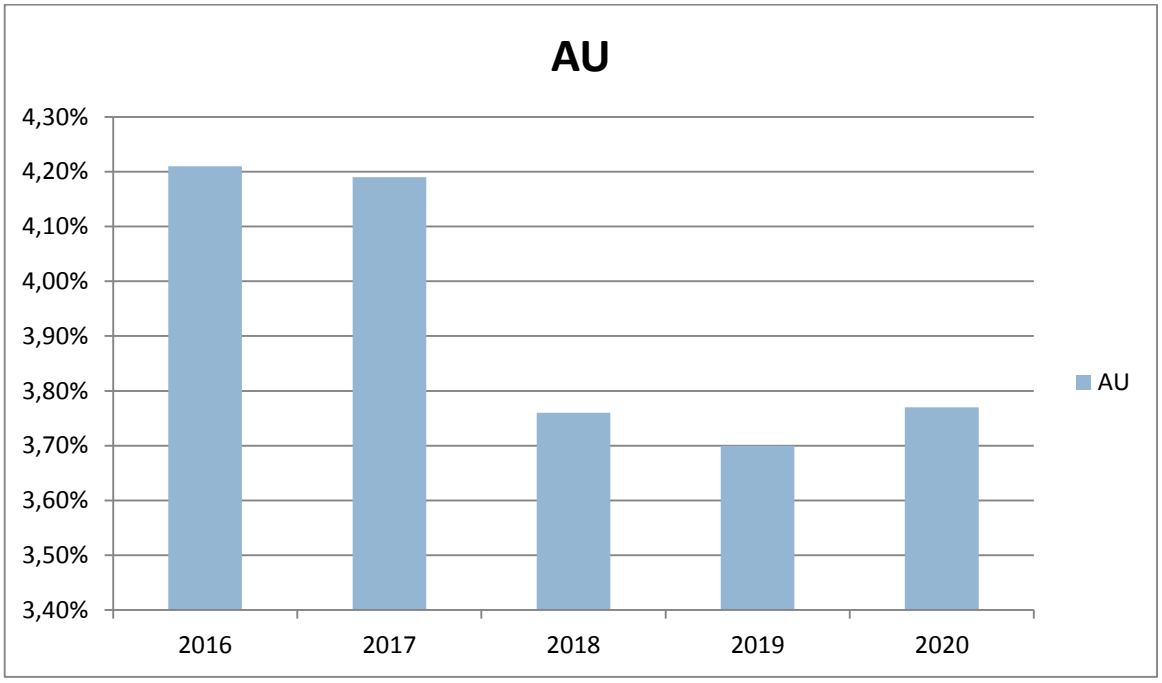

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3-16**)

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول أن مؤشر منفعة الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري سجل انخفاضا خلال سنوات الدراسة (2016-2020) حيث :

شهدت سنة 2016 ارتفاع في معدل منفعة الأصول بنسبة 4,21 % حيث تعتبر أعلى نسبة في الفترة المدروسة ويعود هذا الارتفاع إلى جودة الأصول أي الاستغلال الجيد للأصول وتوظيفها في الأوجه الأكثر إيرادا مما جعلها أكثر إنتاجية ،لتعرف بعدها سنة (2017-2018-2019) انخفاض مستمر بنسبة (4,19% ، 3,76 %، 3,70%) على التوالي بسبب التوظيف والاستغلال الغير كفء للأصول أي نقص جودة الأصول، ثم سجل بعدها في السنة الأخيرة 2020 ارتفاع طفيف بنسبة 3,77 %وهي تعتبر أدنى نسبة لسنوات الدراسة.

III-5-تطور مؤشر التقييم المصرفي الأمريكي Camels لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)

III-5- 1-نسبة كفاية رأس المال

يوضح الجدول التالي تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة,

الجدول رقم(3-17): نسبة كفاية رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016-2020)

الوحدة:%

بيان / سنة	2016	2017	2018	2019	2020
C	9,87	10,03	9,69	8,83	8,65

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على القوائم المالية (**ملحق 3**)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3–18): تطور كفاية رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة(2016–2020)

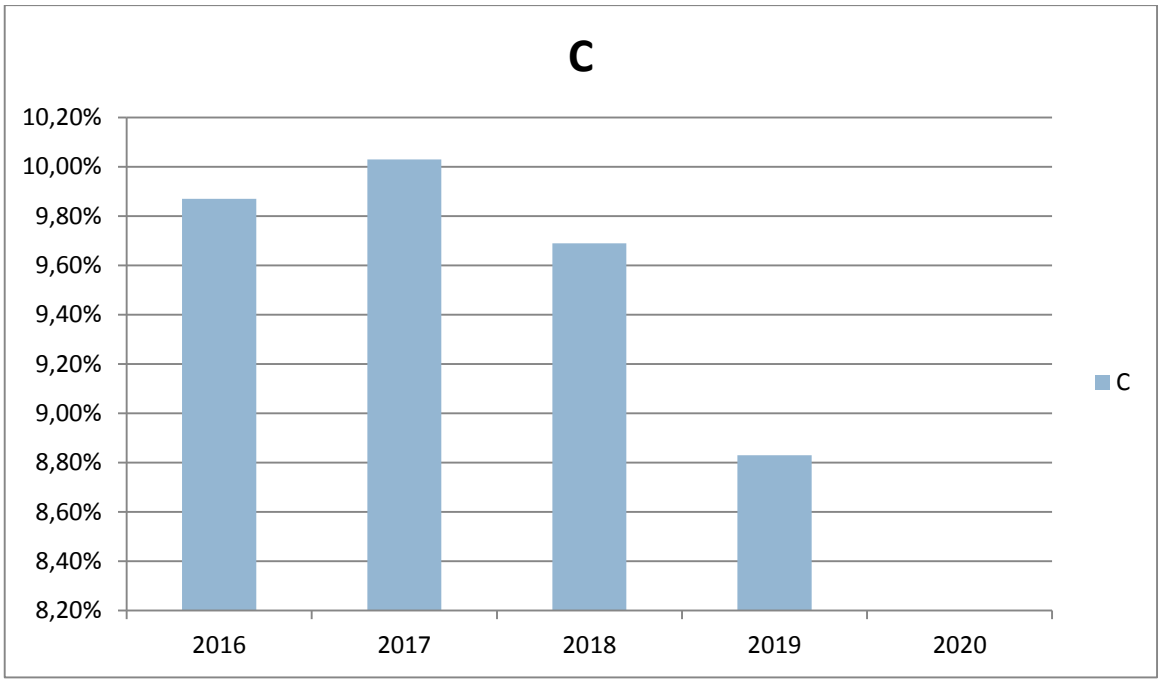

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3–17**)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة كفاية رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري منخفضة خلال فترة الدراسة (2016-2020) حيث:

سجل سنة 2016 نسبة تقدر ب9,87 % ثم ارتفعت سنة 2017 بنسبة طفيفة تقدر ب10,03% لتعرف هذه النسبة انخفاضا ملحوظا سنة (2018-2019-2020) بنسبة (9,69% ،8,83 %،8,65 %)على التوالي.

ويفسر ذلك أن البنك في حالة جيدة كونه حقق نسب تفوق 8% وهذا ما جعله في التصنيف رقم 2 ما عدى سنة 2017 حقق نسبة 10,03 %وهي تفوق 10% فالبنك هنا في حالة قوية وهو مصنف في الدرجة 1، مما يعني أنه في حالة جيدة ومنه قدرته على تغطية المخاطر المرتبطة بالأصول من رأسماله الأمر الذي يشير إلى الخبرة في تحليل المخاطر وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها،مما يساعد البنك على اتخاذ القرارات اللازمة وضبط القواعد الاحترازية المطبقة.

III– 5–2 –نسبة جودة الأصول

يوضح الجدول التالي تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة.

الجدول لرقم (3–18): نسبة جودة الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016–2020)

الوحدة:%

سنة / بيان	2016	2017	2018	2019	2020
A	75,01	68,78	77,63	81,06	79,53

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على القوائم المالية (**ملحق3**)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(3–19): تطور جودة الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016–2020)

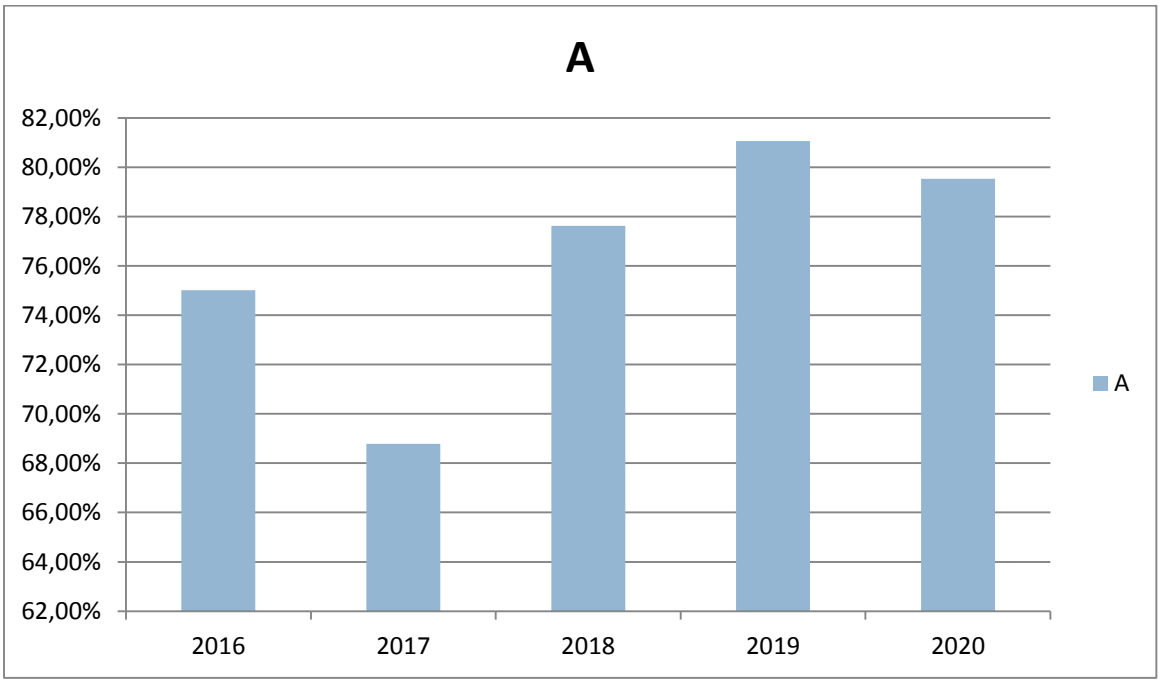

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3–18**)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة جودة الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري مرتفعة خلال سنوات الدراسة (2016-2020) حيث :

سجل سنة 2016 نسبة تقدر ب 75,01% لتنخفض سنة 2017 بنسبة 68,78% ثم ارتفعت سنتي 2018و 2019 بنسبة (77,63% ، 81,06%) على التوالي لتتراجع بنسبة 79,53 %سنة 2020 ويفسر ذلك أن جودة أصول البنك حرجة لأن النسب التي حققها البنك خلال هذه الفترة تفوق 60% مما يعني أن البنك لديه نوعية

موجودات ضعيفة وأن هناك ضبط غير جيد لمحفظة الأوراق المالية، كما أنه يهتم بتوظيف أصوله بطريقة لا تسمح له بتحقيق إيرادات وبالتالي لا تضمن له زيادة في الأرباح والاستمرارية، كما يجب اتخاذ الإجراءات الرقابية ومعالجة السلبيات الموجودة داخل البنك وعليه يكون تصنيف جودة الأصول حسب نموذج CAMLES التصنيف 05.

III 5-3-.نسبة كفاءة الإدارة

يوضح الجدول التالي تطور نسبة كفاءة الإدارة لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة,

الجدول رقم(3- 19): نسبة كفاءة الإدارة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة(2016-2020)

الوحدة:%

سنة / بيان	2016	2017	2018	2019	2020
M	7,83	7,66	6,86	6,73	6,10

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا على القوائم المالية (**ملحق 3**)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-20): تطور كفاءة الإدارة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة(2016-2020)

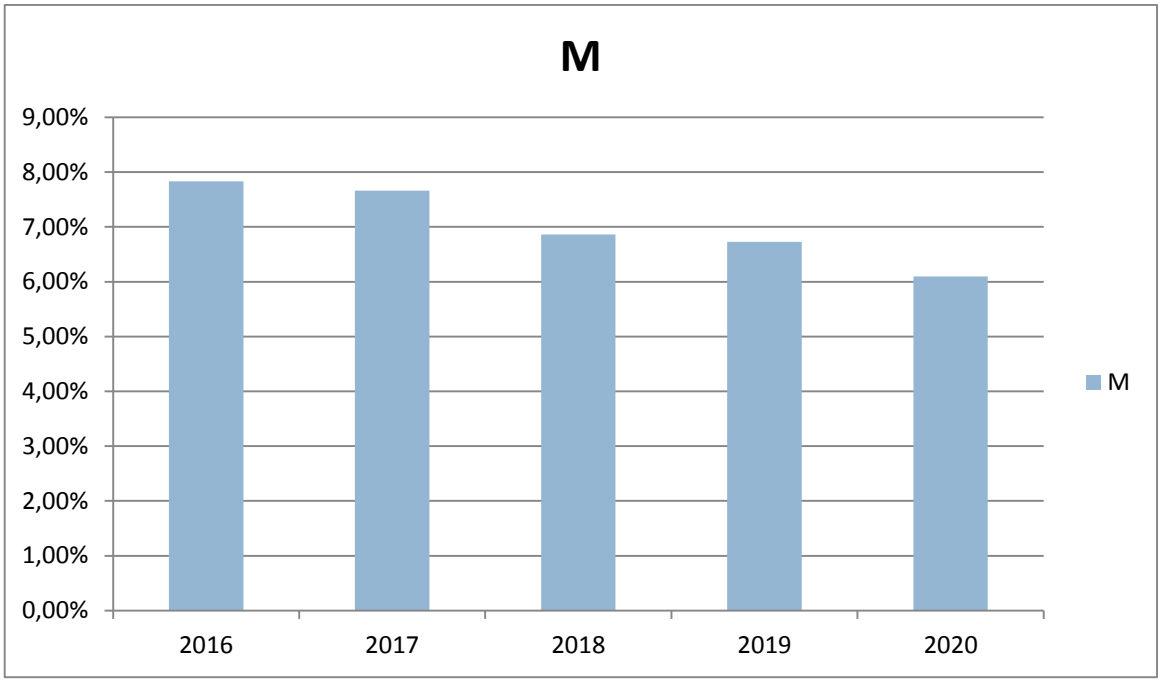

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3-19**)

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول أن نسبة كفاءة الإدارة لبنك القرض الشعبي الجزائري منخفضة خلال سنوات الدراسة (2016-2020) حيث:

خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2020 لم تتجاوز كفاءة الإدارة نسبة 7,83 %وهي تدل على الحالة القوية لكفاءة الإدارة لأنه حقق نسب أقل من 25% الأمر الذي يشير إلى قدرة البنك على ضبط المصاريف التشغيلية ومدى تقيد الإدارة بالأنظمة والتعليمات كونه يملك إدارة سليمة وقوية مع وجود سياسات وإجراءات عمل واضحة وقدرة مجلس الإدارة على الاستجابة مع المتغيرات التي قد تحصل، وهذا يجعل البنك يحقق التصنيف الأول حسب تصنيف نموذجCAMLES.

III- 5 -4- نسبة الربحية

يوضح الجدول التالي تطور نسبة الربحية لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة,

الجدول رقم(3–20): نسبة الربحية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة(2016–2020)

سنة / بيان	2016	2017	2018	2019	2020
E	9,87	10,03	9,69	8,83	8,65

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على القوائم المالية (**ملحق3**)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(3–21): تطور الربحية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة(2016–2020)

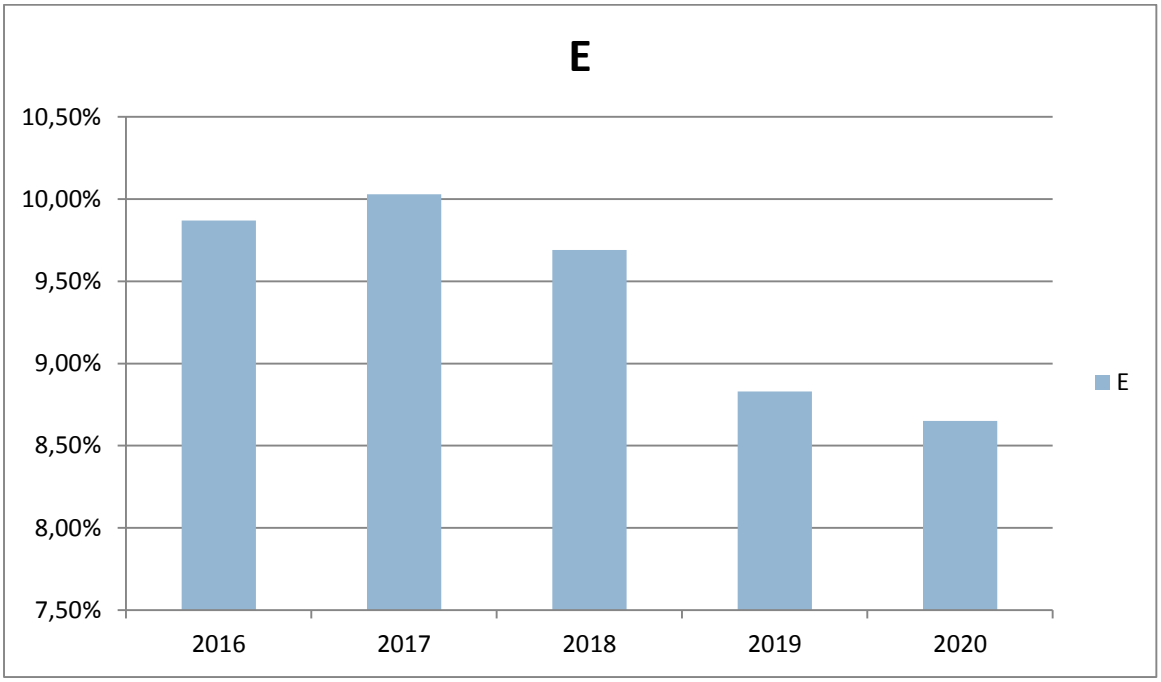

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3–20**)

من خلال قراءة نتائج الجدول نلاحظ نسب غير مستقرة لمؤشر الربحية لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال فترة الدراسة (2016-2020) حيث:

سجل سنة 2016 نسبة تقدر ب9,87% لترتفع سنة 2017 بنسبة 10,03% ثم انخفضت سنة 2018و 2019و 2020 بنسبة (9,69 %، 8,83 %، 8,65 %) على التوالي,

ويفسر ذلك أن البنك حقق نسب تفوق 1% خلال سنوات الدراسة الأمر الذي يشير إلى كفاءة هذا البنك وبالتالي درجة التصنيف المتعلق بالربحية لبنك القرض الشعبي الجزائري هي الدرجة الأولى حسب تصنيف CAMLESبمعنى

أن البنك محل الدراسة يتمتع بمستوى ربحية عالي ويوفر دخل كافي للعمليات البنكية لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال والحفاظ على كفاءته,

III-5-5-,نسبة السيولة

يوضح الجدول التالي تطور نسبة السيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم(3-21): نسبة السيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة(2016-2020)

الوحدة:%

بيان / سنة	2016	2017	2018	2019	2020
L	13,83	17,56	14,15	10,05	11,93

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على القوائم المالية (**ملحق3**)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(3-22): تطور السيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة(2016-2020)

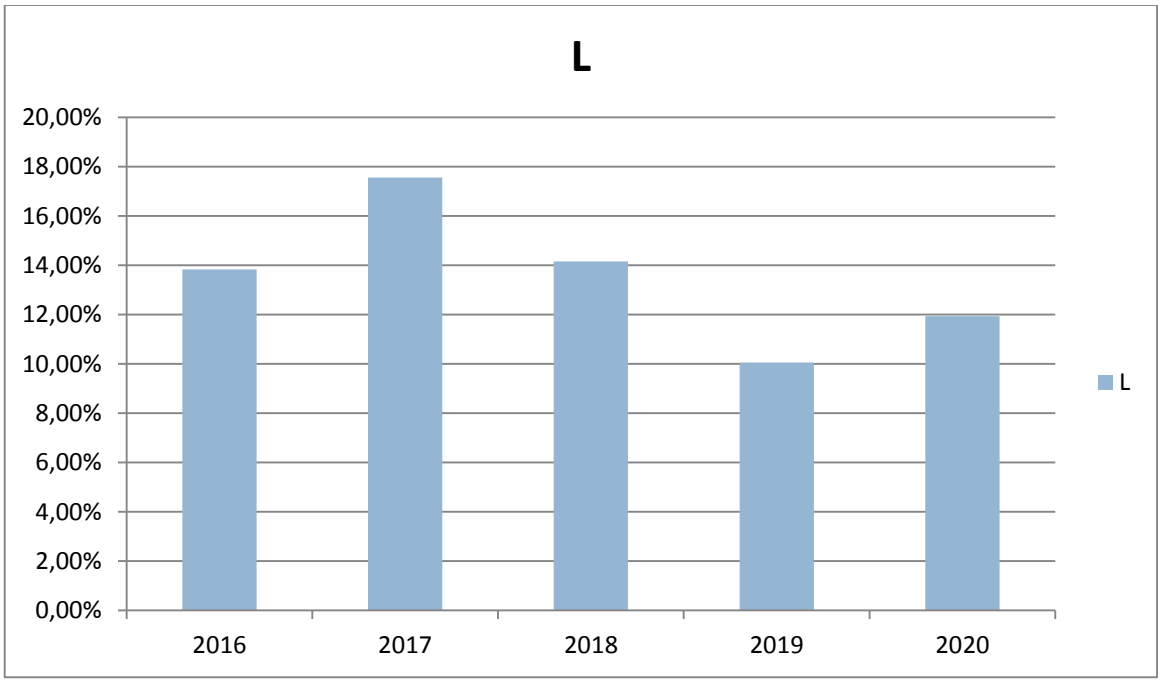

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3-21**)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن بنك القرض الشعبي الجزائري حقق نسب متذبذبة وضئيلة خلال فترة الدراسة (2016-2020) بين الانخفاض و الارتفاع حيث:

عرفت سنة 2016 نسبة تقدر ب 13,83% ثم ارتفعت سنة 2017 بنسبة 17,56% لتتراجع سنة 2018 و2019 بنسبة (14,15%، 10,05%) على التوالي ثم ارتفعت بنسبة ضئيلة سنة 2020 وصلت إلى 11,93 مقارنة ب2019.

يبين ذلك أن البنك محل الدراسة سجل نسب السيولة أقل من 32% لذلك تمنح البنك حسب تصنيف CAMLES التصنيف 5 مما يعني أن البنك يحقق أداء غير مرضي تماما فيما يتعلق بالسيولة وهذا ما يجعل البنك يقع في خطر السيولة وعدم تلبية احتياجات المودعين بسبب توظيف أغلب الودائع في شكل قروض ومنه فالبنك بحاجة إلى مصادر تمويلية خارجية لمقابلة طلبات الدائنين و المودعين واتخاذ الإجراءات الرقابية الدائمة والإشراف على تتبع النقاط السلبية وتصحيحها داخل البنك والقيام بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة الغير متوقعة.

III-5-6-نسبة حساسية مخاطر السوق

يوضح الجدول التالي تطور نسبة حساسية مخاطر السوق لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم(3-22): نسبة حساسية مخاطر السوق لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة(2016-2020)

سنة / بيان	2016	2017	2018	2019	2020
S	8,77	11,45	6,21	6,91	6,53

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على القوائم المالية (**ملحق3**)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3– 23): تطور حساسية مخاطر السوق لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016–2020)

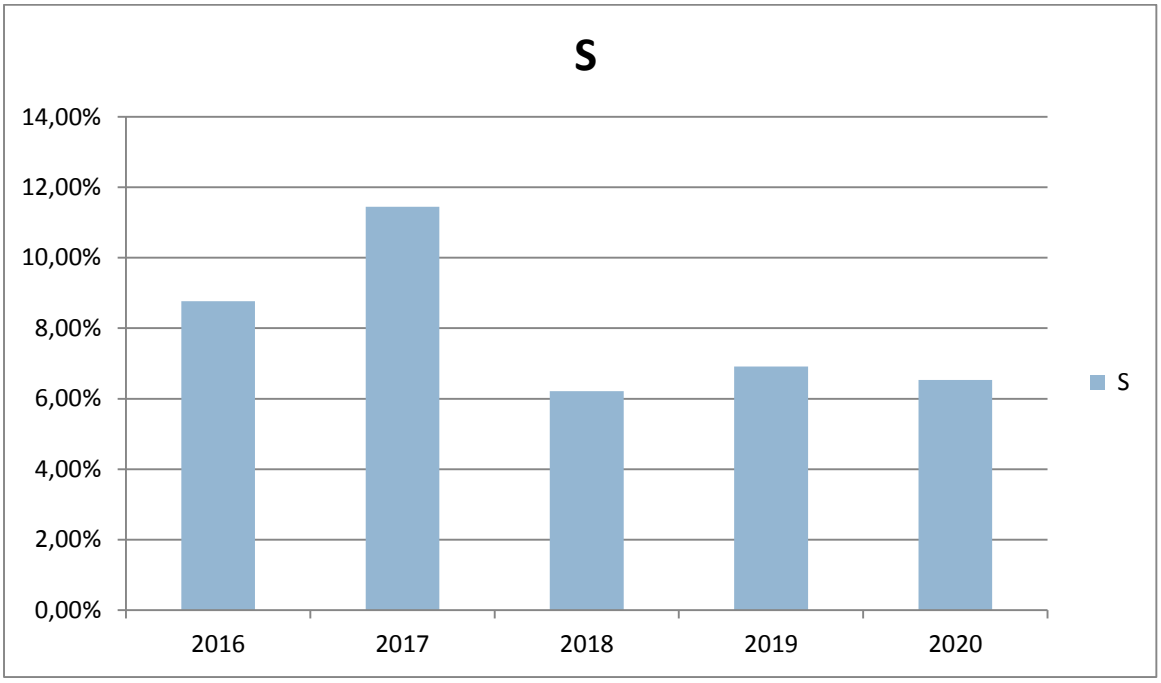

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (3–22)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن بنك القرض الشعبي الجزائري حقق نسب منخفضة خلال سنوات الدراسة (2016–2020) حيث :

سجل سنة 2016 نسبة تقدر ب 8,77 % لترتفع سنة 2017 بنسبة 11,45 %ثم تراجعت سنة 2018 بنسبة 6,21 %لترتفع سنة 2019 إلى 6,91% ثم تنخفض مجددا لتسجل سنة 2020 نسبة تقدر ب6,53%

ويفسر ذلك أن النسب التي حققها البنك ضئيلة وكانت أصغر من 25% مما جعل البنك القرض الشعبي الجزائري يتحصل على تصنيف الأول حسب نموذج CAMLES وهذا يدل على أنه يتميز بقدرة عالية في السيطرة على مخاطر السوق، ومستوى الأرباح والملاءة لرأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق، مع إمكانية الإدارة الجيدة لأصوله بمخاطر متدنية جدا.

III–6– قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة والعائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

يعتبر مؤشر القيمة المضافة من بين أهم المؤشرات الحديثة لقياس وتحليل الأداء المالي لذلك سنحاول في هذا المطلب قياس الأداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري بواسطة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة.

III–6–1–نسب القيمة الاقتصادية لمضافة

يوضح الجدول التالي تطور نسب القيمة الاقتصادية المضافة لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (3– 23): نسب القيمة الاقتصادية المضافة لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2016–2020)

بيان / سنة	2016	2017	2018	2019	2020
EVA	–3156853224	–3412212697	–4133426692	–4788349665	–5017407670

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على القوائم المالية (**ملحق2**)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن بنك القرض الشعبي الجزائري سجل قيم سالبة في القيمة الاقتصادية المضافة خلال سنوات الدراسة 2016–2020.

و هذا دليل على أن البنك محل الدراسة غير قادر على التحكم و السيطرة على تكاليف الائتمان، كما أن تكلفة رأسماله تفوق حجم الأرباح المحققة ، و سلبية هذا المؤشر تظهر أن الأنشطة المتعلقة بانجاز الأهداف المالية داخل البنك ليست بالشكل المطلوب.

III–6–2–العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

يوضح الجدول التالي نسب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (3-24): نسب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة(2016-2020)

الوحدة:%

بيان / سنة	2016	2017	2018	2019	2020
RAROC	3,90	9,70	14,61	-6,76	-10,63

المصدر : من إعداد الطالبتان بناءا على القوائم المالية (**ملحق3**)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-25): تطور العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة(2016-2020)

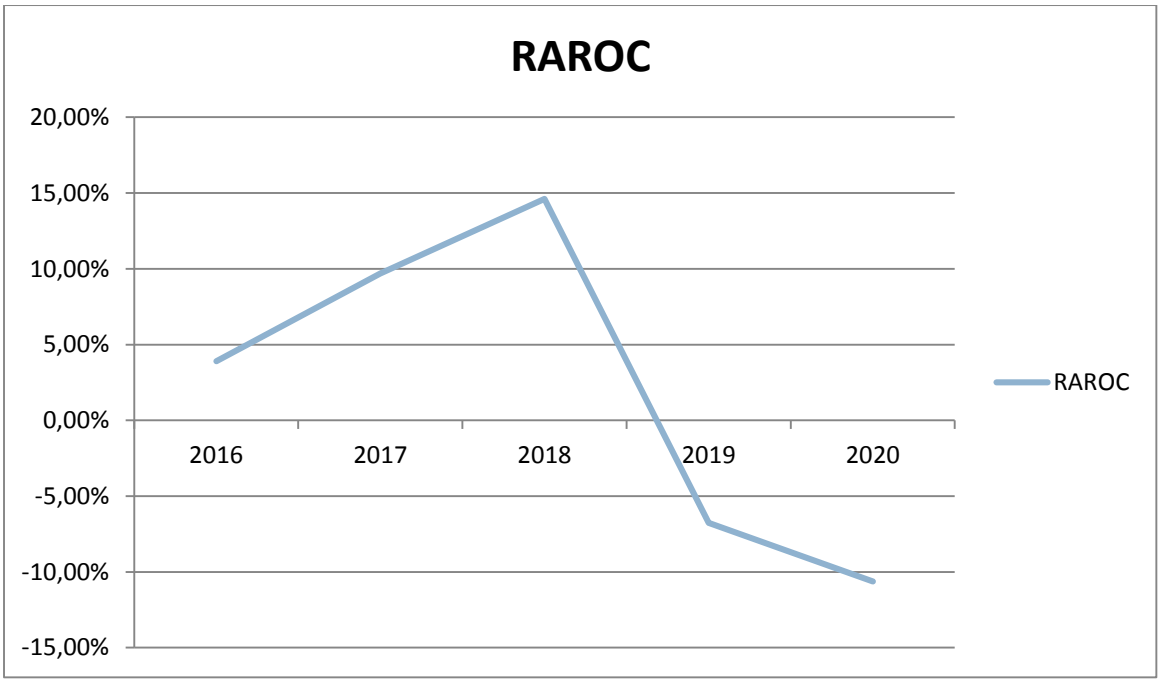

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول رقم (**3-24**)

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول أن العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر متذبذب طيلة سنوات الدراسة من 2016 إلى 2020 حيث:

سجل سنة 2016 نسبة تقدر ب 3,90 % لترتفع سنة 2017و 2018 بنسبة 9,70 %، 14,61%على التوالي ثم انخفضت تماما حيث سجلت قيم سالبة سنتي 2019_2020 بنسبة 6,76- ، 10,63-.

ويفسر ذلك ان البنك خلال سنة 2016و 2017و 2018، كان قادرا على مواجهة الخسائر الغير متوقعة أما سنتي 2019 و2020 فان نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لهذه الفترة غير جيد إذ يدل على عدم مقدرة المصرف على مواجهة هذه الخسائر.

III-7-النتائج ومناقشة الدراسة التطبيقية

بالاعتماد على البيانات المالية المجسدة في القوائم المالية لبنك الجزائر وبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات قيد الدراسة، سيتم المقارنة بينهم وذلك من خلال النتائج التي تم التحصل عليها في المطلب الأول والمطلب الثاني المتعلق بتحليل كل من مؤشرات العائد والمخاطرة لكلا هما.

- **المخاطر الائتمانية**

تشير النتائج التي تم التحصل عليها إلى أن المخاطر الائتمانية لدى بنك القرض الشعبي الجزائري قليلة خلال سنوات الدراسة، مما يجعله يتمتع بمستوى جيد من التحكم والإدارة المتعلقة بالقروض والائتمان التي يمنحها العملاء ومنه يعتبر أفضل من بنوك الجزائر التي سجلت مخاطر ائتمانية مرتفعة وبالتالي عدم قدرتها على السيطرة والتحكم بالقروض التي يمنحها العملاء.

- **مخاطر السيولة**

من خلال النتائج التي تم التحصل عليها يتبين أن مخاطر السيولة لدى بنوك الجزائر منخفضة خلال سنوات الدراسة مما يجعلها قادرة على تحويل أصولها إلى نقد ومنه قدرتها على تلبية التزاماتها، حيث تعتبر الأحسن مقارنة مع بنك القرض الشعبي الجزائري الذي حقق قيم مرتفعة للمخاطر الأمر الذي يجعله يتلقى صعوبة في مواجهة التزاماته وعدم قدرته على تحويل الأصول التي يمتلكها إلى نقد.

- **مخاطر رأس المال**

تشير النتائج إلى أن البنوك التجارية و بنك القرض الشعبي الجزائري كلاهما حقق قيم ضئيلة ومتقاربة لمخاطر رأس المال ومنه قدرتهم من خلال الأموال الخاصة على تغطية الخسائر المحتملة.

- **العائد على الأصول (ROA)**

تظهر نتائج معدل العائد على الأصول بالنسبة لكل من بنك القرض الشعبي الجزائري والبنوك التجارية الأخرى فقد حققوا قيم مختلفة ومتقاربة خلال السنوات الأولى إلا أن معدل العائد على الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال السنوات الأخيرة ارتفع أكثر من معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية وهنا يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري الأحسن من حيث الاستخدام الأمثل للأصول واستغلال هذه الأصول بفعالية وبطريقة تجلب أعلى عائد مقارنة مع البنوك التجارية الأخرى.

- **العائد على حقوق الملكية(ROE)**

تشير النتائج إلى أن هذا المؤشر كان قليلا لدى بنك القرض الشعبي الجزائري مقارنة ببنوك الجزائر ومنه تعتبر بنوك الجزائر هي الأفضل من حيث العائد على حقوق الملكية، مما يجعلها تحصل على عوائد جيدة من خلال توظيفها لحقوق الملكية أحسن من بنك القرض الشعبي الجزائري.

- **الرفع المالي (EM)**

يتضح بان قيم معامل الرفع المالي لدى بنك القرض الشعبي الجزائري مرتفعة مقارنة مع بنوك الجزائر ،مما يدل على أن بنك القرض الشعبي الجزائري يعتمد في تمويله على الاستدانة أكثر من أمواله الخاصة في حين أن بنوك الجزائر الأخرى تعتمد على التمويل بواسطة أموالها الخاصة أكثر من اللجوء إلى مصادر مالية خارجية (الاستدانة).

- **هامش الربح (PM)**

تظهر نتائج معدل هامش الربح بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري مرتفعة أكثر من بنوك الجزائر مما يعني أن بنك القرض الشعبي الجزائري قادر على السيطرة على النفقات منه يعتبر الأفضل مقارنة مع بنوك الجزائر الغير قادرة على الإدارة والتحكم في النفقات .

- **منفعة الأصول (AU)**

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها نستنتج أن معدل منفعة الأصول لدى بنك القرض الشعبي الجزائري مرتفعا مما يدل على التوظيف الجيد للأصول في الوجه الأكثر إيرادا ومنه يعتبر الأفضل مقارنة مع بنوك الجزائر الأخرى التي حققت عكس ذلك.

خلاصة الفصل الثالث:

تم من خلال هذا الفصل دراسة وتحليل مؤشرات العائد والمخاطرة انطلاقا من معطيات كل من بنك القرض الشعبي الجزائري و بنوك الجزائر الأخرى ، عن طريق حساب كل من المخاطر ومؤشرات الربحية ،و تطبيق كل من نموذج camels،ونموذج العائد المعدل بالمخاطرraroc والقيمة الاقتصادية المضافة على بنك القرض الشعبي الجزائري،وكذلك كان مقرر أن يتم تطبيق كل من النماذج الحديثة على بنوك الجزائر إلا انه لم تتوفر البيانات الكافية لتطبيق ذلك.

ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها كالآتي:

√ نجد أنالأنواع الثلاثة للمخاطر البنكية (السيولة، الائتمان، رأس المال) لها تأثيرات متفاوتة على ربحية وسيولة كل من بنك القرض الشعبي الجزائري وبنوك الجزائر.

√ يحقق بنك القرض الشعبي الجزائري نسبة كفاية رأس المال المنصوص عليها في القوانين الجزائرية بمعنى انه يمتلك رأس مال جيد.

√ بنك القرض الشعبي الجزائري يحقق أداء غير مرضي تماما فيما يتعلق بالسيولة وهذا ما يجعل البنك يقع في مخاطر السيولة.

√ وجود تباين في الأداء المالي بين بنك القرض الشعبي الجزائري وبنوك الجزائر.

√ يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري هو الأفضل من حيث تحقيق الربحية وجودة أصوله ومن حيث القدرة على التحكم في التكاليف.

الخاتمة

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع إدارة المخاطر المصرفية وانعكاساتها على مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية وذلك باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة ، فتمت مناقشته من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي تمحورت حول" كيف تساهم إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية في التحسين من مستوى الأداء المالي في البنوك التجارية".

وعلى ضوء ما ورد في هذه الدراسة يمكن القول بان البنوك التجارية من أكثر المؤسسات تأثرا بالتغيرات التي تحدث في الساحة الوطنية والعالمية،ولمواكبة هذه التغيرات يتحتم عليها التحسين من مستوي أدائها، كونها الركيزة الأساسية لقوة تنافسية البنوك ومعيار أمان للمودعين ، فالبنك لا يسعى فقط لزيادة الأرباح وتجنب المخاطر وإنما يستجيب للمتطلبات المحددة ،ومن اجل تحديد الأداء استخدمت العديد من المؤشرات والنماذج في تطبيقها، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

بناءا على ما سبق فقد أسفرت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج يمكن تقسيمها إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

نتائج الدراسة النظرية: يمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

- معرفة المخاطر المصرفية وإدارتها أصبحت تمثل عنصر أساسي في نجاح البنك وتحقيق أهدافه.
- تعتبر عملية تقييم الأداء من المفاهيم الأساسية في البنوك، وهذا بان مخرجات هذه العملية من شانها أن تبين قدرة البنك على تحقيق الربحية.
- عملية تقييم الأداء المالي خطوة هامة تمكن من معرفة الوضعية المالية للبنوك التجارية.
- تعتبر الربحية المصرفية الدافع الأساسي لوجود أي مؤسسة مصرفية ونموها.
- يعتبر نموذج التقييم المصرفي camels من أهم النماذج المعتمدة في تقييم كفاءة البنوك وفقا للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني والتي تعكس فعالية المؤسسة المصرفية في ست عناصر رئيسية،التي تبنى على أساسها الكثير من القرارات الهامة والإستراتيجية.

نتائج الدراسة التطبيقية: بناءا على الفصل الثالث التطبيقي يمكن حصر ابرز نتائجه في النقاط التالية:

- يحقق بنك القرض الشعبي الجزائري نسبة كفاية رأس المال المنصوص عليها في القوانين الجزائرية بمعنى انه يمتلك رأس مال جيد.
- بنك القرض الشعبي الجزائري يحقق أداء غير مرضي تماما فيما يتعلق بالسيولة وهذا ما يجعل البنك يقع في مخاطر السيولة.
- لدى بنك القرض الشعبي الجزائري موجودات ضعيفة وان هناك ضبط غير جيد لمحفظة الأوراق المالية.
- قدرة البنك على ضبط المصاريف التشغيلية ومدى تقيد الإدارة بالأنظمة والتعليمات كونه يملك إدارة سليمة.

نتائج اختبار الفرضيات: تم بناء الدراسة على خمس فرضيات رئيسية وقد كانت نتائج اختبارها في سياق البحث عن الإجابة للإشكالية المطروحة كما يلي:

- من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تساهم إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية في تحسين مستوى الأداء المالي من خلال تحديد وتقليل المخاطر المصرفية وزيادة الكفاءة في التشغيل كما تساهم أيضا في توفير رأس المال الكافي وتحسين العلاقات مع الزبائن **وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية**.

- من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية انه من بين أهم الصور الرئيسية للعمل المصرفي هي المخاطر الائتمانية لان الائتمان يمثل معظم أصول البنك ويساهم في الدخل التشغيلي **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى**.

- من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن أن تؤثر المخاطر المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية من خلال تدهور قيمة أصولها أو التعرض للخسائر **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية**.

- من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يتضح انه يمكن رسم إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية من خلال وضع خطة الإدارة للتعامل مع المخاطر المحددة وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها والأطر الزمنية لتنفيذها مع المراقبة والتقييم الدوري لفعالية الإجراءات المتخذة في إدارة المخاطر **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة**.

– من خلال الدراسة التطبيقية تبين انه تبني قواعد التسيير الحذر بشكل صحيح وفعال، يمكن أن يساهم في تحسين مؤشرات الأداء المالي للبنوك الجزائرية إجمالا وكذا بنك القرض الشعبي الجزائري **وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة**.

التوصيات: بناءا على ما ورد وما تم التوصل في هذه الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات منها:

- يجب تشديد إجراءات الرقابة والمتابعة على البنوك وإجراء دراسات دورية من اجل التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة لديها.
- تطوير نظام للمعلومات في البنك يساهم في إجراء التحليل .
- دراسة نقاط ضعف البنك ومعالجتها من اجل الحد من تفاقمها.
- ينبغي على البنك محل الدراسة زيادة مستوى الربحية أكثر مما هي عليها.
- ضرورة اهتمام البنك محل الدراسة بعنصر السيولة لتفادي التعثر المالي المحتمل.
- القيام بدراسات تنبؤية للعوائد ومخاطر البنوك التجارية للفترات القادمة.

آفاق الدراسة:

على ضوء النتائج والتوصيات السابقة يمكن إجراء أبحاث مستقبلية تتعلق ب:

- دور نموذج التقييم المصرفي camels في تفعيل عملية الرقابة على البنوك التجارية.
- تطبيق نموذج raroc لتقييم الأداء المالي للبنوك.
- دور تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في التحسين من ربحيتها

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

1/ الكتب :

1. إبراهيم عبد الحليم عباده،"**مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**"، دار النفائس، الطبعة الاولى، الأردن، 2008.
2. بن زكورة العونية، سعيدي فاطمة الزهراء:"**إدارة المخاطر المصرفية** "، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، 2020.
3. حاكم محسن الربيعي،حمد عبد الحسين راضي: "**حوكمة البنوك وأثرها في الأداء و المخاطرة**" ،الطبعة الاولى،دار اليازوري،عمان,2013.
4. الحسين فلاح حسن عداي، مؤيد عبد الرحمان الدوري، "**إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، 2008.
5. حمزة محمود الزبيدي:" **الادارة المالية المتقدمة**"، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان،2008.
6. حمزة محمود الزبيدي،**الإدارة المالية المتقدمة**،دار الوراق، الأردن، 2004.
7. دريد كمال آل شبيب، "**إدارة البنوك المعاصرة**"، المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2012.
8. صادق راشد الشمري: "**إدارة المخاطر المصرفية واثرها في اداء المالي للمصارف التجارية**"،دار اليازوري العلمية،الطبعةالاولى،الاردن،2020.
9. صادق راشد الشمري: "**إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثارها في الأداء المالي للمصارف التجارية**"،د.ط، دار اليازوري،عمان,2013.
10. طارق عبد العال حماد: "**إدارة المخاطر (أفراد– إدارات– شركات– بنوك)**" ،الدار الجامعية، د ط ،الإسكندرية، 2003
11. عبد المطلب عبد الحميد:" **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3**"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى،الإسكندرية، 2013.
12. عمار بن عيشي،"**اتجاهات التدريب وتقييم أداء الأفراد**"، الطبعة الأولى،دار أسامة، د ط، الأردن، 2012
13. عمر علي كامل الدوري:" **تقييم الأداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي، المكتبة الوطنية**"، الطبعة الأولى، بغداد،2013.

14. كاظم جاسم العيساوي،"**الاقتصاد الإداري**"، دار الميسر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان، 2008.

15. مُحَمَّد داود عثمان:"**ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره**"،دار الفكر، الطبعة الاولى، الاردن،2013.

16. مُحَمَّد مطر ، "**إدارةالإستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**"، دار وائل للنشر، د ط،عمان،2004.

17. مريم هاني:" **الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل**"، دار الأيام،الطبعة الأولى، عمان،2020 .

18. مهند حنا نقولا عيسى: "**إدارة المخاطر المحافظ الائتمانية**" ، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

19. هناء مُحَمَّد هلال الحنيطي، وسار سليمان مُحَمَّد ملاحيم: "**تسعير المرابحة في المصارف الإسلامية**" ، دار النفائس، الطبعة الأولى ،الأردن، 2016.

2/ أطروحة الدكتوراه

1. أحلام ابو عبدلي:"**الإصلاحات البنكية وأثرها على سياسات إدارة البنوك التجارية العمومية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه،علوم اقتصادية،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

2. أمال لعقون،**دور مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في دعم الإستراتيجية المالية للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022،

3. بركات سارة:" **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمةالمصرفية**"،أطروحة دكتوراه، جامعة مُحَمَّد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة،2014.

4. بلعورة هجيرة: "**إسهامات تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر في البنوك التجارية**"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة مُحَمَّد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 2019.

5. بن سليم محسن:" **الإدارة الحديثة للمخاطر المالية وفقا للمعايير الدولية**"،أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،عنابة،2017.

6. جرودي رندة:" **أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات الإسلامية ولجنة بازل**"،اطروحة دكتوراه، مالية بنوك وتامينات،جامعة فرحات عباس،سطيف،2020.

7. دحدوح نجيب:" **اثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجاريةالجزائرية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة مُحَمَّد بوضياف، المسيلة،2022.

8. رضا مصيلحي أحمد إسماعيل،"**تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على مستوى الأداء**"، سلسلة أطروحة دكتوراه، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2016.

9. زيراوي عادل:" **تقييم أداء السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية و فعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي**"، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة،

10. زينب حوري، "**تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية** "دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي(2000-2002)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص علوم إقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006.

11. سليمان بن بوزيد:"**استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المالي**"، رسالة دكتوراه، علوم اقتصادية،جامعة مُحَّد بو ضياف ،المسيلة،2017.

12. عاشوري صورية: "**محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية**"،أطروحةدكتوراه،العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2020.

13. عبد الناصر ناصري:" **أثر المخاطر النظامية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية** "، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة سوق أهراس، 2020-2021.

3/ رسائل الماجيستر

1. أمارة مُحَّد يحي عاصي،"**تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية**"،رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال.

2. خضراوي نعيمة:"**إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية**"،ماجستير،علوم اقتصادية تخصص نقود وتمويل،بسكرة،2009.

3. مُحَّد أحمد الحوراني، "**القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المالية كمعيار لتقييم الأداء المالي** "، رسالة الحصول على درجة الماجستير، مالية وإدارة المخاطر،جامعة العلوم التطبيقية الخاصة عمادة البحث العلمي والدارسات العليا،الأردن،2018

4/ المجلات

1. أمينة بن جدو ، مسعود ميهوب:"**تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية**"،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد08، العدد02، جوان 2021.

2. امينة بن جدو، مسعود ميهوب:" **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب لمالية**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد04، العدد 02، ديسمبر 2020.

3. أية عادل محمود عوض:"**أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك**"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 3، جامعة القاهرة، مصر، سنة 2021.

4. بختي عمارية،**تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار CAMLES**،مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي،العدد02، 2018.

5. بريش عبد القادر، سدرة أنيسة:" **فرص وتحديات العمل المصرفي في ظل مستجدات مقررات بازل**"،مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر3،العدد06،2017،.

6. بسام اسعد:"**تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفيCAMELS**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العموم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد01، جامعة تشرين، سورية،2018.

7. بشير دريدي: "**قياس اثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2018.

8. بلال نوري سعيد الكروي:" **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة**"،المجلة العراقية للعلوم الإدارية،العدد الرابع والعشرون،2022.

9. بن ذهيب ليلى:" **تعزيز حوكمة البنوك في إطار اتفاقيات بازل**"،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 2018

10. بن عويدة سمية واخرون، **قياس الاداء البنكي انطلاقا من مؤشرات الاداء المعدلة بالخطر الربحية الاقتصادية RAROC نموذجا**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد30، العدد01.

11. بودالي مخطار، **نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر كآلية لإدارة المخاطر المالية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارةالأعمال،المجلد11، العدد02، 2022..

12. جبر إبراهيم الداعور وآخرون:"**اثر المخاطر الائتمانية على التدفقات النقدية في المصارف**"،المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية،المجلد22،العدد،2022.

13. جورج ناصر شواقفة،**القيمة الاقتصادية المضافة كوسيلة لتقييم الكفاءة المالية في البنوك التجارية**،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد06،العدد01،2021.

14. حسنة معاش،"**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية** "،،المجلد 5، العدد1، جامعة فحات عباس سطيف، الجزائر، 2021.

15. حمزة رملي، عمار قرفي،**قياس الأداء المصرفي باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكرCAMLES**،مجلة دراسات اقتصادية،المجلد08،العدد2021.

16. خالد سيف الإسلام بوخلخال، علال بن ثابت، **قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة**،مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد12،العدد01، 2021.

17. خلف مُحَّد مُحَّد:"**مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية**"،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد22،2017.

18. خميسي قايد، **قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية النشطة في الجزائر باستخدام مؤشر القيمة السوقية المضافة**،مجلة معارف،المجلد16، العدد02.

19. خولة جاسم مُحَّد، موفق عبد الحسين مُحَّد:"**اثر تطبيق الركيزة الثالثة لمقررات بازل 2 في كفاءة المكونات ا لمعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي**"، مجلة دراسات محاسبية ومالية،المجلد8،العدد24، 2013.

20. رامي أبو وادي، **نهيل سقف الحيط،القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية**،مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإسلامية،المجلد30، العدد12،الجامعة الأردنية، الأردن،2016.

21. شعوبي مُحَّد فوزي،والتجاني إلهام: "**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**"، مجلة أبحاث الاقتصادية وإدارية، العدد17، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

22. شوقي بورقبة، **طريقةCAMLES في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، مجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد01، 2011، ص150.

23. شوقي بورقبة، **طريقة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر،المجلة لجزائرية للدراسات المالية والمصرفية**،المجلد06، العدد1،2016.

24. صلاح عامر أبو هونة، نوري عبد الرسول ألخاقاني،استخدام نظام **CAMLES** في تحليل (كفاية راس المال الربحية السيولة) لعينة من المصارف العراقية،مجلة لغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد15، العدد 02، 2018.

25. طلال عباسي، إلهام بوجعدار:"**دور بنك الجزائر في عصرنة مهام الإشراف في إطار إرساء مبادئ الحوكمة**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 2، 2020،

26. عبد اللطيف أولاد حيمودة وآخرون،**قياس الأداء المصرفي في البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد12، جامعة غرداية، الجزائر.

27. عبد الله القريشي، علي حسين المقدشي:" **استخدام الشبكة العصبية الاصطناعية في تحليل اثر إدارة المخاطر المصرفية**"،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد06، العدد04، جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي، ديسمبر2019.

28. عزوزة أماني: "**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية** "، مجلة دراسات إقتصادية،المجلد1، العدد4، جامعة قستطينة2، الجزائر، 2017.

29. علي عبد الحفيظ الزواوي، إيمان عمر السريتي:"**اثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية**"، مجلة دراسة الاقتصاد والأعمال، المجلد06، العدد01، جامعة مصراتة، ليبيا، 2017.

30. عماد غزازي، سيد علي صغيري:" **اثر الالتزام بمقررات لجنة بازل على الملاءة المالية في البنوك التجارية الجزائرية**"، مجلة الاقتصاد الجديد،المجلد11، العدد02، 2020.

31. فاطمة بن شنة،**العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMLES**، مجلة الباحث،العدد01،2018.

32. قروش عيسى وآخرون:"**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،المجلد01،العدد 01، 2021.

33. كرومي اسيا:"**تقييم اداء البنوك التجارية باستعمال نموذج CAMLES، مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي**،المجلد الثامن،العدد01، افؤيل 2022.

34. كرومي آسية،"**تقييم الأداء البنوك التجارية باستخدام نموذجDUPONT المعدل لعينة من البنوك الجزائرية الخاصة**"،مجلة الابتكار والتسويق، المجلد9، العدد2، جامعة طاهري مُحَّد بشار،الجزائر، 2022.

35. لعراف زاهية، قريد مصطفى:"**قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،المجلد 06، العدد01،جامعة المسيلة، الجزائر،2020.

36. مالك الرشيد احمد:" **مقارنة بين معيار CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**"، مجلة المصرفي،العدد35،2005.

37. مُحَّد البشير بن عمر، نوال بن عمارة،**تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذجRAROC**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة،العدد05،ديسمبر 2018.

38. مقاتل حمزة،بونيهيمريم،**تقييم أداء البنوك الإسلامية مقارنة بأداء البنوك التقليدية باستخدام نموذج CAMLES**،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية،المجلد06، العدد 01، 2021.

39. مقيمح صبري:" **محددات الربحية في البنوك التجارية**"، مجلة الحقيقة،العدد31،جامعة 20 اوت 1955،سكيكدة.

40. مهدي ماضي كاطع ،مواجهة المخاطر المصرفية باستعمال نموذج العائد على راس المال المعدل بالمخاطر(**RAROC**)،مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد127، 2021.

41. نبيلة فالي:"**ادوات واساليب التحوط من مخاطر اسعار الصرف في البنوك الجزائرية**"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 08، العدد 2023.

42. نجار حياة:"**اتفاقية بازل (3) وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13،2013.

43. نجوى فيلالي، **تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع402**، مجلة الإنسانية الاجتماعية، المجلد06، العدد 20، ديسمبر2022.

44. ودان بو عبد الله، شوشة يمينة:"**اثر تطبيق نظام التقييم البنكيCAMLES في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية**"، مجلة الباحث الاقتصادي،العدد الثامن، 2014.

45. ودان بو عبد الله، شوشة يمينة،**اثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMLES في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد08، 2017.

5/ الملتقيات والمقالات

1. بريكة السعيد، ومسعي سمير، **تقييم المنشأة الاقتصادية مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA**، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الاقتصاد والتسيير.

2. رحماني موسى:"وضعيةالنظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي"،الملتقى الوطني الأول حول:المنظومةالمصرفية الجزائريةفي الألفية الثالثة،كلية علوم التسيير، جامعة جيجل2005.

3. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد:"**العائد والمخاطرة بين الصكوك الإسلامية والسندات التقليدية**"، المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد والتمويل الاسلامي،قطر،2015.

4. عادل زيراوي:"**محاضرات في مقياس الإقتصاد البنكي المعمق**"، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة مُحَّد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 2021/2020 .

5. فتيحة حبشي، "**إدارة المخاطر المالية في البنوك**"، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة قسنطينة،2012.

6. معاريف مُحَّد، شيخي مختارية: "**الحوكمة و دورها في ادارة المخاطر المصرفية في البنوك**"، مقال منشور بمجلة التكامل الاقتصادي، المجلد7، العدد01، جامعة أدرار الجزائر،2019 .

6/ وثائق رسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،عدد 04 الصادر بتاريخ 28 جانفي 2018 .

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 47الصادرة في 11 شوال 1344 الموافق لأوت 2012.

7/ الاوامر والتعليمات والقوانين

1. الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 50، سبتمبر 2010.

8/ التقارير :

1- Rapport annuel de la banque d'Algérie,2005

8/ المراجع الاجنبية

1. Abdelkrim Sadeg ,Réglementation de l'Activité Bancaire , tome1, Alger, 2006.
2. Farouk bouyacoub : « **l'entreprise et le financement bancaire** »-Alger- éditions KASBAH.2000.
3. Hanene ben salah:"Gestion des Actifs Financiers - Hanene ben salah Thèse de doctorat des l'universités Lyon 1 et Tunis1,2015..
4. Instruction n° 01- 2012 du 29 avril 2012 modifiant et complétant l'instruction n°02-2004 du 13 mai 2004Relative au Régime des Réserves Obligatoires.
5. Instruction n° 02-2012 du 20 Novembre 2012 portant Détermination du Taux de la Prime Due au Titre de la Participation au Fonds de Garantie es Dépôts Bancaires.
6. Instruction n° 07-05 modifiant et complétant l'instruction n°70-92
7. Instruction n°05-09 relative à la déclaration des crédits par une banque ou un établissement financier dont il ou elle détient une participation.

8. Ordonnance n°03-11 du 26 aout 2003 Relative à la Monnaie et au Crédit, Journal Officiel de la République Algérienne, n° 52.
9. Règlement de la Banque d'Algérie n°96-07 du 03 juillet 1996 Portant Organisation et Fonctionnement de la Centrale de Bilans. D'après le site : www.bank-of-algeria.dz /legist5.htm.
10. Yakobrubayah, camel rating approach to assess the insuranceoperatorfinancialstregth, journal konomi, malaysia,46,2012.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1 :

الودائع حسب القطاع	2 017	2 018	2019	2020	*2021
أ) الودائع تحت الطّلب	**4 499,0**	**4 880,5**	**4 313,0**	**4 159,1**	**5 230,9**
المؤسّسات والهيئات العموميّة أخرى	2 285,5	2 531,7	2 035,9	1 674,0	2 455,3
المؤسّسات الخاصّة	1 132,4	1 340,8	1 266,6	1 408,1	1 559,7
الأسر والجمعيات	541,6	621,9	562,1	620,1	678,2
آخرون*	539,5	386,0	448,4	456,9	537,7
ب) الودائع لأجل	**4 708,5**	**5 232,6**	**5 531,4**	**5 757,8**	**6 457,2**
المؤسّسات والهيئات العموميّة أخرى	1 162,7	1 355,5	1 639,2	1 516,8	1 762,2
المؤسّسات الخاصّة	446,2	507,4	491,2	608,2	762,4
الأسر والجمعيات	3 001,4	3 254,2	3 369,5	3 595,5	3 885,2
آخرون*	98,1	115,5	31,5	37,3	47,4
ج) الودائع كضمان*	**1 024,7**	**809,6**	**795,0**	**839,1**	803,9
د) إجمالي الموارد المجمّعة	**10 232,2**	**10 922,7**	**10 639,5**	**10 756,0**	**12 492,0**
حصّة القطاع العام****	% 40,24	% 40,44	% 39,25	% 33,86	% 37,99
حصّة القطاع الخاصّ****	% 59,76	% 59,56	% 60,75	% 66,14	% 62,01

	2017	2018	2019	*2020	**2021
المصارف العمومية					
العائد على رأس المال[33](ROE)	%20,00	%22,72	%12,31	%7,34	%10,40
العائد على رأس المال (قبل المؤونات)	%29,21	%30,55%	%5,77%	%19,61%	%13,58%
نسبة : تغطية التكاليف بالنتائج	%144,92	%163,94	%130,09	%128,19	%155,09
العائد على الأصول[34](ROA)	%1,97	%2,27	%1,26	%1,23	%1,77
الهامش المصرفي[35]	%3,87	%3,96	%3,39	%3,33	%2,79
المصارف الخاصة					
العائد على رأس المال (ROE)	%14,69	%21,21	%22,51	%13,59	%15,36
العائد على رأس المال (قبل المؤونات)	%18,94	%25,36	%30,49	%18,35	%16,17
نسبة : تغطية التكاليف بالنتائج	%149,04	%146,61	%156,49	%146,43	%164,98
العائد على الأصول (ROA)	%2,59	%3,38	%3,16	%2,73	%3,02
الهامش المصرفي	%5,98	%6,57	%6,85	%6,16	%5,58
القطاع المصرفي					
العائد على رأس المال (ROE)	%18,85	%22,41	%14,08	%8,31	%11,18
العائد على رأس المال (قبل المؤونات)	%26,99	%29,49	%25,67	%15,43	%12,43
نسبة : تغطية التكاليف بالنتائج	%145,54	%164,06	%134,61	%131,34	%156,94
العائد على الأصول (ROA)	%2,05	%2,42	%1,51	%1,43	%1,95
الهامش المصرفي	%4,15	%4,32	%3,85	%3,70	%3,18

	2017	2018	2019	*2020	**2021
المصارف العمومية					
المستحقات الغير محصلة صافية من المؤونات/ رأس المال الخاص القانوني	% 40 ,80	% 44 ,87	%60,75	%69,20	%68,38
معدل المستحقات الغير محصلة	% 13 ,71	% 13 ,49	%15,60	%17,17	%20,69
معدل المؤونات المخصصة للمستحقات الغير محصلة	% 52 ,43	% 49 ,59	%45,88	%44,85	%46,18
المصارف الخاصة					
المستحقات الغير محصلة صافية من المؤونات/ رأس المال الخاص القانوني	% 16 ,19	% 13 ,37	%14,56	%13,97	%12,60
معدل المستحقات الغير محصلة	% 7 ,79	% 7 ,11	%8,19	%9,66	%9,59
معدل المؤونات المخصصة للمستحقات الغير محصلة	% 50 ,58	% 57 ,27	%58,69	%65,24	%67,43
القطاع المصرفي					
المستحقات الغير ناجعة محصلة من المؤونات/ رأس المال الخاص القانوني	% 36 ,42	% 39 ,35	%52,57	%59,56	%58,50
معدل المستحقات الغيرمحصلة*	% 12 ,96	% 12 ,70	%14,76	%16,36	%19,32
معدل المؤونات المخصصة للمستحقات الغير محصلة	% 52 ,28	% 50 ,12	%46,69	%46,14	%47,49

	2017	2018	2019	*2020	**2021
المصارف العمومية					
الأصول السائلة/اجمالي الأصول	% 21 ,88	% 18 ,42	%14,21	%10,34	%35,66
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل	% 52 ,17	% 46 ,30	%42,24	%31,54	%109,64
المصارف الخاصة					
الأصول السائلة/اجمالي الأصول	% 33 ,11	% 28 ,52	%27,31	%30,29	%35,29
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل	% 60 ,58	% 52 ,61	%52,45	%59,46	%68,90
القطاع المصرفي					
الأصول السائلة/اجمالي الأصول	% 23 ,51	% 19 ,84	%15,97	%13,11	%35,74
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل	%53 ,70	% 47 ,45	%44,23	%37,14	%101,66

	2017	2018	2019	*2020	**2021
المصارف العمومية					
نسبة الملاءة الكلية	%19,58	%19,24	%17,81	%18,95	%22,26
نسبة الملاءة القاعدية (المحور 1)	%14,33	%14,43	%13,47	%14,58	%17,64
المصارف الخاصة					
نسبة الملاءة الكلية	%18,92	%18,20	%18,90	%20,29	%19,99
نسبة الملاءة القاعدية (المحور 1)	%18,14	%17,43	%18,17	%19,46	%19,16
القطاع المصرفي					
نسبة الملاءة الكلية	%19,45	%19,05	%17,99	%19,17	%21,82
نسبة الملاءة القاعدية (المحور 1)	%15,03	%14,98	%14,26	%15,38	%17,93

الملحق 02

سندات الخزينة العمومية المدرجة

الفئة	الرمز	رمز ISIN	سعر الادراج	تاريخ الادراج	تاريخ الاستحقاق	حجم الاصدار 10^6 دج	نسبة الفائدة
O.A.T 10 ans	O100623	DZ0000700298	108.93	05/06/2013	09/06/2023	5 000,00	% 3.50
O.A.T 15 ans	O151223	DZ0000700157	120.22	10/12/2008	11/12/2023	1 000,00	% 3.75
O.A.T 15 ans	O150324	DZ0000700181	108.58	18/03/2009	18/03/2024	15 000,00	% 3.75
O.A.T 15 ans	O150425	DZ0000700215	109.6	07/04/2010	07/04/2025	19 900,00	% 3.75
O.A.T 15 ans	O150626	DZ0000700249	115.62	01/06/2011	01/06/2026	5 000,00	% 3.75
O.A.T 15 ans	O150527	DZ0000700272	106.3	02/05/2012	03/05/2027	15 000,00	% 3.75
O.A.T 15 ans	O150728	DZ0000700306	100.00	03/07/2013	07/07/2028	5 000,00	% 3.75
O.A.T 10 ans	O100224	DZ0000700322	100.05	23/02/2014	23/02/2024	41 232,00	% 3.50
O.A.T 15 ans	O150329	DZ0000700330	100.10	23/03/2014	23/03/2029	48 177,00	% 3.75
O.A.T 15 ans	O150730	DZ0000700363	90.50	15/07/2015	19/07/2030	31 590,00	% 4,00
O.A.T 10 ans	O100725	DZ0000700355	92.20	08/07/2015	12/07/2025	23 653,00	% 3.75
O.A.T 7 ans	O070124	DZ0000700371	95.50	18/01/2017	22/01/2024	953,00	% 4.00
O.A.T 10 ans	O101027	DZ0000700397	77.00	29/10/2017	29/10/2027	7 520,00	% 4.00
O.A.T 7 ans	O070125	DZ0000700405	89.29	14/01/2018	14/01/2025	23 152,00	5.00%
O.A.T 15 ans	O150233	DZ0000700421	87.24	25/02/2018	04/02/2033	22 100,00	6.50%
O.A.T 10 ans	O100128	DZ0000700413	88.69	21/01/2018	21/01/2028	21 300,00	% 5.75
O.A.T 10 ans	O100229	DZ0000700439	87.98	03/02/2019	03/02/2029	11 853,00	% 5.75
O.A.T 15 ans	O150434	DZ0000700454	87.538	17/04/2019	21/04/2034	117 343,00	6.50%
O.A.T 7 ans	O070326	DZ0000700447	89.725	06/03/2019	10/03/2026	19 486,00	5.00%
O.A.T 7 ans	O071026	DZ0000700462	89.725	02/10/2019	06/10/2026	22 880,00	5.00%
O.A.T 10 ans	O100230	DZ0000700470	88.074	19/02/2020	23/02/2030	8 173,00	5.75%
O.A.T 15 ans	O150435	DZ0000700488	87.550	22/04/2020	26/04/2035	10 735,00	6.50%
O.A.T 7 ans	O070727	DZ0000700496	89.721	01/07/2020	05/07/2027	54 014,00	5.00%
O.A.T 10 ans	O100331	DZ0000700504	87.970	10/03/2021	14/03/2031	46 830,00	5.75%
O.A.T 15 ans	O150436	DZ0000700512	87,54	31/03/2021	04/04/2036	10 790,00	6.50%
O.A.T 7 ans	O070628	DZ0000700520	89.725	20/06/2021	20/06/2028	7 334,00	5.00%
O.A.T 7 ans	O070929	DZ0000700538	91.773	31/08/2022	04/09/2029	69 255,00	5.00%
O.A.T 15 ans	O151237	DZ0000700546	88.79	30/11/2022	04/12/2037	60 300,00	6.50%
O.A.T 7 ans	O070130	DZ0000700553	91.774	29/01/2023	29/01/2030	129 050,00	5.00%

الملحق رقم 03

Passif	31/12/2016
	(en Milliers DA
Banque Centrale	-
Dettes envers les institutions financières	229 925 166
Dettes envers la clientèle	1 214 746 528
Dettes représentées par un titre	37 721 760
Impôts courants- Passif	1 501 973
Impôts différés - Passif	93 464
Autres passifs	16 699 270
Comptes de régularisation	5 734 181
Provisions pour risques et charges	3 695 365
Subventions d'équipement-Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	25 003 372
Dettes subordonnées	-
Capital	448 000 000
Primes liées au capital	-
Réserves	78 259 209
Ecart d'évaluation	- 39 999
Ecart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau	0
Résultat de l'exercice	26 303 386
TOTAL DU PASSIF	1 706 566 640
HORS BILAN AU	31/12/2016
ENGAGEMENTS REÇUS	611 603 376
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT REÇUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
ENGAGEMENTS DE GARANTIE REÇUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	611 595 732
AUTRES ENGAGEMENTS REÇUS	9 644

CRÉDIT POPULAIRE D'ALGÉRIE
Siège social : 02, Bd Colonel Amirouche, Alger
Capital social 40 000 000 000 DA
Tél : 023 30 32 02 /03 /05 /07 /08 /09 /79
023 30 31 78 / 30 30 20
Fax : 023 30 32 04 / 30 32 05

DIVISION DE L'EXPLOITATION
02, Bd Colonel Amirouche, Alger
Tél. : 023 30 32 60 / 50 36 02
Fax : 023 50 32 88

DIRECTION GÉNÉRALE ADJOINTE CHARGÉE DES ENGAGEMENTS
02, Bd Colonel Amirouche, Alger
Tél. : 023 50 36 00/05/07
Fax : 023 50 35 74

DIVISION FINANCIÈRE
56, rue des frères Bouadou, cité financière
route de la Pyramide du Ruisseau, Bir Mourad Raïs, Alger
Tél. : 023 56 94 33 / 33
Fax : 023 56 94 56

DIVISION DES AFFAIRES INTERNATIONALES
Cité du Judiciaire, entre de l'hôtel Intercontinental
Bab Ezzouar, Alger
Tél : 023 88 47 30
Fax : 023 88 47 39

INSPECTION GÉNÉRALE
34, rue Khalifa Boualem, Alger
Tél : 021 63 82 83 / 63 52 11
Fax : 021 63 82 15

Centre d'Appel : 021 64 15 15
www.cpa-bank.dz

القرض الشعبي الجزائري
Crédit Populaire d'Algérie

ETATS FINANCIERS 2016

Une Banque à votre écoute

www.cpa-bank.dz

Actif	31/12/2016
	(en Milliers DA
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CCP	226 070 751
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	8 867 113
Actifs financiers disponibles à la vente	137 836 483
Prêts et créances sur les institutions financières	100 110 264
Prêts et créances sur la clientèle	1 180 124 133
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	3 057 442
Impôts courants – Actif	2 415 996
Impôts différés – Actif	1 653 760
Autres actifs	7 808 544
Comptes de régularisation	26 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 959 628
Immeubles de placement	0
Immobilisations corporelles	19 519 270
Immobilisations incorporelles	121 516
Ecart d'acquisition	0
TOTAL DE L'ACTIF	1 706 566 640
HORS BILAN AU	31/12/2016
ENGAGEMENTS DONNÉS	982 068 534
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	332 674 456
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	411 410 134
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	237 983 954
AUTRES ENGAGEMENTS DONNÉS	-

قائمة الملاحق

COMPTES DE RÉSULTATS

U=Milliers DA

Comptes de résultats	31/12/2016
(+) Intérêts et produits assimilés	71 995 194
(-) Intérêts et charges assimilées	(13 851 890)
(+) Commissions (Produits)	7 096 310
(-) Commissions (Charges)	(613 887)
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	218 995
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	(14 060)
(+) Produits des autres activités	421 477
(-) Charges des autres activités	(21 599)
Produit Net Bancaire	65 228 139
(-) Charges générales d'exploitation	(13 370 163)
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	(884 117)
Résultat brut d'exploitation	50 973 858
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	(19 722 540)
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2 871 537
Résultat d'exploitation	34 122 855
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	1220
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	34 134 075
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	(7 820 489)
Résultat net de l'exercice	26 303 586

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE (méthode indirecte)

	31/12/2016 U=Milliers DA
Résultat avant impots	34 134 075
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	884 117
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
(+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	16 881 004
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	(4 755 668)
(+/-) Charges / produits des activités de financement	
(+/-) Autres mouvements	(318 343)
= Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (total des éléments 2 à 7)	12 689 093
(+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	148 814 987
(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	(268 853 456)
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	(2 331 136)
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	(3 289 160)
(-) Impôts versés	(10 890 391)
= Diminution / augmentation nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (total des éléments 9 a 13)	(135 528 986)
Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	(92 727 019)
(+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	(42 710 482)
(+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
(+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	(997 523)
Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	(43 648 404)
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	(8 000 000)
(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	(8 000 000)
Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	310 364
Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	(144 065 060)
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	355 186 515
Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	339 195 838
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts a vue auprès des institutions financières	15 990 681
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	211 121 457
Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	336 099 751
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts a vue auprès des institutions financières	(24 968 295)
Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	(144 065 060)

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

U=Milliers DA

	Capital social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart d'évaluation	Réserves et résultats	Total
Solde au 31/12/2014	48 000 000		15 920 734	381 808	75 776 450	140 078 992
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2014 corrigé	48 000 000		15 920 734	381 808	75 776 450	140 078 992
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	(60 127)	-	(60 127)
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2014	-	-	-	-	13 503 112	13 503 112
Dividendes payés	-	-	-	-	(6 000 000)	(6 000 000)
Variation du FRBG	-	-	-	-	1 622 614	1 622 614
Opérations en capital	-	-	-	-	(13 503 112)	(13 503 112)
Résultat net 2015	-	-	-	-	28 828 117	28 828 117
Solde au 31/12/2015	48 000 000	-	15 920 734	441 935	100 227 180	164 589 850
Solde au 31/12/2015 corrigé	48 000 000	-	15 920 734	441 935	100 227 180	164 589 850
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	(481 843)	-	(481 843)
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2015	-	-	-	-	20 828 117	20 828 117
Dividendes payés	-	-	-	-	(8 000 000)	(8 000 000)
Variation du FRBG	-	-	-	-	11 035 341	11 035 341
Opérations en capital	-	-	-	-	(20 828 117)	(20 828 117)
Résultat net 2016	-	-	-	-	26 303 586	26 303 586
Solde au 31/12/2016	48 000 000	-	15 920 734	(39 908)	129 566 107	193 446 933

BILAN

U-Milliers DA

PASSIF	31/12/2017
Banque centrale	-
Dettes envers les institutions financières	289 508 569
Dettes envers la clientèle	1 331 062 441
Dettes représentées par un titre	38 714 058
Impôts courants - Passif	7 414 981
Impôts différés - Passif	165 299
Autres passifs	16 324 123
Comptes de régularisation	9 991 108
Provision pour risques et charges	3 507 939
Subventions d'équipements/autres subventions d'investissements	-
Fonds pour risques bancaires généraux	33 107 662
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	-
Réserves	96 562 795
Ecart d'évaluation	(424 007)
Ecart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau (+/-)	-
Résultat de l'exercice (+/-)	32 937 908
TOTAL DU PASSIF	1 922 551 675

HORS BILAN	31/12/2017
ENGAGEMENTS REÇUS	411 468 376
Engagements de financement reçus des institutions financières	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	411 395 732
Autres engagements reçus	9644

DIRECTION GENERALE
02 Boulevard Colonel Amirouche - Alger
Tél : 023 50 32 62 à 63/ 50 32 65/
50 32 67à 69/50 32 79/
50 35 78/ 50 36 25
Fax 023 50 32 95/ 50 32 64

ETATS FINANCIERS 2017

UNE BANQUE À VOTRE ECOUTE

centre d'appel : 021 64 15 15

WWW.CPA-BANK.DZ

القرض الشعبي الجزائري

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

BILAN

U-Milliers DA

ACTIF	31/12/2017
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux	337 675 855
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 516 336
Actifs financiers disponibles à la vente	213 586 408
Prêts et créances sur les institutions financières	115 843 823
Prêts et créances sur la clientèle	1 206 487 739
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617
Impôts courants - Actif	1 946 239
Impôts différés - Actif	2 013 177
Autres actifs	9 824 030
Comptes de régularisation	37 629
Participations dans les filiales, les coentreprises et les entités associées	12 923 003
Immeubles de placement	-
Immobilisations corporelles	15 280 245
Immobilisations incorporelles	372 594
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	1 922 551 675

HORS BILAN	31/12/2017
ENGAGEMENTS DONNÉS	668 330 684
Engagements de financement en faveur des institutions financières	-
Engagements de financement en faveur de la clientèle	332 922 252
Engagements de garantie donnés des institutions financières	357 121 512
Engagements de garantie donnés de la clientèle	238 665 920
Autres engagements donnés	-

القرض الشعبي الجزائري

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

COMPTES DE RESULTATS

U=Milliers DA

+ Intérêts et produits assimilés	80 570 430
- Intérêts et charges assimilées	(19 858 868)
+ Commissions (produits)	8 035 336
- Commissions (charges)	(717 340)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	238 398
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	(16 463)
+ Produits des autres activités	699 134
- Charges des autres activités	(110 140)
PRODUIT NET BANCAIRE	68 840 487
- Charges générales d'exploitation	(14 732 943)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations corporelles et incorporelles	(921 127)
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	53 186 417
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(14 201 728)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 792 705
RESULTAT D'EXPLOITATION	42 777 394
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	29 199
+ Eléments extraordinaires (produits)	-
- Eléments extraordinaires (charges)	-
RESULTAT AVANT IMPOTS	42 806 793
- Impôts sur les résultats et assimilés	(9 868 825)
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	32 937 968

TABLEAU DE FLUX DE TRESORERIE

Résultat avant impots	42806793
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	921 127
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
(+/-) Dotations nettes aux provisions et autres pertes de valeur	10 409 022
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	(5 616 770)
(+/-) Produits / charges des activités de financement	-
(+/-) Autres mouvements	(587 785)
= Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impots et des autres ajustements (total des éléments 2 à 5)	4 126 594
(+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	58 455 628
(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	88 034 264
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	4 343 875
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	2 266 954
(-) Impôts versés	(6 590 595)
= Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (Total des éléments 7 à 13)	146 949 329
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE (A)	193 481 713
(+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	(68 000 087)
(+/-) Flux liés aux Immeubles de placement	-
(+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	(847 033)
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT (B)	(68 847 120)
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	(8 000 000)
(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT (Total des éléments 20 à 21) (C)	(8 000 000)
EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE (D)	587 785
AUGMENTATION / DIMINUTION NETTE DE LA TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)	117 222 378
Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)	193 481 713
Flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (B)	-68 847 120
Flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (C)	-8 000 000
Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (D)	587 785
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 à 27)	211 120 406
Caisse, banque centrale, CCP, trésor public (actif & passif)	236 070 731
Comptes (actif et passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	(24 949 295)
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	329 343 806
Caisse, banque centrale, CCP, trésor public (actif & passif)	337 675 855
Comptes (actif et passifs) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	(9 332 021)
VARIATION DE LA TRESORERIE NETTE	117 222 378

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITEAUX PROPRES

	Capital social	Primes d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultats
Solde au 31 décembre 2013	46 000 000		15 930 734	441 935	100 227 880
Impact des changements de méthodes comptables					
Impact des corrections d'erreurs significatives					
Solde au 31 décembre 2013 corrigé	46 000 000	0	15 930 734	441 935	100 227 880
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations					
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-			-401 843	
Variation des écarts de conversion					
Dividendes payés					-8 000 000
Opérations en capital					11 035 341
Résultat net de l'exercice 2014					26 303 586
Solde au 31 décembre 2014	46 000 000	0	15 930 734	39 908	129 566 107
Impact des changements de méthodes comptables					
Impact des corrections d'erreurs significatives					
Solde au 31 décembre 2014 corrigé	46 000 000	0	15 930 734	39 908	129 566 107
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations					
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				-384 090	
Variation des écarts de conversion					
Dividendes payés					-8 000 000
Opérations en capital					8 394 330
Résultat net de l'exercice 2015					32 937 968
Solde au 31 décembre 2015	46 000 000	0	15 930 734	-424 090	162 898 406

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

PASSIF 31 Décembre 2018

U = Milliers de DA

Banque Centrale	-
Dettes envers les institutions financières	309 012 179
Dettes envers la clientèle	1 558 266 474
Dettes représentées par un titre	38 259 826
Impôts courants- Passif	9 046 877
Impôts différés – Passif	37 539
Autres passifs	16 532 589
Comptes de régularisation	7 532 383
Provisions pour risques et charges	3 112 604
Subventions d'équipement-Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	37 739 911
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	-
Réserves	114 560 764
Ecart d'évaluation	-389 749
Ecart de réévaluation	15 928 754
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	40 981 379
TOTAL DU PASSIF	2 258 843 888

HORS BILAN	31 Décembre 2018
ENGAGEMENTS REÇUS	611 085 376
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT REÇUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
ENGAGEMENTS DE GARANTIE REÇUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	611 085 732
AUTRES ENGAGEMENTS REÇUS	8 644

www.cpa-bank.dz

DIRECTION GÉNÉRALE
Adresse : 02,Bd Colonel Amirouche, Alger
Tél.: 023.50.32.62/63/65/67/68/69/79/78/25
023.50.32.64

DIVISION EXPLOITATION
Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouche Alger
Tél.: 023.50.32.62/023.50.32.63/023.50.32.65
Fax : 023.50.32.88

DIVISION DES ENGAGEMENTS
Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouche Alger
Tél.: 023.50.32.63/65/67
Fax : 023.50.35.74

DIVISION DE LA MONÉTIQUE ET DES MOYENS DE PAIEMENT
Adresse : 50, Rue des trois Frères
Bouadou Cité Financière Ravin
de la Femme Sauvage, Bir Mourad Rais
Tél.: 023.56.94.18/14/07
Fax : 023.56.93.99

DIVISION DES AFFAIRES INTERNATIONALES
Adresse : Cité du 5 Juillet route de l'Hôtel Mercure
Bab Ezzouar- Alger
Tél.: 023.88.47.50
Fax : 023.88.47.39

DIVISION FINANCIÈRE
Adresse : 50, Rue des trois Frères Bouadou
Cité Financière Ravin de la Femme Sauvage
Bir Mourad Rais
Tél.: 023.56.94.32/33/50
Fax : 023.56.94.50

www.cpa-bank.dz

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

ETATS FINANCIERS 2018

CPA Bank

021 64 15 15

ACTIF 31 Décembre 2018

U = Milliers de DA

Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CCP	319 731 266
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 410 495
Actifs financiers disponibles à la vente	133 928 879
Prêts et créances sur les institutions financières	383 406 022
Prêts et créances sur la clientèle	1 370 090 532
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 066 617
Impôts courants – Actif	2 864 680
Impôts différés – Actif	2 142 803
Autres actifs	10 953 601
Comptes de régularisation	39 370
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 711 145
Immeubles de placement	-
Immobilisations corporelles	16 004 975
Immobilisations incorporelles	291 410
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	2 258 843 899

HORS BILAN	31 Décembre 2018
ENGAGEMENTS DONNES	989 546 701
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	329 372 858
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	286 270 596
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	373 403 326
AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	-

قائمة الملاحق

COMPTE DE RÉSULTATS 31/12/2018

	U = Milliers de DA
(+) Intérêts et produits assimilés	85 073 589
(-) Intérêts et charges assimilées	-18 303 253
(+) Commissions (Produits)	8 677 796
(-) Commissions (Charges)	-686 864
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	774 282
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	295 276
(+) Produits des autres activités	2 186 371
(-) Charges des autres activités	-21 437
PRODUIT NET BANCAIRE	**76 986 806**
(-) Charges générales d'exploitation	-15 512 932
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 137 237
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**60 346 640**
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrecouvrables	-8 969 192
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 031 672
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	**54 408 120**
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4 007
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	**54 412 126**
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-13 430 747
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**40 981 379**

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

RUBRIQUES	U = Milliers de DA
Résultat avant impôts	54 412 126
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 137 237
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
(+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	5 937 529
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-2 534 039
(+/-) Charges / produits des activités de financement	-
(+/-) Autres mouvements	-2 016 667
=Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (total des éléments 2 a 7)	**-2 476 148**
(+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-81 630 927
(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	82 516 333
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	-307 391
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-2 567 993
(-) Impôts versés	-13 957 114
= Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (total des éléments 9 a 13)	**-13 690 091**
Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	**38 645 887**
(+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	85 540 610
(+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
(+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-2 126 021
Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	**83 414 589**
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-15 000 000
(+/-)Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	**-15 000 000**
Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	2 016 867
Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	**108 077 343**
TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE	
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	328 343 828
Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	337 675 855
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	-9 332 021
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 28 et 30)	**436 421 177**
Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	319 731 286
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	117 189 891
Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	108 077 343

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2018

RUBRIQUES	NOTES	Capital social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart de d'évaluation	Réserves et Resultats
Solde au 31/12/2016		48 000 000	-	15 920 734	-39 908	128 566 107
Impacts des changements de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2016 corrigé	8	48 000 000	-	15 920 734	-39 908	128 566 107
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente		-	-	-	-384 099	-
Variation des écarts de conversion		-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2016		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	-8 000 000
Variation du FRBG		-	-	-	-	8 184 350
Opérations en capital		-	-	-	-	-
Résultat net 2017		-	-	-	-	32 937 968
Solde au 31/12/2017	9	48 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 688 426
Impacts des changements de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé	9	48 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 688 426
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente		-	-	-	34 258	-
Variation des écarts de conversion		-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2017		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	-15 000 000
Variation du FRBG		-	-	-	-	4 642 249
Opérations en capital		-	-	-	-	-
Résultat net 2018		-	-	-	-	40 981 379
Solde au 31/12/2018	9	48 000 000	-	15 920 734	-389 749	193 222 054

PASSIF

	U-Millions DA
Banque Centrale	0
Dettes envers les institutions financières	944 726 042
Dettes envers la clientèle	1 599 126 650
Dettes représentées par un titre	43 605 470
Impôts courants - Passif	7 139 891
Impôts différés – Passif	481 942
Autres passifs	23 539 634
Comptes de régularisation	10 606 041
Provisions pour risques et charges	24 995 542
Subventions d'équipement-autres subventions	0
Fonds pour risques bancaires généraux	37 327 446
Dettes subordonnées	0
Capital	40 000 000
Primes liées au capital	0
Réserves	135 482 143
Ecart de réévaluation	699 594
Ecart de réévaluation	15 930 734
Report à nouveau	0
Résultat de l'exercice	29 974 446
Total du passif	2 514 426 483

HORS BILAN	31 Décembre 2019
Engagements reçus	**673 664 792**
Engagements de financement reçus des établissements financiers	-
Engagements de garantie reçus des établissements financiers	668 478 320
Autres engagements reçus	5 186 472

02, Boulevard Colonel Amirouche, Alger www.cpa-bank.dz facebook.com/cpabank

ACTIF

	U-Millions DA
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	252 384 059
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	888 490
Actifs financiers disponibles à la vente	172 086 011
Prêts et créances sur les institutions financières	536 778 098
Prêts et créances sur la clientèle	1 502 233 171
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	906 807
Impôts courants – Actif	7 645 328
Impôts différés – Actif	2 240 770
Autres actifs	9 936 359
Comptes de régularisation	48 877
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 988 497
Immeubles de placement	0
Immobilisations corporelles	36 902 592
Immobilisations incorporelles	368 836
Ecart d'acquisition	-
Total du bilan	2 214 526 483

HORS BILAN	31 Décembre 2019
Engagements donnés	**764 770 921**
Engagements de financement en faveur des établissements financiers	-
Engagements de financement en faveur de la clientèle	**279 034 791**
Engagements de garantie donnée des établissements financiers	**289 449 815**
Engagements de garantie donnée de la clientèle	**195 686 316**
Autres engagements donnés	-

قائمة الملاحق

COMPTE DE RÉSULTATS

	U-Milliers DA
(+) Intérêts et produits assimilés	93 123 972
(-) Intérêts et charges assimilées	-21 702 489
(+) Commissions (Produits)	8 128 230
(-) Commissions (Charges)	-638 359
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	226 896
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	328 694
(+) Produits des autres activités	1 641 687
(-) Charges des autres activités	-22 542
Produit Net Bancaire	**81 089 958**
(-) Charges générales d'exploitation	-16 938 915
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 157 337
Résultat brut d'exploitation	**62 962 006**
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-37 007 912
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2 711 281
Résultat d'exploitation	**28 666 775**
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	2 114
(+) Éléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Éléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	**28 668 289**
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-6 693 843
Résultat net de l'exercice	**21 974 446**

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

Rubriques	U-Milliers DA
1- Résultat avant impôts	28 668 289
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 157 337
3- (+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	34 226 681
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-6 532 780
6- +/- Charges / produits des activités de financement	-
7- (+/-) Autres mouvements	-1 502 365
8- Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (2 à 7)	27 418 825
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-25 113 535
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	-202 436 348
11- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	10 156 729
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-3 572 317
13- (-) Impôts versés	-9 991 029
14- Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (9 à 13)	-230 877 827
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	**-174 790 713**
16- (+/-) Flux liés aux actifs financiers y compris les participations	-31 803 914
17- (+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
18- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-1 767 990
19- Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	**-33 571 904**
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-8 000 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
22- Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	**-8 000 000**
23- Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	1 502 365
24- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	**-214 860 254**

Trésorerie et équivalent de trésorerie

25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	**436 921 177**
26- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	319 731 286
27- Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	117 189 891
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	**222 060 923**
29- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	252 594 669
30- Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	-30 853 746
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	**-214 860 254**

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2019

Rubriques	Notes	Capital Social	Primes d'émission	Écart de réévaluation	Écart de l'évaluation	Réserves de résultats
Solde au 31/12/2017	-	**48 000 000**	-	**15 920 734**	**-424 007**	**162 698 426**
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé	**6**	**48 000 000**	-	**15 920 734**	**-424 007**	**162 698 426**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	34 258	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2017	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-15 000 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	4 542 249
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2018	-	-	-	-	-	40 981 279
Solde au 31/12/2018	**6**	**48 000 000**	-	**15 920 734**	**-389 749**	**193 221 054**
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Soldes au 31/12/2018 corrigé	**6**	**48 000 000**	-	**15 920 734**	**-389 749**	**193 221 054**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	1 079 263	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2018	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-20 000 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	-432 466
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2019	-	-	-	-	-	21 974 446
Solde au 31/12/2019	**6**	**48 000 000**	-	**15 920 734**	**689 514**	**194 564 034**

CPA Bank

02, Boulevard Colonel Amirouche, Alger

cpa-bank.dz - facebook.com/cpabank

CPA Bank

2020

ÉTATS FINANCIERS

ACTIF

	Unité:Billions DA
Caisse, Banques Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	320 975
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-
Actifs financiers disponibles à la vente	175 170
Prêts et créances sur les institutions financières	555 444
Prêts et créances sur la clientèle	1 685 266
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	507
Impôts courants – Actif	5 456
Impôts différés – Actif	2 804
Autres actifs	13 208
Comptes de régularisation	262
Participations dans les filiales, les coentreprises ou les entités associées	14 872
Immeubles de placement	-
Immobilisations corporelles	16 739
Immobilisations incorporelles	384
Ecart d'acquisition	-
Total actif net	2 820 324

HORS BILAN	31 Décembre 2020
Engagements donnés	**127 855**
Engagements de financement en faveur de la clientèle	264 256
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	258 537
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	195 090
Engagements de garantie reçus des institutions financières	669 478
Autres engagements donnés	63

PASSIF

	Unité:Billions DA
Banque Centrale	0
Dettes envers les institutions financières	343 997
Dettes envers la clientèle	1 835 389
Dettes représentées par un titre	49 465
Impôts courants- Passif	9 195
Impôts différés – Passif	382
Autres passifs	39 082
Comptes de régularisation	13 052
Provisions pour Risques et charges	51 370
Subventions d'équipement-Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	40 475
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000
Primes liées au capital	-
Réserves	147 407
Ecart d'évaluation	864
Ecart de réévaluation	15 921
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	20 603
Total du passif	3 689 324

HORS BILAN	31 Décembre 2020
Engagements reçus	**674 324**
Engagements de financement reçus des institutions financières	-
Autres engagements reçus	5 845

قائمة الملاحق

COMPTE DE RÉSULTATS

	U=Millions DA
(+) Intérêts et produits assimilés	101 553
(-) Intérêts et charges assimilées	-25 511
(+) Commissions (Produits)	5 393
(-) Commissions (Charges)	-384
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1 402
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	154
(+) Produits des autres activités	1 185
(-) Charges des autres activités	-144
Produit Net Bancaire	**83 648**
(-) Charges générales d'exploitation	-16 424
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 489
Résultat brut d'exploitation	**65 808**
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-45 373
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	6 339
Résultat d'exploitation	**26 771**
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	21
(+) Éléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Éléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	**26 792**
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-6 189
Résultat net de l'exercice	**20 603**

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

Rubriques	U=Millions DA
1- Résultat avant impôts	**26 792**
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1429
3- (+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	0
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	39 034
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-6 565
6- +/-) Charges / produits des activités de financement	0
7- (+/-) Autres mouvements	-1 043
8- Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (2 à 7)	**33 845**
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-24 014
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	-78 987
11- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	6 468
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	17 586
13- (-) Impôts versés	-4 072
14- Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (9 à 13)	**-74 874**
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	**-15 236**
16- (+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	2 207
17- (+/-) Flux liés aux immeubles de placement	0
18- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-1 316
19- Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	**891**
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-22 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	0
22- Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	**-22 000**
23- Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	1 043
24- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	**-35 303**

Trésorerie et équivalent de trésorerie

25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	**222 061**
26- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	252 913
27- Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	-30 864
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	**186 758**
29- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	320 975
30- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	-134 217
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	**-35 303**

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2020

Rubriques	Notes	Capital Social	Primes d'émission	Écart de réévaluation	Écart de l'évaluation	U=Millions DA Réserves et résultats
Solde au 31/12/2018	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**-390**	**195 222**
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2018 corrigé	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**-390**	**195 222**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	1 079	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2018	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-20 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	-632
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2019	-	-	-	-	-	21 974
Solde au 31/12/2019	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**690**	**194 564**
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2019 corrigé	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**690**	**194 564**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	194	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2019	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-10 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	2 368
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2020	-	-	-	-	-	20 603
Solde au 31/12/2020	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**884**	**208 535**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique
Université Mohamed-Chérif Messaadia Souk Ahras

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

قسم: علوم التسيير
Département: Sciences de gestion

سوق أهراس، في
Souk ahras, le

إلى السيد:

..

الموضوع: طلب إجراء تربص ميداني

التحية طيبة، و بعد.....

في إطار ربط المعرفة النظرية بالجانب التطبيقي يشرفنا أن نطلب من سيادتكم الموافقة على إجراء التربص بمؤسستكم للطلبة الآتية أسمائهم:

	أسماء الطلبة	رقم التسجيل
01	بوعلي دررة	36053794
02	دريدي صبرينة	36053893

شعبة: علوم التسيير المستوى: ماستر سنة ثانية تخصص: مالية مؤسسة السنة الجامعية: 2023/2022

عنوان المذكرة: إدارة المخاطر المصرفية وانعكاساتها على مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية -.

مؤسسة التربص:

مدة التربص: من تاريخ 2023/03/06 إلى تاريخ 2023/04/06 على مستوى مصلحة: المحاسبة العامة

نشكركم سيدي على حسن تعاونكم، و تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

سوق اهراس

مدير المؤسسة/ رئيس المصلحة

رئيس القسم:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique Et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الشريف مساعدية
- سوق أهراس -
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

Ministère De L'enseignement Supérieur
Et De La Recherche Scientifique
Université Mohamed Chérif Messaadia
Souk-Ahras
Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales Et
Des Sciences De Gestion

سوق أهراس في: .....

إستمارة متابعة التربص 2023/2022 ☐

تحية طيبة وبعد:

في إطار تدعيم علاقة قسم علوم التسيير بالمؤسسة، يسرنا أن نطلب من سيادتكم قبول الطلبة المذكورين أدناه من أجل مساعدتهم على إجراء التربص الميداني، الذي يندرج في إطار استكمال مذكرة ماستر أكاديمي.

المستوى: ماستر [X] ليسانس ☐ القسم: علوم التسيير التخصص: مالية مؤسسة

عنوان مذكرة التخرج: دور الأطر المحاسبية في تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة البنك الجهوي للتنمية الريفية

مكان إجراء التربص: .....

والمنجزة من قبل الطلبة:

01- مرعي بدرة .....

02- دريسي مريم .....

يمتد التربص من: 2023/04/06 الى: 2023/05/03

جدول اللقاءات:

جدول اللقاءات الأسبوعية		
اليوم	التاريخ	التوقيت
الاثنين	2023/03/06	
الاثنين	2023/03/13	
الاثنين	2023/03/20	
الاثنين	2023/03/27	

رئيس المصلحة/ المؤسسة

رئيس القسم

الأستاذ المؤطر

Crédit Populaire d'Algérie
202
MOUMENE Faycal
Directeur d'Agence